



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

محكومون بالانتصار؟

إن كان هناك انتصارٌ يستحق هذه التسمية في سورية، فهو الانتصار الآتي؛ لأن «الانتصارات» الحالية التي يدعيها متشدو النظام والمعارضة هي انتصارات مصالحهم الأنانية والضيقة، لا انتصارات سورية ولا انتصارات الشعب السوري، هي انتصاراتهم بأن تمكنوا - حتى الآن - من البقاء في مواقع النهب الاقتصادي، وفي مواقع التخريب السياسي، وذلك على أكتاف السوريين وجثامينهم وعذاباتهم المتعاطمة والمتفاقمة... وهي لذلك بالذات «انتصارات» من النوع الذي سرعان ما سيزول.

إن الانتصار الذي ينتظره ويسعى إليه الشعب السوري، لم يعد محصوراً في انتهاء أزمة جزئية هنا أو هناك، أمنية تارة ومعيشية تارة أخرى؛ بل إن النصر المنتظر بات سلة متكاملة تشمل إيقاف الانهيار وإيقاف حالة تقسيم الأمر الواقع، وإنهاء الوجود الأجنبي على أرض البلاد، وتشمل تحقيق التغيير الجذري الشامل اقتصادياً - اجتماعياً وسياسياً لمنظومة متعفنة بات استمرارها مكافئاً ليس لاستمرار الأزمة فحسب، بل ومكافئاً لوضع البلاد وأهلها على سكة الدمار الشامل.

تخبط السوريين بين الأمل بالخروج من الكارثة وبالتغيير وبين الإحباط، له أسبابه الموضوعية التي يمكن تكثيفها بأن التقدم نحو تنفيذ 2254 يمر عبر خط متعثر ومتقلب: خطوة إلى الوراء وخطوتان إلى الأمام؛ مع الخطوة إلى الوراء يأتي الإحباط، ومع الخطوتين إلى الأمام يأتي الأمل... ولكن حتى هذا الأمل يأتي حذراً، لأن الوضع المعيشي للناس يسير بطريقة أخرى: خطوة إلى الوراء ومن ثم خطوتان إلى الوراء، ومن ثم عشرة إلى الوراء وهكذا... الأمر الذي يغطي حتى على أي تقدم في نضوج ظروف الحل والتغيير ما دامت ثمار هذا التقدم غير ملموسة بعد.

حقيقة الأمر، أن التغييرات الجذرية في بلد مثل سورية، وضمن خصوصية تركيبة السلطة فيها، وخصوصية تموضعها الجغرافي السياسي، هي تغييرات تأتي بعد تراكمات كبيرة، ونتيجة حالة الإحباط واليأس التي يجري تعميمها سياسياً وإعلامياً، فإنها ستأتي مفاجئة إلى حد ما بالنسبة للكثيرين، وذلك رغم أن شروطها قد وصلت حدّاً كبيراً من التراكم... ولعل أبرز هذه الشروط، ابتداء من الخارج إلى الداخل، هي ما يلي: التراجع الأمريكي والغربي عموماً، والغرب هو الداعم الأول لاستمرار الفوضى الخلاقة في سورية، ولا استمرار تقسيم الأمر الواقع، وضمناً لاستمرار القوى المسيطرة في مناطق سورية المختلفة على ما هي عليه، لأن هذه هي الوصفة الأفضل نحو الانهيار الشامل.

ضمن عمليات الانسحاب الأمريكي الاضطراري، فإن إمكانيات التوافق بين القوى الراغبة بالحل السياسي دولياً وإقليمياً ومحلياً تتسع بسرعة. تتمق التفاهات الإقليمية وخاصة عبر إطار أستانا، وفي اتجاه معاكس للإرادة الغربية. تحوّل المنظومة السياسية السائدة في البلاد إلى منظومة للسيطرة والفساد فقط؛ فجهاز الدولة على العموم له وظيفتان، إحداها: القمع والأخرى هي: التنظيم والإدارة، وحين يفقد وظيفة التنظيم والإدارة وضمناً «الكهرباء والماء والغذاء والدواء والخبز»، فإنه يتحوّل إلى عالة على المجتمع بشكل مطلق.

إن التوازن الدولي الجديد وإرادة الشعب السوري، وكذا التاريخ، كلها تقول: إن الشعب السوري محكوم بالانتصار، ولا خيار أمامه سوى الانتصار، وهذا الانتصار يتمثل بتغيير جذري شامل بابه هو 2254، ووصولاً إلى نظام جديد لسورية موحدة يعيش شعبها حياة كريمة وعزيرة في أرضه وأرض أجداده. الشعب السوري ليس محكوماً بالأمل بالحل السياسي فحسب، بل ومحكوم بالانتصار عبر تنفيذ ذلك الحل، وهو ما سيجري، ولا إمكانية بالمعنى الموضوعي لتأجيله إلى سنوات أخرى إضافية!

النفط والكهرباء

[12]

ما يقال على الإعلام الرسمي وما يقوله الواقع..

شؤون اقتصادية



أبواب الفساد الممكنة في قطاع الطاقات المتجددة

13

شؤون محلية



موسم حرائق جديد.. هل من اختلاف عما سبقه؟

10

ملف «سورية 2021»



ليست مجرد مناورة... الشراكة الروسية الصينية تتعاضد

05

شؤون عمالية



أجور عمال القطاع الخاص أقل من الحد الأدنى؟

02

العمل الحرفي والحرفيون يسرون نحو الهاوية



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أجور عمال القطاع الخاص أقل من الحد الأدنى؟

تطالب النقابات منذ فترة طويلة بزيادة الأجور عبر المذكرات، وعبر المؤتمرات وغيرها من المنابر التي يمكن عبرها المطالبة، أما الحكومة عندما كانت تحضر اجتماعات المجلس العام للنقابات، وفي كل مرة من المطالبة كان هناك جدار صد والتبرير دائماً موجود: لا موارد لدينا من أجل الزيادة، فتستعيض النقابات عن ذلك بالمطالبة بتحسين متمات الأجور من حوافز وتعويض عائلي ومكافأة وغيرها من المتمات، التي هي مرتبطة- في حال رغبت الحكومة بزيادتها- بعوامل أخرى لا بد من تحقيقها، وأهمها: أن تكون عجلة الإنتاج تدور بطاقتها المفترضة، وهذا ليس واقعاً مع أوضاع الصناعة سواء بالخاص أو في قطاع الدولة، حيث الطرفان يتعرضان لضغوط حقيقية تمنع عملية الإقلاع، وبالتالي تمنع عملية تحسين متمات الأجر.

الزيادة الأخيرة لم يكن العمال راضون عنها كونها لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار المستمر، بالرغم من الاستقرار النسبي لسعر الدولار، حيث امتصت الزيادة وفوقها حبة مسك قبل أن يقبضها العمال، فجاءت تلك الزيادة الهزيلة وبالاً عليهم لتذرع نهبية السوق بها ليرفعوا الأسعار باستمرار.

هناك قضية على درجة كبيرة من الأهمية بما يتعلق بموضوع الأجور ومستواها لم يجز التطرق لها، وهي أن الكثير من عمال القطاع الخاص أصبحت أجورهم أقل من الحد الأدنى من الأجور، والتي تبلغ الآن بعد الزيادة الأخيرة 74000 ل. س، والقانون، أي قانون العمل لا يجيز أن تكون أجور العمال أقل من الحد الأدنى للأجور، وهذا يعني أن النقابات لا بد لها من العمل على زيادة أجور العمال في القطاع الخاص إلى الحد الأدنى للأجور، وللكتيرين منهم، حتى تصبح الأجور متوافقة مع قانون العمل هذا أولاً، وثانياً: أن يحصل العمال على الزيادة التي قررها مرسوم الزيادة الأخير، لأن أرباب العمل لا يدفعون الزيادة على الأجور التي تصدر عن الحكومة في أغلب الأحيان، وهنا تستصطدم النقابات بجدار آخر من الصل، وهم أرباب العمل، ولا ندري كيف سيكون عليه موقف النقابات لكسر هذا الجدار المقام بالتعاون مع الحكومة، والنقابات شريكة للحكومة في ما تقرره وما تنتجته من توجهات، وهذا تناقض لا بد من حله من أجل أن يكون خيار النقابات هو خيار العمال في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم كل مصالحهم.

في حوار مع بعض الحرفيين أخذ مناخ عدة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو مرتبط بأوضاعهم المعيشية التي تزداد سوءاً بسبب قضايا عدة مرتبطة بمهنتهم المباشرة، وما يترتب عليها من مستحقات تفرضها عليهم الضرائب التي تفرض على مهنتهم، وهي ضرائب مجحفة تأخذ منهم جل تعبهم، خاصة وأن حجم العمل الذي يؤديه هو قليل جداً مع تعقد الظروف المعيشية بشكل عام، وأولويات الناس الفقراء المنصبة أولاً على تأمين مستلزمات المعيشة اليومية، وهذا الوضع يعكس نفسه بالضرورة على حاجة الناس للتصليح، أو شراء بديل عما هو تالف لديهم، التي يجري تأجيلها لحين يأتي «فرج من عند الله» إن جاء ذلك الفرج، وعندها يبدأ التفكير خارج القضايا المعيشية اليومية.

■ عادل ياسين

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من الصناعيين في مجال عملهم الحرفي، فهم منتشرون في أصقاع البلاد وفي الحارات والأزقة، ويعانون ما يعانون بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يعملون بها، وكذلك بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يجعلهم يلجؤون إلى تشغيل المولدات الكهربائية العاملة على البنزين والمازوت لساعات طويلة إن وجدت لديهم، وهذا الأمر يرفع تكاليف العمل الحرفي، ويجعل إمكانية العمل والتشغيل في حدودها الدنيا، ويجعل المواطن الراغب في عمل شيء ما كالنجارة والحداة وغيرها من الأعمال يفكر ملياً قبل الإقدام على طلب العمل، وهذا يسبب للحرفيين بطالة مقنعة، فهم يعملون ولا يعملون، وإن عملوا فيكون ضمن الحد الأدنى المتوفر بين أيديهم من مواد أولية، أو من الزبائن الراغبين بالعمل. إن هذا الوضع السائد الذي يعيشه الحرفيون يجعلهم أقرب إلى

العمال من حيث مستوى معيشتهم وإمكاناتهم في تأمين ما يحتاجونه من غذاء وكساء ومتطلبات أخرى، كأجور السكن التي زادت بمقادير مضاعفة، مما رتب على جميع الفقراء أعباءً إضافية زادت من معاناتهم. من المفترض أن يعبر اتحاد الحرفيين والجمعيات الحرفية عن مصالح الحرفيين للمهن المختلفة، ولكن السؤال: هل فعلاً هذا الاتحاد والجمعيات الحرفية التابعة له تمكنت من تنظيم الحرفيين وضمهم إليه ومساعدتهم في رعاية مصالحهم؟ هذا أولاً، وثانياً: هل تمكن الاتحاد من مساعدة الحرفيين في تأمين مستلزمات إنتاجهم التي ترتفع أسعارها بشكل دائم كما هو حال بقية المستلزمات كي لا يتعرضوا للبطالة ويستمرروا في أعمالهم، التي أخذت العديد منها في الزوال من خارطة الإنتاج الحرفي؟ والتي كانت تشتهر بها الصناعة السورية كصناعة النسيج والموبيليا وغيرها على مدى سنين طويلة. الواقع المعاش للحرفيين يقول

عكس كل ما يقال إعلامياً، أنهم يدعمون أصحاب المشاريع الصغيرة، ويدعمون الحرفيين وغيرهم، وهذا الواقع يدفع الحرفيين إلى إعادة تنظيم حرفهم دفاعاً عن لقمة عيشهم ومصالحهم المهدة بكل لحظة، كما هو حال القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، التي تعاني كما الحرفيون في تأمين لقمة عيشها ومستلزمات عملها إن اتحاد الحرفيين قد أصابه من الوهن والضعف الشيء الكثير في الدفاع عن حقوق ومصالح الحرفيين المنضوين تحت مظلتهم، كما أصاب الاتحادات الأخرى التي ربطت مصالح أعضائها بالسياسات الاقتصادية للحكومة، وما تقرره من خطط وتوجهات أضرت إلى حد بعيد بكل الحرفيين والعمال والفلاحين، حيث الحال واحد في كل ما ذكرنا، وليس من طريق للدفاع عن حقوق الجميع سوى بإعادة تنظيم شؤونهم وانتزاع حقهم في أن تكون منظماتهم مستقلة في قراراتها وطريقة عملها عن كل أشكال الهيمنة، أيًا كان مصدرها.

إن اتحاد الحرفيين قد أصابه من الوهن والضعف الشيء الكثير في الدفاع عن حقوق ومصالح الحرفيين المنضوين تحت مظلتهم

المشاركة الفاعلة للنقابات وإمكانية التغيير



الطبقة العاملة هي الأساس في العملية الإنتاجية، وهي تمثل الشريحة الأوسع من السكان. لذا تأثيرها في قضايا الحياة العامة والسياسية بشكل خاص من المفترض أن يكون على مستوى وزنها في العملية الإنتاجية والاقتصادية، ولهذا ومن موقعها الذي أشرنا إليه فهي إحدى القوى التي لها مصلحة في عملية التغيير الجذري والحقيقي في البلاد، ومشاركة الطبقة العاملة في العملية السياسية والديمقراطية والاقتصادية، إحدى أشكال الاستقرار في المجتمع، والحركة النقابية والعمالية هي شكل من أشكال الرقابة الشعبية على دور وأداء السلطة التنفيذية.

■ نيلك عكام

أن فاعلية هذه الحركة ستعزز من التنمية الاقتصادية ليس في تحسين أوضاع العمال فحسب، بل لكافة شرائح المجتمع، وتفعيل النضال النقابي سيقبل من حالة الفراغ السياسي التي تعيشها الطبقة العاملة عبر تهيمشها، وعدم الاهتمام بقضاياها الأساسية، وخاصة الأجور وتحسين شروط وظروف العمل وتأمين العمل اللائق في برامج وخطط الحكومة، الأمر الذي يتطلب من الحركة النقابية والعمالية إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات العمال، وإعادة جذبها إلى الحركة النقابية والعمالية والعمل العام، من خلال تفعيل دور النقابات، وذلك عبر إعادة صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع القضايا الوطنية المختلفة، بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين الطبقة العاملة. تناط بالنقابات مسؤولية كبيرة

المختلفة، وعلى عاتقها تقع مهمة العمل من أجل ذلك في كل الظروف، خصوصاً إذا تعرضت النقابات لخطر تغيير دورها الذي وجدت من أجله، يتطلب هذا الوقوف بحزم ضد كل أشكال الممارسات التي تؤثر سلباً على الحركة النقابية والعمال ومصالحهم والعمل على تمكين العناصر العمالية التي أثبتت التجارب بأنها قادرة على إدارة الحركة النقابية، وترك العمال يختارون ممثلهم الذين يملكون الخبرة والكفاءة والجرأة ومعرفة أساليب عمل النقابات وقيامها بدورها المطالب والتتظيمي، بعيداً عن المحسوبية والمصالح الضيقة، وبعيداً عن أنظار كل القوى المعادية للطبقة العاملة.

ومن المهام الأساسية دفع الحركة النقابية نحو مواقف أكثر فاعلية للدفاع عن مصالح العمال، وعدم ترك الحركة النقابية للمجهول وهيمنة عناصر لا تمت للعمل النقابي بصلة، خصوصاً تلك التي تسلب من العمال قرارهم واستقلاليتهم، لحمايتهم من التفكك والتشرد، ولتحقيق المطالب العمالية، خصوصاً الأساسية منها، ذات الصلة بالحياة المعيشية والاجتماعية، مثل: رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع متوسط متطلبات المعيشة، وتحسين ظروف العمل وحماية الحقوق لكافة العمال ومنسبتي النقابات من القاعدة إلى القمة، لأن النقابة هي التنظيم الأساسي لحماية العمال في وسط المصانع أو المؤسسات والشركات

صيح جديدة للخطاب النقابي مع العمال في مناقشة قضاياهم وقضايا المجتمع ومشكلاته، بتركيز الجهد وشرح وتوضيح آليات ومهارات الكفاح العمالي، من أجل تحصيل حقوقهم المختلفة من أجر عادل وتأمين اجتماعي وصحي وأمن صناعي، والحد من البطالة بدراسة ومعرفة سوق العمل من مدخلاته ومخرجاته، وكيفية إدارة الأزمات. إذ، هناك ضرورة كبرى لتصحيح أوضاع الحركة النقابية عن طريق العمل المنظم في صفوف العمال وكافة المهنيين للتخلص من الأمراض التي تعاني منها النقابات، نتيجة التوافق الكبير بين رؤية النقابات ورؤية الحكومات المتعاقبة ببرامجها تجاه حقوق العمال.

في تنشئة وتفعيل أنماط وأشكال الكفاح المختلفة بما فيها الإضرابات والتظاهر لإعادة النشاط الفاعل لدى العمال، فدور النقابات في تنمية قواعد وأسس الديمقراطية، ودعم تلك الأشكال النضالية، يلزم قيادتها الاهتمام بتنمية الوعي السياسي ونشر ثقافة النضال السلمي الديمقراطي من أجل التغيير الجذري للسياسات الاقتصادية التي تمضي بها الحكومة بعيداً عن مصالح العمال والعباد، وتنمية وعي الطبقة العاملة بالقضايا الوطنية الكبرى، كما أن من واجب النقابات إعداد مساحة كافية في برامجها لفهم واستيعاب مفردات الخطاب السياسي الرسمي الذي يتهرب من مسؤولياته اتجاه البلاد والعباد، من خلال إيجاد

الطبقة العاملة



إضراب العمال في كاليفورنيا

بدأ عمال في موقع سكرامنتو في كاليفورنيا - يوم الأربعاء الماضي من الشهر الجاري - إضراباً عن العمل، مطالبين بدفع مستحقاتهم المتأخرة، وخرج العمال في الموقع بالقرب من شارع ماديسون وكوليدج أوك درايف قائلين: إنه لمدة ثلاث سنوات تلاعبت إدارتهم بالسجلات، وتمنع استراحت العمال، وتجبرهم على العمل لمدة 16 ساعة دون أجر إضافي. وقالت إحدى العاملات: «لم أحصل على استراحة واحدة لمدة 9 سنوات عندما بدأت العمل هنا لأول مرة، اتصلت بالمدير في ذلك الوقت بشأن أخذ استراحة» وقال «نحن لا نأخذ فترات راحة هنا». وطالبوا بتحسين ظروف وشروط مكان العمل، وقال العمال: منذ فترة طويلة، ونحن نطالب بإصلاح وحدة تكييف الهواء في مكان العمل.



انتهاء إضراب عمال الحدود الكنديين

أعلنت المنظمات النقابية بعد جولة من المفاوضات استمرت أكثر من 36 ساعة، توصلت فيها نقابات الخدمة العامة الكندية واتحاد الجمارك والهجرة إلى اتفاق مبدئي مع وكالة خدمات الحدود الكندية يوم الجمعة 6 آب من الشهر الجاري هذا وقد أعلن عن الإضراب في 3 آب. في جميع أنحاء البلاد بدءاً من 6 آب الجاري وبمشاركة حوالي 9000 عامل مع تحالف الخدمة العامة الكندي، واتحاد الجمارك والهجرة وفي المطارات الكندية والحدود البرية وموانئ الشحن التجارية. وكانت القضية الرئيسية هي: المطالبة بأجور أعلى. هذا وقد نص الاتفاق على زيادة سنوية تزيد عن 2% سنوياً. وتحسينات الإجازة والتعويضات الأخرى، وحماية العاملين في مكان العمل، وإنشاء لجنة وطنية مشتركة لمعالجة مشاكل مكان العمل، والعمل على إدخال مزايا التقاعد المبكر لعمال وكالة خدمات الحدود الكندية.



إضراب المخلصين الجمركيين في اليمن

دعت نقابة المخلصين إلى تنفيذ وقفة احتجاجية رداً على ارتفاع التعرفة الجمركية الجديدة، حيث أعلن عمال التخليص الجمركي يوم الخميس الخامس من الشهر الجاري - في المنافذ البرية الحدودية في اليمن - عن الوقفة جراء ارتفاع رسوم الجمارك، وكانت السلطات الجمركية في عدن أقرت الاثنين الماضي، قراراً يقضي برفع سعر الدولار الخاص بالجمارك إلى 500 ريال بعد أن كان 250 ريالاً، وأكدت مصادر نقابية وجمركية، أن القرار الجمركي الحكومي سيؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع كبير في الأسعار لكافة السلع، فضلاً عن الأضرار التي قد تلحق بحركة التجارة الداخلية، إضافة إلى الاختلالات التي ستحدث من توفر المواد الغذائية، وتؤدي إلى زعزعة استقرار السوق التجاري، مع توسع نطاق الجوع بين المواطنين.



عمال أكبر منجم للنحاس في العالم يعلنون الإضراب

قرر عمال موقع ايسكونديدا التشيلي، وهو يعتبر أكبر منجم للنحاس في العالم، الدخول في إضراب بعد رفضهم لعقد العمل الذي قدمته المجموعة البريطانية الأسترالية المستثمرة للمنجم «بي انتش بي». وتساهم التشيلي بـ 28% من الإنتاج العالمي، وتعد من أكبر منتجي النحاس في العالم، ويساهم هذا القطاع بما يقارب 15% من الناتج الإجمالي المحلي في البلاد، ويصدر جزء كبير منه إلى الصين، أكبر مستهلك في العالم. وقالت نقابة العمال: إن 2164 عامل قد صوتوا لصالح بدء الإضراب، مقابل 11 صوتاً. ويطالب العمال بالحصول على مكافأة تقديراً لعملهم خلال فترة تفشي وباء كوفيد-19 وبفوائد تعليمية لأطفالهم، وخوض جولة تفاوض بوساطة حكومية من أجل زيادة أجورهم.

الحركة العمالية الفرنسية وطور إعادة التشكل



عندما ترشح مانويل ماكرون للانتخابات الفرنسية في 2017، حاول بأقصى ما يستطيع تجنب تصنيف نفسه ضمن اليسار واليمين، وحرص على تقديم نفسه كشخص براغماتي وعد بإعادة فرنسا إلى النجاح الاقتصادي. حتى بعض أجزاء اليسار الفرنسي أعلنت بدهتها بانتصاره.

■ سياستيات تشاوي لترجمة: قاسيون

تنوعت ردود الفعل داخل النقابات الفرنسية، ولم يكن هذا الأمر المستغرب تبعاً للانقسامات داخل الحركة النقابية الفرنسية الضعيفة أصلاً، والتي يمكن إجمالها باتجاهين: الاتجاه الديمقراطي - الاشتراكي الميلاً إلى التفاوض والاتفاق مع أرباب العمل، ويعارض الإضرابات والاحتجاجات والذي يمثله «الاتحاد الديمقراطي للعمال سي.اف.دي.تي»، والاتجاه المرتبط بالمنهج الشيوعي والذي يميل تقليدياً لتعبئة العمال في الشوارع وتعزيز الصراع الطبقي والسعي الجذري ويمثله «الاتحاد العام للعمال سي.جي.تي».

استغل ماكرون منذ البدء «سي.اف.دي.تي» لتأمين شرعية برامجه بين العمال. لكن المشكلة التي تجسدت هنا أنه حتى نزعة «سي.اف.دي.تي» غير الجذرية والتي تميل للتوافق مع أرباب العمل - وهو الأمر الذي تدخل الدولة كوسيط له في فرنسا - ليس مرحباً به ضمن سياسات ماكرون ومن يمثلهم. وقد تجسدت هذا التعارض بأبهى صورته في الحد من السيطرة البرلمانية على السلطة التنفيذية، والمراوغة لترميز التحركات بأقصر الطرق الممكنة. ولأن «سي.اف.دي.تي» استمرت مع ذلك برفض استخدام الإضرابات لتحقيق أفضلية للمال، ازداد النظر إليها بوصفها صديقاً لأرباب العمل، وليس للعمال، وازداد انفضاض العمال عنها.

لكن علينا أن نذكر بأن تأثير «سي.اف.دي.تي» الذي تزايد بفترة ما بين العمال، وهي التي كانت في الأساس منظمة لجمع عمال الياقات البيضاء والأكاديميين، كان مرده تراجع وضعف «سي.جي.تي». كانت «سي.جي.تي» نقابة لعمال المصانع بشكل أساسي، ونتيجة للتغيرات الهيكلية وتراجع التصنيع في فرنسا منذ الستينات فصاعداً، وعدم قدرة النقابة على التأقلم مع تراجع شكل العمل التقليدي في المصانع، فقدت عزميتها القتالية وقدرتها على تسييس العمال.

لم تتمكن «سي.جي.تي» من جذب العمال الشباب في قطاع الخدمات من الضواحي الفقيرة، ونتيجة لذلك نشأ جيل من العمال المهاجرين يحمل «موقفاً عدائياً» تجاه المؤسسات والنقابات، بسبب التهميش في النظام التعليمي، والإذلال اليومي الذي يتعرضون له على أيدي أجهزة القمع التابعة للدولة الفرنسية. بسبب عدم قدرة الحركة النقابية الفرنسية على توجيه طاقة جيل العمال الشباب، لم يعد مستغرباً أن عدد أعضاء النقابات قد ركد عند نسبة 11% من العمال الفرنسيين.

رغم ذلك، ورداً على الإجراءات التي اتخذتها إدارة ماكرون لتحرير قانون العمل وتعيين سياسيين ليبراليين لوضع البرامج الاقتصادية، احتشد في 2017 عدد

من الحركات الأهلية اليسارية، ودعا «سي.جي.تي» إلى مسيرات احتجاجية، للوقوف ضد تقويض ما بقي من دولة الرفاه. لم تتجج الدعوات بحشد عدد كبير من الناس، وتراجعت بسرعة.

بين الغضب واليسار المتخبط

شهد عام 2018 تطوراً في الحراك الاجتماعي مع تزايد وحشية «الإصلاحات» اليمينية للحكومة، ومنح الشركات تخفيضات ضريبية وصلت إلى مليارات اليورو هات، وتعرض أكثر من 100 ألف وظيفة في القطاع العام للخطر. حتى المستشفيات لم تنج من الخطر. وأغلقت الكثير من مراكز الطوارئ. وتم تحويل شركة سكك الحديد لتدار كشركة خاصة، وبدأت التعديلات تطل لوائح القبول الجامعي.

قوبلت هذه الخطط باحتجاج صاخب من الطلاب والنقابات. نظمت احتجاجات في شركة السكك الحديدية لأسابيع، وتم احتلال الكثير من حرم الجامعات بشكل مؤقت. بدأت النقابات والحركات الطلابية بالعمل على تعزيز التواصل بين الطلاب وعمال السكك الحديدية، وإعطاء سلسلة من المحاضرات البديلة. مع ذلك لم تحدث أية احتجاجات في المدارس.

في 5 أيار وصلت الاحتجاجات إلى ذروتها عندما شارك 130 ألف شخص بأشكال مختلفة من مقاومة سياسات ماكرون. حاول اليسار تخطي خلافاته، فرغم الخلاف العلني بين الحزب الشيوعي الفرنسي وحزب «يسار فرنسا» بما يتعلق بالاستراتيجية والهيمنة ضمن «اليسار المناهض لليبرالية»، شارك ممثلو جميع الحركات في الاحتجاجات. ناشدت الحركات الناس للنزول في اليوم التالي، وقد تجمع عشرات الآلاف بالفعل، وحتى «سي.جي.تي» بدأت بتخطي عقدها الهيكلية ودعت الناس للوقوف مع

الاحتجاجات المدنية. لكن في نهاية المطاف، فشلت التظاهرة بمنع الحكومة من تطبيق سياساتها.

«السترات الصفراء» والانتفاض الجامح

رغم أن الحراك الذي ارتبط بشكل وثيق بالنقابات واليسار الأكاديمي الفرنسي قد خسر في سعيه لإذكاء صراع مفتوح مع الحكومة الفرنسية، لم يكن بإمكان أصحاب الراية اليمينية ادعاء الراحة.

بشكل مثير للدهشة، انفجر غضب «السترات الصفراء» في تشرين الثاني 2018. وفي حين أن دافعهم الأولي كان التراجع عن زيادة سعر الوقود، فلم يمض وقت حتى تجاوز الأمر هذه المشكلة الفردية. اشترك الجميع، وحتى طلاب المدارس الذين كانوا قلقين من تعديلات 2018 أسمعوا صوتهم، وحتى المجموعات المهمشة غير المنظمة ذات الميل اليميني - الشعبي، ساهمت عبر سخطها على وسائل التواصل الاجتماعي في بدء احتجاجات تشرين الثاني 2018.

تعرضت الحركة لقمع شديد في 2019. كانت قيادة مجموعات السترات الصفراء الأولية مكونة بشكل رئيسي من العمال البيض الذين يعيشون في مناطق سكنية معزولة، ويذهبون للعمل في المناطق المدنية المختلطة. بدأ هؤلاء باختبار القمع المطبق ضد العمال المهاجرين الذين عاشوا في الضواحي الفقيرة، وكان يُنظر إليهم بوصفهم مخربون على مدى عقود.

لكن، وبرغم تعاطف الحركة فوق المتوسط مع اليسار، بقيت الفروقات الثقافية والمكانية التي تفصلهم عن المدن الكبرى عائقاً أمام تكوين التزام طويل الأمد ومستدام بقضايا اليسار، الأمر الذي ساعد فيه ضعف النقابات والحركات العمالية العابرة للشرائح.

من ناحية أخرى، أظهرت حركة السترات الصفراء مدى التشرد داخل أوساط العمال

المعاصرين، الأمر المعيق لجذب العمال بعيداً عن الدوائر الجديدة للحركات اليمينية المتطرفة. لكنّها من ناحية أخرى أعادت طرح المواقف المناهضة للرأسمالية والصراع الطبقي داخل الأوساط البروليتارية المختلفة، الأمر الذي أعاد تسييس العمال للواجهة.

القضية الأخرى الهامة التي أثارها الحركة، هي مسألة عنف الشرطة، والتي لم يعد ينظر إليها في المجتمع الفرنسي كحالات فردية، بل بات هناك تحليل هيكل للنظام الهرمي العنصري الذي يسود مؤسسات قمع الدولة.

ساهم انتشار الوباء في فرنسا بتضخيم المسائل التي وضعت الحركات الاحتجاجية العمالية في الأعوام الأخيرة الأساس لإعادة طرحها للمناقشة. أكد نظام الرعاية الصحي المثقل بالأعباء، ومعدل الوفيات المفرط في مرافق رعاية المسنين، بإثبات أن ما دعا إليه العمال هو لصالح جميع الفرنسيين.

في أيار 2020 قامت جميع المنظمات الأهلية التقدمية، ومن بينها نقابة «سي.جي.تي» بالانضمام معاً لأول مرة لصياغة مطالب اجتماعية للتحوّل الهيكل الاجتماعي والبيئي.

جلب الحراك منافع سياسية كبرى، مثل: فوز المرشحين اليساريين بالانتخابات المحلية التي عقدت في آذار وحزيران من هذا العام. علينا أن نتنظر لنرى إن كانت ستجري إعادة تشكيل وهيكل اليسار، والتي تعني بشكل خاص منح صوت للقوى من خارج المؤسسة السياسية، وستتمكن من البناء على المزاج الاجتماعي-البيئي السائد، مع طروحات عملية قادرة على استعادة العمال من أحضان القوى اليمينية والقومية المتطرفة، التي لا تختلف في الجوهر عن القوى الليبرالية السياسية.

■ بتصرف عن: No End to the Resistance

ليست مجرد مناورة... الشراكة الروسية الصينية تتعاظم



المتحدة في هذا المجال عن الخصمين الروسي والصيني.

رفع تكلفة التدخل

اليوم، غدت الصين وروسيا أقرب إلى بعضهما من أي وقت مضى، وتتطلع إلى إظهار هذا القرب بنشاط في الوقت الذي يعالجان فيه القضايا الدولية معاً، بما في ذلك التهديدات التي يفرضها الوضع غير المستقر في أفغانستان على عموم آسيا الوسطى، وذلك نتيجة الطريقة التي تنسحب فيها الولايات المتحدة من المنطقة.

وفوق ذلك، ستتدرب القوات المسلحة الروسية وجيش التحرير الشعبي الصيني جنباً إلى جنب أيضاً خلال الشهر المقبل كجزء من مناورات بعثة السلام القادمة لعام 2021 تحت رعاية منظمة «شانغهاي» للتعاون، حيث سينصب تركيز هذه التدريبات على مكافحة الإرهاب، وستشمل أعضاء آخرين في منظمة شنغهاي للتعاون كإندونيسيا وكازاخستان وقرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

وهذا كله يساهم في رفع تكلفة التدخل الأمريكي في شرق آسيا بشكل كبير، حيث بات يتطلب تخصيص قوات ومعدات إضافية من أجل تنفيذ العمليات المطلوبة لتجاوز عقدة التعاون الروسي الصيني ومعهما منظمة شنغهاي، وهي مسألة حساسة بالنسبة لبلد يعيش في دين، ولا توجد لديه على الإطلاق أي أفق لتخفيف عبء هذا الدين. وفي الوقت نفسه، فإن نقل العلاقات بين روسيا والصين إلى المستوى الجديد نوعياً الذي نراه اليوم لا يتطلب نفقات كبيرة إضافية من الجانبين، حيث أن التخطيط للتعاون العسكري كان قد بدأ منذ سنوات عديدة.

«الترادف الصيني الروسي أصبح ضماناً لا يتزعزع للعدالة العالمية، وقوة تقدمية تسهم في التنمية والرخاء العالميين، وستحمي بحزم الأمن والاستقرار العالميين».

لم تعد القدرات الأمريكية كالمسابق

في الأونة الأخيرة، احتفلت الدولتان بالذكرى العشرين لمعاهدة حسن الجوار والتعاون الودي الصينية الروسية، حيث ذكر الرئيس فلاديمير بوتين وشي جين بينغ في بيان مشترك أن شراكتهم ليست «تحالفاً سياسياً» أو «عسكرياً» مثل تلك التي كانت قائمة في سنوات الحرب الباردة، بل هي شراكة «تتجاوز هذا الشكل من أشكال التفاعل بين الدول». وتعهد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، والروسي، سيرغي لافروف، بأن تواصل الدولتان «تعزيز التنسيق الاستراتيجي لتعزيز دعامة قوية للحفاظ على السلام والأمن العالميين».

يجري ذلك في وقت تضطر فيه واشنطن للانسحاب من مناطق مختلفة حول العالم، من أجل التركيز على منطقة شرق آسيا. وأيضاً، في وقت لم تعد قادرة فيه على الإنفاق دون حساب كما كان سائداً خلال الأعوام الماضية، حيث يمثل طلب بايدن لميزانية الدفاع لعام 2022 بمبلغ 715 مليار دولار أمريكي انخفاضاً غير معلن عن الميزانية السابقة، «ف«الزيادة» الشكلية التي تبلغ 11 مليار دولار لا توأكب عملية التضخم التي تصيب الاقتصاد الأمريكي. حيث خفض بايدن فعلياً 8 مليارات دولار من المشتريات، وعزز في المقابل البحث والتطوير على نطاق أوسع بمقدار 5,5 مليار دولار، في محاولة للحاق بالفجوة المتعاظمة التي باتت تفصل الولايات

أكدت وزارة الدفاع الصينية مؤخراً: أن القوات المسلحة الروسية والصينية ستشارك في المناورات العسكرية الثنائية «زباد انتر أكشن 2021»، التي ستعقد في الصين في الفترة بين 9 و13 آب الجاري، حيث قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، وو تشيان: إن البلدين توصلا إلى اتفاق حول المناورة، وأنها ستتم في قاعدة تدريب تابعة لجيش التحرير الشعبي في منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي شمال غربي الصين.

إعداد: سعد خطار

ستستضيف المناورات ما مجموعه أكثر من 10 آلاف جندي، وستشهد مشاركة عدد من الطائرات والمدفعية والمعدات المدرعة المختلفة، وتهدف إلى اختبار القدرات المشتركة والتحقق منها وزيادة فاعليتها في القيام بالاستطلاع المشترك والإنذار المبكر والهجوم الإلكتروني وقدرات الضربات المشتركة.

الهدف الأمريكي غير ممكن

لا شك أن تحسين القدرات العسكرية التكتيكية هو جانب مهم من الجوانب المشتركة بين الطرفين، ولكن الأهم من ذلك، أنه دليل واضح على الشراكة الاستراتيجية الأوسع نطاقاً الأخذ بالتصاعد بين الصين وروسيا، وهي الاستراتيجية القائمة على أهداف عدة أهمها: كسر الهيمنة الأمريكية عالمياً. وفوق ذلك، فإن المناورة «الأولى» في الصين منذ تفشي فيروس كورونا» هي رسالة حاسمة في وجه بعض النزعات الواهمة بإمكانية إحداث الشرخ في العلاقات الروسية الصينية.

وبهذا الصدد، ذكرت وزارة الدفاع الصينية: أن المناورات تهدف إلى «تدعيم وتطوير الشراكة والتنسيق الاستراتيجي الشامل

بين الصين وروسيا في العصر الجديد»، و«تعميق التعاون العملي والصداقة القديمة بين الجيشين»، و«زيادة إظهار تصميم الجانبين وقدرتهما على محاربة القوى الإرهابية وحماية السلام والأمن الإقليميين بشكل مشترك». بينما أعربت وزارة الدفاع الروسية، عن استعداد روسيا لزيادة تعزيز التعاون العسكري والتعاون التكنولوجي-العسكري مع الصين، والحفاظ على الزخم القوي للتعاون الثنائي في المناورات والتدريبات المشتركة، والألعاب العسكرية، والتبادلات بين الأكاديميات العسكرية، وأكدت إنه «في وقت تتزايد فيه الشكوك بشأن الوضع الأمني الإقليمي، تولى روسيا اهتماماً وثيقاً للتطورات الجديدة في أفغانستان وآسيا الوسطى، وتولي أهمية كبيرة لموقف الصين بشأن القضية الأفغانية... لذلك روسيا مستعدة للتنسيق والتعاون مع الصين والدول الأخرى في المنطقة، لبذل جهود إيجابية لحماية السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي».

ويشير قيام الجيشين بنحو 30 تدريباً مشتركاً منذ عام 2003 إلى قدر عال من الزخم في العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين. وهو ما أكدته الملحق العسكري بالسفارة الصينية في روسيا، كوي يان وي، الذي كتب في الصحافة الروسية أن

«الترادف الصيني الروسي أصبح ضماناً لا يتزعزع للعدالة العالمية وقوة تقدمية تسهم في التنمية والرخاء العالميين وستحمي بحزم الأمن والاستقرار العالميين»

12 فكرة أولية لحصيلة



المقصود بالتأكيد، ولكن المقصود هو أن آلية الانتقال ستكون جديدة، تتضمن بالضرورة درجات أعلى وأعد أكثر تنوعاً من التنظيم وتحوز بالضرورة درجة أعلى من الاستقلال النسبي عن الخارج.

(5)

بالنسبة للاصطفاوات الإقليمية والدولية المعلنة مما جرى في تونس، فإنها جاءت متوقعة بقسم كبير منها؛ أي أن تلك الأنظمة التي تقف مع الإخوان تقليدياً اعتبرت ما جرى انقلاباً، والتي تقف ضد الإخوان تقليدياً اعتبرت إنجازاً ديمقراطياً مهماً. تقصدت وضع كلمة المعلنة بخط عريض لكي أقول إن هذه المواقف ليست بالضرورة مواقف حقيقية؛ ففجربة السنوات العشر الماضية أثبتت (وبشكل خاص فيما يتعلق بدول الخليج العربي)، أن تأييد دول خارجية للحركات الشعبية في بلدان أخرى، كان الهدف الفعلي منه هو احتواء تلك الحركات وتوجيهها وتحويلها إلى أدوات نفوذ إقليمي في يد تلك الدول، «وفي هذا يتساوى من دعموا السلفية الجهادية ومن دعموا الإخوان ومن دعموا الليبراليين غربيي الهوى»، بل وأبعد من ذلك يمكن القول إن الاستهداف النهائي لبعض الأنظمة من عملية التجديج تلك كانت ليست فقط التحكم بعمليات التغيير المحتملة، بل ومنعها حيث يمكن.

(6)

بالنسبة لمواقف القوى الخارجية مما يجري، ينبغي أيضاً التأكيد على أن هذه المواقف هي بالتأكيد عوامل مؤثرة، وأحياناً مؤثرة بشدة في السياق الداخلي، ولكنها قطعاً ليست منشأ الحركة الداخلية؛ فالمحرك بالأساس داخلي، واقتصادي اجتماعي بشكل خاص. ربما تبدو

التي سبقتها تلعب إعلامياً لعبة «المحاور» و«التوازنات»، وتمتلك في بعض الأحيان استقلالاً نسبياً عن الغرب، ولكن سلوكها الفعلي يصب كما الإخوان في مصلحة الغرب، وأهم مؤشرات ذلك هو الوضع الاقتصادي للبلدان التي تحكمها، وتمنع تطورها وتبقيها متخلفة وتابعة تكنولوجياً، ومنهوبة بكل أدوات النهب التي يستخدمها الاستعمار الاقتصادي «تعبية تكنولوجية، مقص أسعار، ديون وقروض، هجرة عقول»... الخ... والاستعمار الاقتصادي هو ظاهرة غربية من حيث المنشأ والتطور والممارسة الفعلية حتى اللحظة.

(4)

فكرة البدائل الوهمية هي أوسع من مجرد تبديل قوة بقوة أخرى مشابهة أو مماثلة بالطبيعة الاقتصادية الاجتماعية؛ فهناك أيضاً طريقة التبديل التي تتناسب مع الانتقال من نظام إلى بديل وهمي له... ما أقصده أن الدرس الذي بات مفهوماً من قسم كبير من الناس نتيجة السنوات العشر الماضية، هو أن مجرد النزول إلى الشارع وحمل شعارات بعينها والحصول على تأييد خارجي إعلامي وسياسي، ومن ثم تغيير الطرابيش، هو الوصفة المناسبة للانتقال من نظام إلى بديله الوهمي، أي للبقاء ضمن المنظومة نفسها، «وهذا ما جرى من حيث المبدأ - مع وجود اختلافات عديدة بطبيعة الحال - في كل من مصر وتونس وليبيا والعراق وسورية واليمن».

بالنتيجة، فإن الانتقال من نظام إلى نظام آخر بديل له فعلاً، يتطلب اليات انتقال مختلفة عن تلك التي جرى استخدامها حتى الآن... هل يعني ذلك أن الموجة الجديدة من الحركة الشعبية لن تستخدم التظاهر مثلاً؟ ليس هذا

لم يمر بعد ما يكفي من الوقت لتتضح الصورة التونسية بشكل وافٍ، ولكن مع ذلك فقد بات هنالك من الوقائع ما يكفي للخروج ببعض الأفكار العامة، التي سأسردها فيما يلي دون ترتيب محدد...

■ مهند دليقان

(1)

رغم أن ما نراه على سطح الظاهرة التونسية هو الإجراءات التي اتخذها قيس سعيد والانقسام حولها، داخلياً وخارجياً، إلا أن أحد الجوانب الجوهرية للظاهرة، يكمن في استمرار تعفن النظام الحاكم في البلاد؛ فحصيللة السنوات العشر الماضية، والأحداث المستجدة، تعيد التأكيد على أن «بن علي هرب» لكن النظام ما يزال قائماً حتى اللحظة، وما جرى حتى الآن لا يعدو من حيث الجوهر كونه تغييراً للطرابيش وتلاعباً بالناس عبر بدائل وهمية.

(2)

السمات الواضحة والمشاركة بين عدد من الأنظمة التي قامت الحركات الشعبية ضدها خلال السنوات العشر الماضية، هي أربع سمات 1- هي أنظمة قمعية وأمنية الطابع، جهاز القوة الأساسي فيها هو الجيش من حيث الشكل، ولكن بالممارسة فإن الاستخبارات هي المتحكم والذراع الضاربة. 2- ليبرالية اقتصادياً؛ وباللمس ناهية وفاصلة وتحكم لمصلحة قلة اقتصادية في وجه عموم الناس. 3- علمانية شكلياً؛ فهي تقف على مسافات متساوية من «المكونات» لأن هذه المكونات كلها بالنسبة لها هي مادة للنهب والقمع، مع استخدام التباينات بين المكونات حيث يلزم، لإلهاء الناس بالاعتقال فيما بينها بدل التوحد في وجه ناهيها. 4- تابعة للغرب؛ بالحد الأدنى تبعية اقتصادية تقوم على التبادل اللامتكافئ، وبالحد الأعلى

تبعية اقتصادية وسياسية شاملة، مع ملاحظة أن الحد الأدنى يتضمن أيضاً درجة ما من التبعية السياسية.

(3)

فلننظر، على أساس السمات السابقة، إلى «أنظمة الإخوان المسلمين» الذين جرى تقديمهم خلال السنوات الأولى بعد 2010 بوصفهم بدائل لأنظمة التي «زالت» 1- أنظمة الإخوان هي أيضاً أنظمة أمنية الطابع، مع فارق أن الجيش -شكلياً أو فعلياً- بات يلعب دوراً أقرب إلى الحياد في حين استمر مركز ثقل القمع موجوداً في «أجهزة القوة المدنية» وعلى رأسها الاستخبارات إضافة إلى الميليشيات غير النظامية، والسرية أحياناً كما في الحالة التونسية «من المهم الإشارة إلى أن هذه السمة تساعد في تخنية النقاش السطحي للمسألة من باب الصراع بين الديكتاتورية والديمقراطية». 2- بالتجربة أيضاً، ظهر أنها أنظمة ليبرالية اقتصادياً، ناهية وفاصلة. 3- ليست علمانية طبعاً من حيث الإيديولوجية المعلنة، ولكن بالممارسة فهي تقف على مسافة متساوية من جميع أفراد الشعب بوصفهم موضوعاً للنهب والقمع، والفارق الوحيد بين الإخوان والأنظمة السابقة عليهم بهذا الخصوص، هو أن الإخوان يستخدمون علناً الفوالق الطائفية والدينية لتأليب الناس على بعضهم البعض، ومنع توحيدها ضدهم، في حين أن «الأنظمة العلمانية» تقوم بالسلوك نفسه، ولكن بأشكال وأدوات أخرى. 4- هي أنظمة تابعة للغرب اقتصادياً وسياسياً بشكل كامل، مع فارق أنها تعلن ذلك بشكل وقح، في حين أن الأنظمة

علمانية شكلياً
فهي تقف على مسافات متساوية من المكونات لأن هذه المكونات كلها بالنسبة لها هي مادة للنهب والقمع مع استخدام التباينات بين المكونات حيث يلزم

أسبوعين من الحدث التونسي

به سعيد ومما سيقوم به، سيستند إلى ما سنتجه إجراءاته بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي والدرجة الأولى، وبالمعنى الوطني والديمقراطي بالدرجة الثانية... ومن المهم الانتباه أن سعيد نفسه الذي تضمنت حملته الانتخابية كلاماً واضحاً ضد التطبيع مع الصهيوني، لم يتخذ بعد إجراء حاسماً بهذا الصدد خلال هذين الأسبوعين. قبل ذلك، تحملت النهضة، وبالوقاحة المعهودة للإخوان، المسؤولية عن منع تمرير تشريع مصاد للتطبيع، عدم مبادرة سعيد لاتخاذ إجراء بهذا المعنى يمكن أن يفهم باتجاهين فهو إما موقف تكتيكي بحيث لا يستعدي الولايات المتحدة، وقسماً مهماً من الغرب بشكل سريع، ما يضعف إمكانية الاستمرار في الحكم والاستمرار في الإجراءات التي يقوم بها، أو أنه موقف فعلي للرجل... وهذا لا يمكن الحكم عليه بشكل كامل إلا مع مرور الوقت... ونجد هنا مرة أخرى أهمية موقف التأييد الحذر المشروط الذي يتخذه حتى الآن اتحاد الشغل... وأيضاً في الإطار الاقتصادي الاجتماعي، ورغم الإشارات الهامة ضد الفاسدين، إلا أن الإجراءات الفعلية لم تتضح طبيعتها ونتائجها بعد.

«12»

سواء كانت تسمية ما قام به سعيد انقلاباً أو غير ذلك، فإن المؤكد هو أن الأسلوب الذي يتبعه هو أسلوب جديد وغير مسبوق إجراءات متلاحقة، ولكن ليست بسرعة الإجراءات التي تتخذ عادة أوقات الانقلاب، حيث تتم كل عمليات الإقالة والاعتقال وحتى الإعدام خلال ساعات أو أيام قليلة. الإجراءات جميعها تستند إلى الدستور والقوانين، سواء كان ذلك الاستناد محققاً تماماً أو محققاً جزئياً، أو غير محقق... ولكن هي إجراءات باسم القانون والدستور وليست كعادة الانقلابات، إجراءات لا تحتاج أي تبرير سوى القول إنها باسم «الثورة». هذا الشكل الجديد قد يكون ميزة بحد ذاته، فالأشكال القديمة والوصفات القديمة لها مضاداتها المعروفة والجاهزة، أما الوصفات الجديدة فتحتاج إلى مضادات جديدة تحتاج بدورها لوقت كي يتم تصنيعها... وهامش الوقت هذا هو بحد ذاته فرصة ذهبية إن أحسن التصرف به.

وفقاً للطريقة التي ستتطور ضمنها الأمور خلال الأسابيع والأشهر القادمة، يمكن أن ننظر إلى الطريقة الجديدة التي يتبعها سعيد لنحكم هل هي جزء من «طريقة التبديل والتغيير» الجديدة التي أشرنا إليها في الفقرة رقم «4»، أم لا... ولهذا فوائده الكبيرة على النماذج والدول الأخرى.

الغربية». وأهم الأمثلة على ذلك هي العلاقة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، حيث يجري تقديم الديمقراطي بوصفه يساراً والجمهوري بوصفه يميناً، والحقيقية أنهما كلاهما يمثلان الشركات الكبرى، أي أنهما كلاهما يمين. وهذه اللعبة نفسها موجودة في أوروبا، حيث يجري دفع أحزاب «الاشتراكية الديمقراطية» إلى السلطة في مراحل الأزمات الاقتصادية، لامتصاص غضب الناس ومنع ظهور البدائل الحقيقية. وعادة ما تؤدي هذه الأحزاب الدور الأكثر قذارة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي والسياسي...

بالعودة إلى تونس وإلى منطقتنا عموماً، وبالنظر إلى مواقف القوى المحسوبة اسماً على اليسار في تونس، فإننا سنرى كامل طيف المواقف موزعاً عليها؛ فهناك من وقف موقف النهضة نفسه، معتبراً ما جرى انقلاباً ومطالباً بإسقاط سعيد والبرلمان والحكومة معاً... على طريقة «كلن يعني كلن»، دون تقديم أية بدائل عملية. وهناك من وقف إلى جانب سعيد بلا قيد أو شرط، وبين هؤلاء مثلاً الأحزاب التي تعتبر من فلول النظام «السابق»، كالحزب الدستوري الحر. وهناك موقف متميز هو موقف الاتحاد العام للشغل، الذي يمكن توصيفه بأنه «تأييد حذر ومشروط»، وربما هو الموقف الأكثر صحة في الظروف التونسية؛ فتوجيه ضربة للإخوان هي بالعموم مصلحة لعموم المنهويين، باعتبار الإخوان سياسياً وعملياً ممثلين أساسيين لقوى النهب الداخلي والخارجي. ولكن هذا لا يكفي لتحديد موقف نهائي، لأن المثال المصري مثلاً «مع الفوارق الهائلة» أبدل ناهيين بناهيين، ابتداءً من أيام مبارك إلى الإخوان وإلى الوقت الراهن. ولذا فإن التأييد الحذر المشروط يبدو سياسة فاعلة في الاستفادة من التناقض بين سعيد والنهضة، في تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصلحة المنهويين ومحاولة تثبيتها؛ في حين أن التأييد دون قيد أو شرط يفتح الباب للعودة حتى بالشكل إلى ما قبل 2010، والرفض القاطع مع عدم تقديم البدائل يصب في خدمة الثنائية الوهمية «ديمقراطية ضد ديكتاتورية» وغيرها من الثنائيات الشبيهة.

«11»

ما قلناه في عاشر، يعيد التأكيد أيضاً على صحة الاستنتاج النظري للإرادة الشعبية حول أنه من وجهة نظر الناس، في المراحل الانعطافية وفي الأزمات العميقة، تتراجع أهمية المسائل الأيديولوجية لمصلحة المسائل العملية والموقف العملي السياسي. وعليه فإن الموقف العملي للناس مما يقوم



ففي حين حاول قسم من الحركة تقديم زعيمها راشد الغنوشي كبش محرقة لعل وعسى يتم تحميله شخصياً كل أثم الحركة، فإنه هو نفسه وبعد أن فقد الأمل على ما يبدو «بإصلاح ذات البين»، قد خرج ليقول إن إجراءات سعيد يجب أن تتحول إلى فرصة ومرحلة ضمن التحول الديمقراطي للبلاد، ليرد أحد قيادات الحركة، بأن ذلك هو رأي شخصي وليس رأي الحركة التي لا تزال تصف ما جرى بأنه انقلاب كامل الأركان... المهم في المسألة هي أنها تأكيد لقانونية معروفة القوى المتراجحة تنقسم على نفسها، مرة ومرتين وأكثر. هذا مثلاً كان حال الأحزاب الشيوعية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو النصف الذي تراجعت ضمنه الحركة الشعبية حول العالم وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وإلى الثورات الملونة... وما يبني على هذا الكلام، هو أن كل الحركات الشبيهة بالإخوان، وفي كل بلدان المنطقة، ستدخل في مرحلة طويلة من الانقسامات والضعف.

«10»

في البلدان العربية عموماً، يمكن بقدر من التبسيط، تصنيف مجمل الحركة السياسية والشعبية إلى ثلاثة تيارات «قومية، إسلامية، يسارية». ويمكن، بالتبسيط أيضاً، القول إن من وصل إلى السلطة في هذه البلدان خلال العقود السبعة الماضية هم القوميون والإسلاميون، وبالتجربة العملية فإنهما كلاهما أنتجا بلداناً متخلفة وتابعة بشعوب منهوبة ومقموعة. ولكن لأن هذا كله تبسيط شديد لواقع أشد تعقيداً، فإنه لا يجوز نهائياً الوصول إلى استنتاجات سهلة من قبيل أن حامل اليافطة «اليسارية» سيكون بالضرورة بديلاً حقيقياً... فلعبة تبديل الطرابيش بين يسار اسمي ويمين فعلي، هي لعبة باتت قديمة وعريقة ضمن «الديمقراطيات

هذه بديهية، ولكن التذكير فيها ضروري لأن ما يبني عليها مباشرة هو أن ما يجري في تونس هو في جوهره تعبير عن موجة جديدة من الحركة الشعبية، وليست مجرد «مؤامرة» خارجية.

«7»

إذا كانت الأنظمة «الجديدة»، سواء إخوان أو عسكرياً، هي استمرار للأنظمة «القديمة»، فإن الحركة الشعبية التي انطلقت خلال العقد الماضي، هي ذاتها التي نراها اليوم تنطلق مجدداً ضد الأنظمة «الجديدة- القديمة»، وبحيث عن حل المشكلات نفسها التي لم يجر حلها بعد. ولكن مع فارق أن درجة نضج الحركة الشعبية السياسي والعملي باتت أعلى من السابق، (وقد دفعت ثمن تطور وعيها دماً وقهراً وعذاباً هائلة). وضمناً فإن إمكانيات التلاعب بها وزجها في صراعات ثانوية، ودفعها نحو تبني بدائل وهمية، باتت أضعف من السابق بكثير.

«8»

وكما أثبتت وقائع السنوات العشر الماضية، فإن الحركة الشعبية في تونس هي جزء من ظاهرة عالمية، هي حركة شعبية عالمية بدأت نشاطها منذ حوالي العقد، وسيستمر هذا النشاط لعقود لاحقة حتى الوصول إلى تحقيق المهام الموضوعية أمامها تاريخياً. ولذا فإن الموجة الجديدة من الحراك في تونس، لا تخص تونس وحدها، بل هي مؤشر على أن ظروف الموجة الجديدة من الحركات الشعبية في كل بلدان المنطقة «على الأقل»، وضمناً سورية بالتأكيد، قد باتت جاهزة أو هي على وشك أن تجهز.

«9»

الانقسام ضمن حركة النهضة بات واضحاً؛



من الاستنتاجات حول أحداث درعا الأخيرة

لم تهدأ الأمور بشكل كامل بعد في محافظة درعا السورية بعد الأحداث العسكرية الأخيرة، ولكن الواضح أنها تسير في طريقها نحو الهدوء النسبي، وإن عبر صعوبات عديدة.

■ سعد صائب

إن الاستنتاجات التي ينبغي على كل الجهات أن تتركها وتستوعبها من الأحداث الأخيرة، تتلخص برأينا في النقاط التالية:

أولاً: مرحلة العمليات العسكرية الكبرى قد انتهت، ولم يعد مقبولاً ولا ممكناً أن تستمر... وإذا كان لهذه العمليات ما يبررها ويجعلها ضرورة في مراحل سابقة، وبالدرجة الأولى في منع سقوط الدولة كدولة «وليس كنظام»، وفي محاربة الإرهاب المصنف من الأمم المتحدة كذلك، فإن هاتين المهمتين قد تم إنجاز الشق العسكري منهما من حيث المبدأ.

ثانياً: إذا كان منع إسقاط الدولة قد استخدم في مرحلة سابقة الأداة العسكرية، فإن الأداة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية هي الأداة الأساسية لاستكمال المهمة نفسها، بل وأكثر من ذلك، فإن استخدام الأداة العسكرية نفسها، وضمن الظروف الحالية، بات يحمل مفعولاً معاكساً، عبر تعميق الشروخ ضمن المجتمع السوري وتعميق الجراح وإبعاد الحل السياسي، واستمرار حالة النزيف بما يهدد مستقبل الدولة نفسها.

ثالثاً: في النقطة نفسها، ومن وجهة نظر منع

سقوط الدولة، فإن مهمة إنهاء حالة تقسيم الأمر الواقع بأسرع وقت ممكن، قد باتت اليوم المهمة الأولى؛ وهذه المهمة مستحيلة التحقيق عملياً عبر الأداة العسكرية، ناهيك عن أن محاولة الاعتماد على هذه الأداة يعني تجديداً للحرب، ونقلاً لها إلى مستوى أكثر كارثية وخطراً... عملية إعادة توحيد البلاد، وإخراج الأجنبي منها واستعادة سيادتها، تمر حصرًا عبر التوافق بين السوريين وعبر إعادة التلاحم بين أبناء الشعب الواحد، وعلى أساس احترام كرامات الناس وحقوقها، وليس على أساس السحق والفرس... وهذا أمر لا يمكنه أن يتم تحت سطوة المتشددين الذين يتسيّدون المشهد من الجهات المختلفة، ولذا فإن الحل السياسي وعبر 2254 وفتح باب التغيير الجذري الشامل، بات الأداة الأساسية لتحقيق مهمة الحفاظ على سورية وشعبها.

رابعاً: إذا كانت أدوات تهديد وحدة البلاد ووجودها ما قبل 2018 هي الأدوات العسكرية - السياسية بالدرجة الأولى، فإن أدوات الحصار والعقوبات باتت الأداة الأساسية لتحقيق الهدف نفسه. والتصدي لهذه الأدوات الاقتصادية غير ممكن بأية حال



والجور الواقع عليهم، وعلى أوضاعهم المزرية والكارثية... الوصول إلى بناء نظام جديد يوحد السوريين ويحفظ كراماتهم وحقوقهم، ويوحد سورية، يمر بالضرورة عبر الحل السياسي وعبر القرار 2254... بالمحصلة، فإن الأحداث الأخيرة في درعا أعادت تأكيد المؤكد: لم يعد هنالك من حل لأية مشكلة في سورية، كبيرة أو صغيرة، بغير طريق واحد هو طريق الحل السياسي وطريق كسر إرادة المتشددين وتجارة الحرب.

من الأحوال، في ظل هيمنة الفساد الكبير الذي يحول هذه العقوبات نفسها إلى مزراب ذهب عبر الاستيراد والتصدير والتلاعب بأسعار الصرف، وعبر تكديس الأموال من مصادر متعددة بما فيها الكبتاغون وغيرها من التجارات السوداء. إن التصدي لهذه الأدوات يحتاج إلى توحيد البلاد من جهة، ويحتاج إلى توحيدها في ظل نظام جديد يكون تحت نظر الناس ورقابتها ومحاسبتها، لا نظاماً يكون الناس تحت رقابته وسطوته أمام كل كلمة يقولونها محتجين على الظلم

مرة أخرى: حول «التناقض» الصيني الروسي!

نشرت قاسيون في عددها قبل الماضي ذي الرقم 1028 الصادر بتاريخ الإثنين 26 تموز الماضي مادة بعنوان: حول «التناقض» الصيني الروسي في سورية... وتشير بعض التصريحات والمقالات التي كتبت حول الموضوع خلال الأسبوعين الماضيين أن المسألة تحتمل كلاماً إضافياً...

■ سلمى عبد الله

كانت المادة المذكورة أنفياً قد أشارت إلى مثالين متناقضين شكلياً، ومتطابقين في تحليل واحد مشترك؛ المثال الأول: هو متشددون ضمن النظام وحوله، والثاني: هو نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لشؤون آسيا والمحيط الهادئ، بيتر بروكس.

حدود الاتفاق في التحليل هي اختراع تناقض بين الصين وروسيا حول سورية، مركز ذلك التناقض هو الموقف من القرار 2254، وبنينا في المادة السابقة نفسها أن الأكاذيب التي جرى إلقاؤها حول الموقف الصيني من الوضع



محدد بالمعنى الطبقي. هذا الدور هو خدمة فئة محددة من رأس المال المالي الذي يعمل بوصفه سمسار نهب نحو الغرب، ينهب البلاد داخلياً، يأخذ حصته ويمرر الباقي نحو المراكز الغربية. وعملية تمكين هذه الفئة قد بدأت منذ عدة عقود، وتسارعت بعد 2005 وتبني ما سمي اقتصاد السوق الاجتماعي. شملت هذه العملية تدمير وتخسير القطاع العام، ومنع تطور أية صناعة ثقيلة، وصولاً إلى ضرب كل أنواع الإنتاج الحقيقي... ما يعني: أن هذه البنية تتناقض جذرياً مع مشاريع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي.

أخيراً: إن المحاولات التي يبذلها متشددون من الأطراف السورية، للعب على «تناقض روسي صيني»، تعكس مدى الجؤس الذي وصل له هؤلاء وخاصة في محاولاتهم لنشر أوهام وتضخيمها، ليس لبيعها للناس، بل لمحاولة إحباطها عبرها... فالمؤشرات التي ظهرت وتظهر حول توافق روسي أمريكي، وما يفتحه ذلك من أبواب للحل، تجري محاولة التغطية عليها عبر اختراع تناقض روسي صيني، بل والتعويل عليه بأنه سيمنع الحل ويؤجله...

توفر شرط أساسي هو الاستقرار السياسي والاجتماعي. والاستقرار غير قابل للتحقيق في سورية بأبعاده المختلفة دون حل سياسي شامل على أساس 2254 يعيد توحيدها ويقلص النفوذ الغربي ضمنها إلى أقصى الحدود الممكنة.

رابعاً: تحقيق المشاريع الإنتاجية الكبرى يتطلب أيضاً بنية سياسية غير القائمة حالياً؛ فالبنية القائمة حالياً، ليست بنية فاسدة فقط، بل هي بنية تقوم بدور وظيفي

مشروعان متكاملان قام البلدان بتوأمة استراتيجية لهما.

ثانياً: المشروعان يتطلبان نهضة هائلة في البنية التحتية للبلاد على مختلف الأصعدة، وهو الأمر الذي يضعها على عتبة عمليات تصنيع وإنتاج حقيقي جدي، وتالياً، على عتبة استقلال اقتصادي حقيقي عن الغرب وعن التبادل اللامتكافئ معه، والذي يحكم البلاد وينهبها منذ عقود عديدة.

ثالثاً: من البديهي أن مشاريع بهذه الضخامة، لا يمكنها أن تتحقق دون

موسم حرائق جديد.. هل من اختلاف عما سبقه؟



أتت الحرائق على مساحات متفرقة، لكنها واسعة، من الغابات والحراج والأراضي الزراعية، في المنطقة الساحلية وفي منطقة مصياف، خلال الأيام القليلة الماضية فقط، في استعادة لموسم الحرائق، الطبيعية والمفتعلة، والتي تعتبر هذه الفترة من كل عام «شهري آب وأيلول» ذروة له، حيث ترتفع مخاطر نشوب الحرائق وانتشارها طبيعياً، وتوسع رقعتها بشكل مفتعل كما كل موسم.

■ سمير علي

مجموعة من الحرائق المتفرقة تم تسجيلها خلال الأيام القليلة الماضية في مناطق مختلفة في كل من اللاذقية ومصياف، وقد اقترب بعضها إلى المناطق السكنية والبيوت، وكان أوسعها غربي مصياف في منطقة كفر لاه، والتي أعيد اشتعالها بعد السيطرة عليها وإخمادها من قبل عناصر الإطفاء والدفاع المدني والجيش!

حرائق موثقة

فيما يلي بعض الحرائق المسجلة «عدها بحدود 11 حريقاً» خلال مدة أسبوعين فقط تقريباً، والتي أتت على مساحات واسعة من الحراج والغابات والأراضي الزراعية، وصولاً إلى تخوم المناطق السكنية وبيوت المواطنين:

اندلعت الحرائق في الحراج الجبلية في موقع كفر لاه عين الخنزير في ريف مصياف بتاريخ 2021/8/6.

اندلاع حريق في جبال عين الدورة بمصياف، بنفس التاريخ أعلاه.

حريق ضخم نشب بمنطقة ستخيرس «اللاذقية» بمساحة تقدر بـ 50 دونماً من الأراضي الحراجية وعدد من أراض أشجار الزيتون بتاريخ 2021/8/5.

الحريق الذي نشب بتاريخ 2021/8/4 في أراضي قرية الليثونية بريف الحفة.

بعض الحرائق المتفرقة في محافظة اللاذقية بتاريخ 2021/7/28 التي أتت على بعض الأراضي الزراعية بمساحة عدة دونمات «قرب كازية العادل في منطقة جبلة بمساحة 5500 م² - قرب جسر أبو برغل - منطقة جبلة بمساحة 4000 م² - في قرية البصة بمساحة 400 م² - على طريق القصر بمساحة 1500 م² - في جب البير - منطقة القرداحة بمساحة 2500 م² - في قرية طرجانو -

منطقة الحفة بمساحة حوالي 50 دونم - في قرية بكراما - منطقة القرداحة بمساحة 500 م².



**اين الاستعدادات
وقد بدأ مسلسل
الحرائق يلتهم
الغطاء النباتي
والحراج والغابات
ووصلنا الى
مشارف ذروته هذا
الموسم؟**

هذا العام، واستباقاً لذروة موسم الحرائق، تم الاعلان عن الخطة الموضوعية لمكافحة الحرائق ومواجهتها، حيث صرح مدير الزراعة في اللاذقية بتاريخ 2021/7/29، نقلاً عن صحيفة الوطن، بما يلي: «تم إقرار وبشكل سنوي قبل بداية موسم الحرائق إعداد خطة شاملة لإدارة مكافحة الحرائق، مشيراً إلى إقرار خطة عام 2021 من خلال اجتماع برئاسة محافظ اللاذقية وجميع الجهات المعنية للاستعداد وإجراء ما يلزم من قبلهم في هذا المضمون بالتزامن مع اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية الهادفة للحد من الحرائق وتقليص مساحتها في حال حدوثها».

ومن التدابير المتخذة بحسب مدير الزراعة: ترميم الطرق الحراجية وخطوط النار المنتشرة في المواقع الحراجية لتكون سالكة أمام صهاريج الإطفاء والآليات العاملة بإخماد الحرائق.

تم شق طرق حراجية جديدة في بعض المواقع الحراجية الكثيفة والبعيدة.. مع الإشارة إلى صعوبة أو استحالة الشق في بعض المواقع نتيجة الانحدارات الشديدة والطبيعة الصخرية.

مراسلة الجهات ذات الصلة «خدمات فنية- كهرباء- سلك حديدية» لتنظيف جوانب الطرق العامة وتحت شبكات التوتر وجوانب السكك الحديدية من الأعشاب والنباتات القابلة للاشتعال قبل موسم الحرائق.

تجهيز مراكز الإطفاء بجميع المستلزمات وتعيين عمال إضافيين بموجب عقود موسمية لزيادة الكتلة العددية.

تشكيل 13 فرقة تدخل سريع من العمال الموسمين في المناطق الحراجية البعيدة من مراكز الإطفاء بهدف التعامل مع الحرائق بأسرع وقت ممكن والحد من انتشارها ريثما تصل الإمكانيات الأساسية.

توزيع صهاريج الإطفاء التابعة للمديرية على المواقع الحراجية حسب أهمية كل موقع. وضع 19 جراراً مع مطورة مياه ومضخة لاستخدامها مع الفرق الميدانية في بعض المواقع الحراجية البعيدة التي يصعب وصول الإطفائيات الكبيرة إليها.

العمل من خلال فرق التربيعة والتنمية على تخفيف الكثافة الحراجية في الغابات

الصنوبرية وتقليل الوقود القابل للاشتعال. دراسة مصادر المياه في المحافظة ودعم المناطق الحراجية الفقيرة بالمياه من خلال تركيب خزانات بلاستيكية كحل إسعافي. تأهيل بعض الخزانات البيوتنية الموجودة سابقاً ضمن المواقع الحراجية لتعبئتها بالمياه والاستفادة منها في حال حدوث حريق في المواقع القريبة.

فأين تلك الاستعدادات وقد بدأ مسلسل الحرائق يلتهم الغطاء النباتي والحراج والغابات، ووصلنا الى مشارف ذروته هذا الموسم؟

منصة رقمية لمراقبة الحرائق

تجدر الإشارة الى ان هيئة الاستشعار عن بعد، وعلى اثر الحرائق الكارثية في صيف 2020 الماضي، كانت قد أطلقت في شهر نيسان من هذا العام «منصة الغابات ومراقبة الحرائق FIRMO»، وذلك لمتابعة تغيرات الغطاء النباتي في المواقع المعرضة للحرائق. وهذه المنصة عبارة عن: «نظام معلومات مكاني يتألف من وحدات قائمة على سلسلة معالجات رقمية متقدمة للبيانات الاستشعارية عبر منهجيات ونماذج رياضية واحصائية، إضافة إلى قواعد بيانات مكانيّة تخزن وتعالج وتتيح معلومات حول الغابات ومراقبة الحرائق في سورية بشكل دوري»، من خلال منتجين: الأول خريطة مؤشر خطورة نشوب الحرائق، والثاني خريطة مؤشر خطورة انتشار الحرائق، والتي تهدف «بالإسهام في التخفيف من وطأة الحرائق وأثرها، وأن تساعد فرق الحراج على الأرض في كفاءة إدارة حرائق الغابات».

من المفترض ان المنصة اعلاه تعتبر عامل مساعد استباقي جديد، يضاف الى الاستعدادات الرسمية المتخذة من أجل الحد من الحرائق ومكافحتها!!.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف تتم الاستفادة من الحرائق التي تعدها المنصة الرقمية أعلاه وتعلنها عبر صفحاتها الرسمية؟ فالواقع مع بدء موسم الحرائق تشير وكأن من يستفيد من معلومات هذه المنصة هم مفتعلي الحرائق والمستفيدين منها اكثر من الجهات الرسمية المعنية بمكافحة الحرائق ودرئها!!.

الكهرباء ضرورة مورفاهية وترف



بما إنو حالياً نحن بفصل الصيف وعنا بكل فصل في موسم لشي مصيبة، فالمتعارف عليه بهاد الموسم وخاصة خلال فترة الحرب والأزمة يلي عم تواجه الشعب هو «مشكلة الحرارة المتزايدة طبيعياً، أزمة موصلات والزحمة وحدث ولا جرح، وأزمة الأزمات الكهرباء- المفقودة لأسباب مجهولة... عفواً معلومة».

دارين السكري

وهل الأسباب المعلومة هي عبارة عن حجج ملينا من سماعها، لأنو لتاريخ اليوم ما حدا من المسؤولين عم يعرف يلاقي حل جذري... وبالأحرى مالون حايبينو لهل الحل الجذري... رغم الكل بيعرف انو لا حياة لبلد دون كهرباء... ما في كهرباء= ما في معاملة عم تشتغل.. ما في كهرباء= ما في إنتاج.. أطفال ومرضى عم يختنقوا ويموتوا... وباختصار: ما في كهرباء= ما في حياة..

ومن جملة التصريحات الرسمية بالفترة الأخيرة كلنا سمعنا بتاريخ 2 الشهر الجاري حسب ما نقلته إذاعة شام إف إم عن مؤسسة النقل وتوزيع الكهرباء: «حدث عطل فني في الشبكة الكهربائية أدى إلى خروج بعض مجموعات التوليد في المنطقة الجنوبية عن الخدمة، الأمر الذي أدى إلى نقص في كمية الكهرباء المولدة وزيادة في ساعات التقنين...»

تعقيباً على هاد الكلام الرسمي يلي فوق، ما زادت ساعات التقنين، لا بل انعدمت الكهرباء كلياً وبأغلب المناطق... مثل: يلا مثلاً، يلي عم تضل بحدود الـ 26 ساعة بلا كهرباء...

لك وين التقنين بالموضوع؟؟ هاد إلغاء كلي لاختراع اسمو كهرباء!

وتتمة للتصريح ع شام إف إم «تم البدء فوراً وبعد أقل من نصف ساعة بالعمل على إعادة هذه المجموعات للخدمة تبعاً، علماً أنه تم استنفار كافة الجهات المعنية في وزارة الكهرباء لمتابعة العمل بحيث يعود الوضع

إلى ما كان عليه مساء اليوم».

بتحسون بعد هل الكلمات المرموقة لازم يحطوا بالنهاية كلمة «وشكراً»..

ما علينا.. المهم عنا إنو هنن بدون يوصلونا حتى نقول: «لك ترجع 3 ب 3 أو 4 ب 2 المهم نشوف الكهربا».

الهدف واضح وصريح... بما إنو ما عجبنا التقنين الزفت يلي معيشينا فيه حبو إنو يعيشونا بعز دين الشوب وبموجات ارتفاع درجات الحرارة- جهنم الحمرا لحتى نشكروهم بعدين ع هاد التقنين!

بس ما حزرنا... هاد مالو الوضع يلي الكل بدو ياه... ولا رح نتقبلوا...

وبالمناسبة، الكهرباء ما رجعت ع التقنين الزفت يلي كان عليه... صارت اسوأ بدرجات وأنشواط..

يعني كانت تجي الكهربا بعد ست أو سبع ساعات من نص ساعة ل تلت رباح الساعة...

بتطلع شي محطة برا الخدمة بترجع بتفوت على الخدمة.. بينقص الفيول.. بيتبخر الغاز... هدول مو أعمار أبدأ..

هدول الحجج مرفوضين تماماً بما إنو عنا وزارة طويلة عريضة للكهربا مهمتا الأساسية والرئيسية تأمين كل احتياجات الاختراع يلي اسمو «كهربا» لتتوفر على مدار الـ 24 ساعة كرمال تبقى سورية بلد حضارية- صناعية- منتجة... لأن من دون كهربا مارج يكون للبلد اسم...

وبالنهاية حايبين نذكركن... الكهرباء حق وضرورة للبلد وللمواطن مورفاهية أبدأ أبدأ... فحاج تتمقطعو فينا وبالبلد.. والأهم، بلاها المزادوات وبيع الوطنيات ع كتافنا بالوقت اللي في مين عم ينهب وبيبيع ويشترى فينا وبالوطنية والوطن.. وعلى عيكن يا حكومة وسلطة..

وصلت الرسالة؟؟؟

بعد ما عملوا هل الاستنفار «المشكورين عليه»- صارت تجي بعد خمس أو ست سبع ساعات قطع ساعة وصل... ومناكلة كمان! أما شو استنفار؟؟؟!! قسماً بالله شي بيرفع الراس..

كمان ما علينا... المهم منرجع لزبدة الموضوع منشان ما نكتر بالحكي..

إذا كان في حدا من الحيتان المقربين والمحميين عامل صفقات للطاقة البديلة وبدكون تبيعوها بالبلد لهل الناس المعترين... فالمعترين ما رح يشتروا.. لأنو بالأصل مو شعبانين اللقمة بفضلكون أنتو ورعانتكون الناهيين الكبار..

ومثل ما قال هداك المواطن «الناس ما معها حق نضارات شمسية ليكون معها حق طاقة شمسية».

يعني يا حلويين... الكهربا حقنا كبشر وبلد.. وبدنا يابها بدنا يابها... و24 ساعة/ 24 ساعة



الإضراب تلك، وصولاً للتفنن في اختيار لحظاتها، لفرض ما يريدون، أو ما تريده مصلحتهم، التي هي بالصد من مصالح المفقرين المغلوبين على أمرهم على امتداد البلاد.

وهي صورة من الواقع المشوه الذي يدفع هؤلاء المفقرين ثمنه كل يوم، في لقمة عيشهم ولقمة أطفالهم وحقوقهم الأساسية في الحياة.

وفي فصول سابقة، عاش السوريون آثار إضرابات الرز والسكر والماء جوعاً وعطشاً وحرماناً.

هذه بعض أشكال آليات الإضرابات الموجهة ضد الشعب السوري، ضد مصالح الغالبية العظمى من الناس المفقرة على امتداد البلاد، كسلسلة مترابطة، وكسلسل غير منتهية الحلقات، وكأن الفاسدين والناهبين قد احترفوا آليات

آخر، وارتفع سعر جرة الغاز في السوق السوداء إلى أرقام فلكية مؤخراً.

وعايش السوريون إضرابات التبغ والدخان عدة مرات، حيث تسيدت السوق السوداء، وفرضت وجودها على حسابهم، ويعيشون حالياً آثار إضراب الكهرباء وحرمان الفقراء من الطاقة الكهربائية مقابل توفر مواد وتجهيزات الطاقة الشمسية ذات الأسعار العالية.

آليات الإضرابات ضد الشعب السوري

مراسك قاسيون

مصالح الغالبية الساحقة من الناس باتت معروفة للسوريين، بل وقد عاشوها لحظة بلحظة، وعانوا من أثارها الكارثية، ويعانون من فصولها المختلفة والمتواصلة حتى الآن.

فقد شاهد السوريون كيف أعلنت قوى النهب والفساد آليات إضراب المحروقات عدة مرات «مازوت وبنزين»، من أجل رفع أسعارها، وفرض أساليب تازيمية ونهبوية جديدة على الناس، من خلال شبكات السوق السوداء العاملة تحت أيديهم ولمصلحتهم.

وشاهد السوريون أيضاً آليات إضرابات الخبز المتكررة، والتي أدت إلى رفع سعر الخبز أحياناً، وإلى التضيق على توزيعه الرسمي مقابل توفره في السوق السوداء بأسعار عالية أحياناً أخرى.

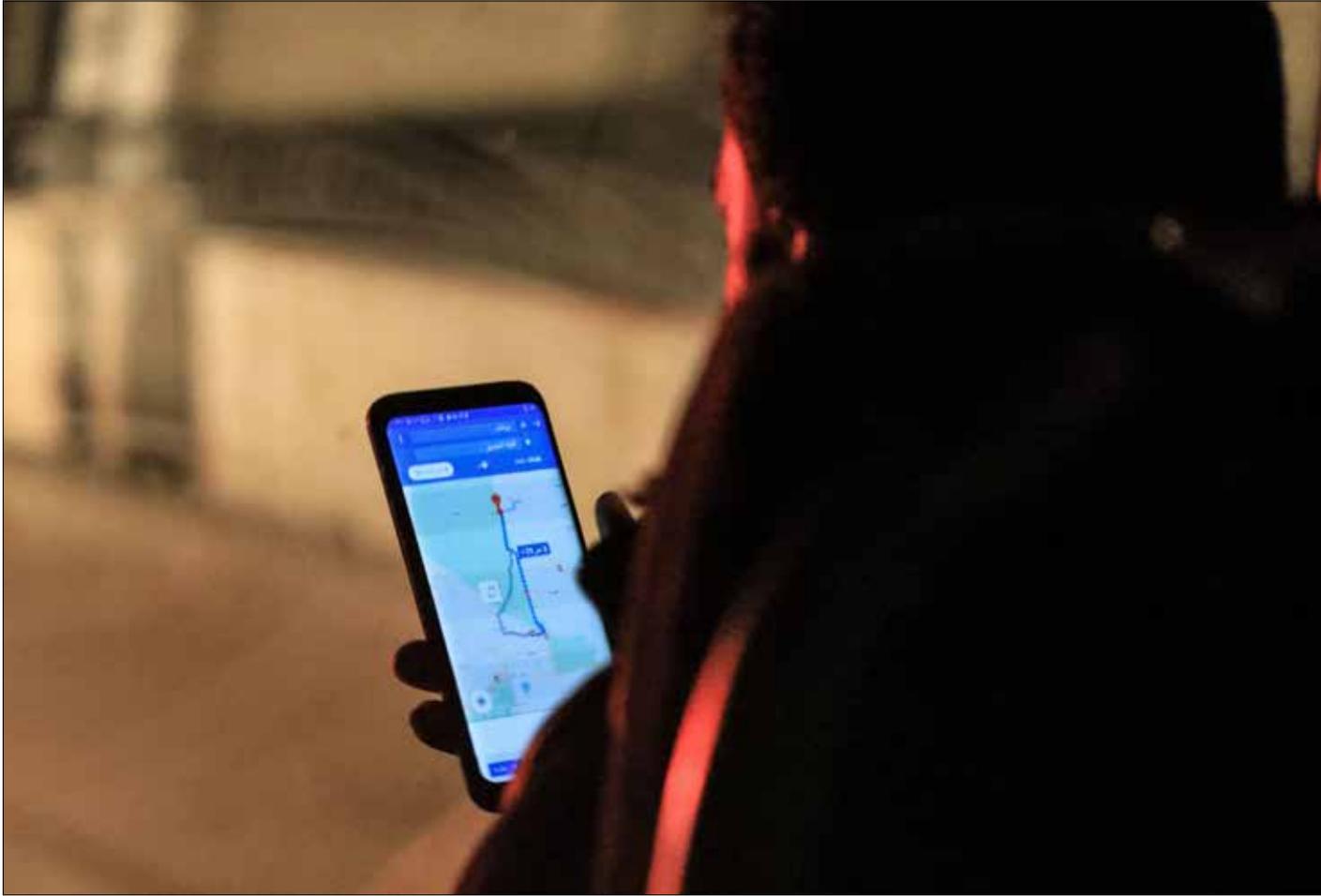
كما شاهد السوريون آليات إضراب الغاز، الذي أضاف على ذلهم ذلاً

وهم غالباً لا يقدمون على هذا الخيار إلا عندما يواجهون الجوع والعوز، فيعلنون الإضراب عن العمل في سبيل زيادة الأجور والمطالب الأخرى.

أما في سورية، فالقصة تحدث بالمقلوب! كأحد محصلات التطور الاقتصادي الاجتماعي المشوه في البلاد خلال العقود الأخيرة، وكإحدى صور تشوهات الوضع في الأزمة السورية، هناك طبقة أخرى تستخدم آليات الإضراب، التي صرنا نشاهدها في الوضع السوري ليس كمسلاح لمصلحة الطبقة العاملة، بل كأداة للنهب عند قوى الفساد الكبير، أداة موجهة ضد الشعب المفقر والمنهوب! فصول هذه الآليات من الإضرابات التي تقودها قوى الفساد ضد

يخوض العمال والموظفون وأصحاب الأجور في مختلف بلدان العالم إضراب عن العمل بعد نفاذ جميع الخيارات الأخرى، من أجل تحصيل بعض الحقوق، أو تثبيت بعضها.

الإنترنت.. استراتيجية الوعود في مكان والواقع في مكان آخر!



ما زالت وزارة الاتصالات تتحدث عن الجهود المبذولة لتحقيق استراتيجيتها التي بنيت استناداً إلى «برنامج سورية ما بعد الحرب» الذي أطلق خلال العام 2017، حيث تضمن سلة من البرامج المرتبطة بتقانة المعلومات والاتصالات ومشروع الإصلاح الإداري واستراتيجية الحزمة العريضة.

ناديت عيد

استراتيجية الحزمة العريضة التي أطلقتها وزارة الاتصالات والمنفذ سياستها عبر الشركة السورية للاتصالات، لتحقيق معدلات نفاذ وانتشار لبوابات الإنترنت، تهدف إلى تحسين ترتيب سورية دولياً! وضمن الجهود الرامية لتحقيق جودة أعلى لخدمة أفضل، ما تزال الشركة السورية للاتصالات تعمل على نهج إلغاء السرعات المنخفضة، لعلها تواكب واقع الإنترنت العالمي!

خلال العام 2020 تم إلغاء سرعة 512 كيلوبايت للمشاركين الجدد فقط، بعد أن تم إلغاء السرعة الأدنى منها 256 كيلوبايت بوقت سابق، واليوم ما تزال الشركة السورية تمضي وفق ذلك الانزياح باتجاه إلغاء سرعة الـ 1ميغا، وبحال التطبيق ستبدأ اشتراكات النفاذ إلى الإنترنت عن طريق بوابات الحزمة العريضة «ADSL» وفق السرعة 2 ميغا وما فوق، طبعاً مع العلم أن بداية شهر آذار 2020 تم العمل وفق نظام شرائح استخدام الإنترنت لمشاركي خدمة ADSL.

انزياح دون حل المشاكل التقنية؟

تحدث مدير التسويق في الشركة السورية للاتصالات عن إمكانية تحقيق انزياح جديد بسرعة اشتراكات بوابات الحزمة العريضة «ADSL»، موضحاً لجريدة البعث «أن استراتيجية الشركة تستهدف تحقيق الانتقال إلى سرعات أعلى وتحقيق الانزياح إلى 2 ميغا، للتوافق مع متطلبات الحزمة العريضة، وواقع الإنترنت العالمي، بحيث تكون جودة الخدمة ملائمة للأعمال والتواصل الفعال، ومتطلبات التحول الرقمي الجديدة. وأشار إلى أن الشركة تعمل على تحقيق الانزياح باتجاه الـ 2 ميغا، على مراحل، وقد أنجزت الانتقال الكامل من 256 كيلو بايت، إلى 512 وما فوق».

وأشار المدير إلى أن إطلاق استراتيجية التحول الرقمي والخدمات الرقمية الحكومية، وخدمات الدفع الإلكتروني المتنوعة، والتي تزداد يوماً بعد آخر يدفع الشركة للمزيد من العمل على تأمين خدمة الإنترنت اللازمة، التي تخدم المستخدمين والتوجهات العصرية للدولة، وتوجهات وزارة الاتصالات، كما بين أن الشركة أطلقت عرض الانتقال لسرعة 1 ميغا بايت لأصحاب السرعات الأقل بنفس التكلفة، وبمفهوم إمكانية التحميل للباقة الأقل والتي هي 30 غيغا، كما تستهدف إطلاق المزيد من العروض للمواءمة مع متطلبات المستهلكين، وتحفيزهم على الانتقال.

لا بد من الإشارة إلى أن تحقيق الانزياح باتجاه السرعات الأعلى، يتطلب بنية تحتية «خطوط هاتف وتجهيزات تقنية وفنية بالمقاس» قادرة على تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة الحقيقية كما هو معن، ودونها لا يمكن تحقيق تلك الجودة المزعومة، ونحن لا ننكر وجود بنية تحتية لا بأس بها في بعض المناطق، ولكن بالطرف المقابل، علينا الاعتراف أن الغالبية العظمى من المناطق

تعاني من بنية تحتية سيئة غير قادرة على تغطية جودة الاتصال بسرعة 512 كيلوبايت، وأحياناً السرعات الأعلى أيضاً، والبعض الآخر لا يمكن معه الاستفادة من الخدمة نهائياً.

فكيف يمكن إلغاء تلك السرعات الدنيا، وفرض سرعات لا يمكن للبنية الخدمية والفنية المتوفرة تأمين جودتها المطلوبة؟ بالإضافة إلى أن المشترك الذي يعاني من تلك البنية الخدمية السيئة سيقوم بتسديد فاتورة لسرعة اشتراك لا يحصل على خدماتها أصلاً! فمثلاً، سوء البنية التحتية من خطوط هاتف وتجهيزات تقنية في كثير من المناطق داخل المدن والأرياف حتى يومنا هذا لا يمكن معها الاستفادة من أية سرعة اشتراك، وبالتالي المشترك سيسدد تكلفة خدمة لم ولن يحصل عليها نهائياً!

وبالنسبة لمشاركي سرعة الـ 512 كيلو، أو 1 ميغا، قد يكون عرض الانزياح إلى 2 ميغا المعلن عنه تحفيزي، ولكن مع سوء البنية الخدمية التي لا تسمح بالاستفادة من السرعات، فهو يبقى مجرد تسديد لفاتورة أعلى، دون ملاحظة أي فرق في الجودة نحو الأفضل!

نظام الشرائح فاقم المشكلة

أقرت الهيئة الناظمة للاتصالات العمل وفق نظام شرائح استخدام الإنترنت لمشاركي خدمة ADSL ابتداءً من 1 آذار 2020، الهدف من هذا القرار تقييد المشاركين بحجم استهلاك محدد يختلف من سرعة إلى أخرى، وبحال تم استهلاك كامل الشريحة المخصصة لسرعة الاشتراك قبل نهاية الشهر، ستخف سرعة الاشتراك، وإذا أراد المشترك الحفاظ على السرعة الأساسية هناك إمكانية الاستعانة بباقات شحن الإنترنت المتوفرة لدى مزودي الخدمة، سواء الخاصة أو مزود ترانس العام، هذا التعديل المقيد أصبح مكلفاً فعلاً على جيب المواطن.

فمثلاً، الإنترنت هو منفذ التعلم عبر منصات

التعليمية الإلكترونية المتوفرة بشكل مجاني، والتي يجري التشجيع على استخدامها رسمياً، وذلك نظراً لارتفاع تكاليف الدورات التعليمية المتوفرة عبر المعاهد الخاصة، والتي لا إمكانية لدى الغالبية العظمى للالتحاق بها، وسقوف الشرائح، وخاصة للمشاركين بالسرعات الدنيا، تحول دون استمرار الاستفادة من هذه المنصات، أو الاضطرار للجوء إلى الباقات المكلفة. وطبعاً هذا القرار أضر أيضاً بطلاب الجامعات عموماً، وخاصة الافتراضية، بالإضافة إلى عموم المواطنين، وكل الفعاليات الصناعية والتجارية، ناهيك عن سوء جودة الخدمة والتقطع المستمر.

بالمقابل، تجدر الإشارة إلى أن الإنترنت المتوفر عبر شركات الاتصال الخليوي يعتبر أفضل بكثير من الإنترنت الثابت، ويوفر سرعات تحميل ورفع أفضل بكثير، ولكن تكلفته مرتفعة ولا إمكانية لدى المواطن الفقير أن يتحمل عبء تكاليف إضافية تزيد الطين بلة عليه!

الإنترنت بين الرفاهية والضرورات

أصبح الإنترنت من ضرورات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها ضمن الواقع العالمي الحالي، ولكن ضمن الوضع السوري، تبقى ميزة الحصول على الإنترنت المنزلي ميزة أقرب للرفاه لدى الغالبية العظمى، فتعمق مأساة الوضع الاقتصادي دفع المواطن للتفكير بأولويات معيشته، وأصبح الاستغناء عن الإنترنت خياراً سيجبر عليه المواطن على ما يبدو، خصوصاً بعد تطبيق نظام الشرائح، والانزياح المستمر للسرعات الأعلى شكلاً وليس مضموناً، والأهم بهذا الصدد، هو مواعيد تسديد الفاتورة التي تم تحديد سقف زمني لها مقابل إلغاء الاشتراك بحال التخلف عن التسديد، في عملية شبه تطبيقية من الخدمة للشرائح الفقيرة فقط، واستمرار المحافظة عليها من قبل الشرائح الميسورة، بمعنى آخر، فإن الطبقة يجري

تكريسها أيضاً على مستوى خدمة الإنترنت، بشكل مباشر وغير مباشر.

مشاكل تواجه المشتركين

أما، العامل لدى أحد المزودات الخاصة، تحدث لقاسيون عن المشاكل التي تواجه المشترك، من سوء الخطوط والتجهيزات، وبعد المقسم لعدة كيلومترات تجعل الخدمة سيئة للغاية، ولا حل يمكن تقديمه للمواطن سوى النصح بإلغاء الاشتراك كونه لن يستفيد من الخدمة بتاتاً!

كما أن المشتركين بسرعة الـ 512، عند تقديم العروض التحفيزية لهم، وبعد الاستفادة من السرعة الأعلى لا يلاحظون فرق بالجودة فيفضلون إلغاء الاشتراك كونه تكلفة بلا جودة مقدمة!

كما أعلمنا أن كل بوابة ADSL يتم استثمارها من قبل ما يزيد عن 8 مشتركين، والعدد قد يزيد أو ينقص حسب طمع المزود واستغلاله، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى سوء الخدمة، كونه لكل بوابة عرض مجال، كلما كان عرض المجال أكبر كلما كان الأداء أفضل، وتقسيمه على عدد كبير من المشتركين يؤثر بالتأكيد بالاتجاه السلبي على الخدمة!

وعن سؤاله أن سورية تعتبر من الدول الرخيصة بالنسبة لفاتورة الإنترنت، أجاب: أننا مقارنة بالدول الأخرى نعد الأعلى، لأن أغلب دول الجوار سبقتنا بالسرعات التي تؤمنها لمواطنيها، وأغلب الدول كافة خدمات الاتصالات فيها لا تشكل نسبة تذكر من دخل المواطن، وتجهيزاتها تؤمن الجودة المطلوبة، مؤكداً أن وسطي سرعة التحميل بأحسن الأحوال لدينا لا تتجاوز 2 ميغا بالثانية!

أخيراً، تجدر الإشارة إلى ترتيب سورية وفق سرعة الإنترنت، فهو مترجع جداً، حيث تداولت وسائل الإعلام مؤخراً، نقلاً عن التصنيف الصادر عن موقع «سبيد تيسر غلوبال»، حلول سورية بالمرتبة 173 عالمياً بسرعة الإنترنت!

تحقيق الانزياح باتجاه السرعات الأعلى يتطلب بنية تحتية خطوط هاتف وتجهيزات تقنية بالمقاس قادرة على تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة الحقيقية

يتحول إنتاج الكهرباء في سورية إلى واحد من المؤشرات الهامة لمستوى التدهور الاقتصادي، وبينما المعنيين بقطاع الطاقة «إنتاج النفط والغاز والتوليد» يتحدثون عن آفاق مستقبلية وسط التدهور... فإن المؤشرات المرتبطة بالبنية الاقتصادية السياسية للعقود والشراكات، تحد من التحسن الجدي الممكن في واقع إنتاج الطاقة الكهربائية.

النفط والكهرباء

ما يقال على الإعلام الرسمي وما يقوله الواقع..



تشديد العقوبات، وتحدث أيضاً عن أن خطة زيادة الـ 40% المذكورة تأتي بعد توقيع عقود مع جهات صديقة وشركات سورية تتعاون مع الوزارة. ولكن دون الإجابة عن سبب تراجع الإنتاج السابق المرتبط أيضاً بالعقوبات، فإن الوثوق بالوعد القادم يصبح صعباً طالما أن العقوبات مستمرة، والتعاقد لا يزال صعباً ومكلفاً وهشاً.

ويبدو أن العقود التي على أساسها تم زيادة الإنتاج بين 2016-2018 قد فسخت بمستوى أثر على 30% من الإنتاج وعطله، وأن عقوداً أخرى اليوم تبرم قد تزيد الإنتاج بنسبة 40% أيضاً.

ومسألة تراجع وتقدم إنتاج الغاز وبالتالي الكهرباء، ترتبط إلى حد بعيد بطبيعة شراكات التعاقد في قطاع النفط. أية عقود فسخت، وأية عقود جديدة توّعت، وعلى أية أسس ونسب وحصص؟! كلها أسئلة لا يطرحها الوزارات أن يتطرقوا إليها، حتى لو كانت تعكس تراجعاً أو تقدماً بالإنتاج بنسبة 30%. كما أن إمكانات تأهيل المحطات المربوطة أيضاً بعقود تأهيل هي رهن الشراكات بين الشركات الخارجية أو الداخلية، وجهاز الدولة. شراكات يبدو أنها أصبحت مكلفة وهشة ومحكومة بنسب الكلف والفساد وتوزّعها في مثل هذه العقود... التي يتم دورياً الإعلان عن عقدها و«قص الأشرطة» بينما لا يتم الإعلان عن كلفها بل وحتى عن فسحها.

في إنتاج الغاز، وبالتالي في إنتاج الكهرباء... إذ أكدت الأخيرة بأنه بمجرد توفر المزيد من الغاز فإن محطات التوليد العاملة على الغاز جاهزة ولا تحتاج إلى تأهيل كالمحطات البخارية. ولكن، كلتا الوزارتين أشارتا إلى الآمال المعلقة على آفاق مستقبل الغاز، بتجاهل تام لأسباب تراجع السرعة والكبير بعد عام 2018.

تجاهل الماضي القريب: لماذا تراجع الغاز بحدة بعد 2018؟

تحدث ممثل وزارة الكهرباء عن «صناعة النصر» بالغاز والتوليد، وكيف استطاعت وزارة النفط زيادة إنتاج الغاز بين 2016-2018 من 7 مليون متر مكعب يومياً، إلى 13.4 مليون، بنسبة زيادة 90% خلال عامين فقط بعد تحرير حقول البادية والمنطقة الوسطى وغيرها. وكيف أنّ هذا «النصر» رافقه أيضاً زيادة كبيرة في التوليد من 45 مليون كيلو واط ساعي يومياً إلى 85 مليون، أي زيادة أيضاً بنسبة 88% تقريباً.

ولكن لم يُفسر لنا أي من الممثلين المختصين بقطاع الطاقة، التراجع الكبير في إنتاج الغاز من أكثر من 13 إلى قرابة 9 مليون متر يومياً بين مطلع 2019 واليوم. تراجع بنسبة تفوق 30%، بينما كانت تصريحات أخرى قد أشارت إلى أنّه يزيد عن 50%. فلماذا جرى هذا التراجع الكبير في وقت قصير؟ هذا السؤال لم يطرح، ولكن ممثل النفط تحدث عن أزمة تأمين المستلزمات وصعوبة التعاقد مع

الكهربائي، يمكن طرح تساؤلات إضافية... فوزارة الكهرباء تقول: إنها تستهلك يومياً 4500 طن من الفيول، بينما وزارة النفط تشير إلى أنها من أصل مخصصات 7500 طن فيول تخصص للكهرباء: 6000 طن يومياً. والفارق بين الرقمين أيضاً يشكل إنتاجاً سنوياً يقارب: 1.6 مليار كيلو واط ساعي، ونسبة 6% من إمكانات توليد الكهرباء وفق أرقام عام 2020.

وزارة الكهرباء أعطت إشارة إلى أن إمكانات استهلاك الفيول المتاحة مرتبطة بتأهيل محطات التوليد البخارية المتوقفة، أو التي تنتج بأقل من قدرتها نتيجة القدم، وأهمها: حلب المتوقفة منذ عام 2015 والتي يجري الحديث عن إعادة تأهيلها خلال العام الحالي، بشراكة مع شركة إيرانية، وعملياً يتضح أن عمليات التأخر في تأهيل المحطات البخارية يجعل الفيول المتاحة للكهرباء غير مستخدم. وضمن قائمة الوعود فإن عمليات إعادة التأهيل ستزيد إمكانات استخدامه حتى الشهر العاشر من العام الحالي، أي يفترض أن يزداد الإنتاج بنسبة 6% على الأقل. يبقى هذا التحسن واستخدام المتاح من الفيول، رهن التعاقد مع جهات التأهيل، ووفق نموذج محطة حلب، فإن الشحن الأولى من مستلزمات تأهيل المحطة قد وصلت مؤخراً وفق وكالة سانا، وهي جزء من عقد مع شركة إيرانية بقيمة 123 مليون يورو خلال أقل من عام، ويأتي هذا بعد أن تمت استعادة السيطرة على المحطة منذ عام 2016 والإعلان عن عدة عقود تأهيل مع جهات أخرى في عام 2016، وفي عام 2018... تم إلغاؤها وتجاهل توضيح أسباب هذا التوقف والتعطيل. وعملياً زيادة قدرة الاستفادة من الفيول في إنتاج الكهرباء يرتبط باستمرار ونجاح عقد تأهيل محطة حلب، واحدة من أكبر محطات سورية.

وعود الغاز: وإمكانية زيادة الكهرباء 40% خلال عام!

ربما أهم ما ورد في اللقاء، هو التصريحات المتفائلة حول خطة إنتاج الغاز لعام قادم، إذ تتحدث الوزارة عن زيادة 30% في إنتاج الغاز خلال سنة، وما يقارب 4.8 مليون متر مكعب يومياً من حوالي 8-12 بئر في: ديرعطة- الشريفة- أبو رباح، وتاهيل في حقل الشاعر، وجحاف وتوبنان وغيرها... وهذه الزيادة إذا ما تمت خلال عام كما تأمل وزارة النفط، فإنها يمكن أن تزيد إنتاج الكهرباء بمقدار 10 مليار كيلو واط ساعي سنوياً، ونسبة 40% من إنتاج 2020، وذلك وفق العلاقة بين إنتاج الكهرباء واستهلاك الغاز في التقارير الإحصائية للكهرباء. إذا الوزارة تعد بزيادة بحدود 40%

بعد العطل الكبير في منظومة توليد ونقل الطاقة الذي شهدته المنطقة الجنوبية تحديداً، والذي أدى لفصل خطوط التوتير عن محطات أساسية، مثل: الدير علي ونشرين، خرج ممثلون عن وزارتي النفط والكهرباء بتصريحات إعلامية رسمية بتاريخ 4-8-2021، نقول ما ينبغي قوله حول الأزمات والوعد، وتجنب ما لا يمكن قوله ولا يطرحه الإعلام الرسمي بطبيعة الحال عن واقع الكهرباء.

حرص الممثلون الحكوميون في تصريحاتهم للتلفزيون السوري على إعادة السيناريوهات المقررة حول مستوى تراجع إنتاج الطاقة، وحقبة الأمر الواقع المتمثل بإنتاج 40% فقط من حاجة الكهرباء. وتقديراً 25 مليار كيلو واط ساعي سنوياً، من أصل أكثر من 60 مليار كيلو واط وفق أرقام إنتاج عام 2020. موضوعياً، فإن هذا التراجع الكبير بالإنتاج هو رهن توفر الطاقة بالدرجة الأولى، والغاز على وجه التحديد، وهو أيضاً مرتبط بقدرة وجاهزية محطات التوليد البخارية العاملة على الفيول بمعظمها في حال توفر كميته الكافية.

إنتاج الغاز والفيول، بالدرجة الأولى... وبالدرجة الثانية تأهيل المحطات، هي مشكلات قطاع الكهرباء الكبرى، وكلاهما رهن ظروف العقوبات وإمكانات التعاقد وطبيعة العقود وتوفر الموارد بعلاقة جهاز الدولة مع الشركاء.

الغاز وفارق المليون متر مكعب يومياً

يساهم الغاز بإنتاج 75% من الطاقة المولدة حالياً، وبالمقابل، تستهلك الكهرباء أكثر من 85% من إنتاج الغاز... والترابط عميق بين الإنتاج وفق التصريحات، وتقارير مؤسسة التوليد. تقديرات الكميات الواصلة من الغاز للكهرباء، اختلفت بين الوزارتين وفي اللقاء ذاته: فوفق الكهرباء، فإن الغاز الذي يصل يومياً للتوليد يقارب 8.2 مليون متر مكعب، وهو نصف الحاجة البالغة 19 مليون متر. بينما وفق النفط، وفي اللقاء ذاته، فإن ما يتم تقديمه كوسطى يومي يقارب 9.3 مليون متر مكعب، والفارق البالغ مليون متر مكعب يومياً في تقديرات الجهتين غير مفسر، وهو ليس أمراً عرضياً لأنه يعني إمكانية زيادة إنتاج التوليد في محطات الغاز بمقدار: 2.3 مليار كيلو واط سنوياً، تشكل نسبة 9% من الإنتاج الحالي. وهذا واحد من الجوانب التي لم يتم السؤال عنها، ولم يفسرها الممثلون الحكوميون.

الفيول
وانتظار عقود تأهيل المحطات
بالحديث عن الفيول واستخدامه

لا يزال لدى
الوزارتين القدرة
على قطع
الوعد بزيادة
الغاز 40% خلال
عام دون القدرة
على تفسير
تراجع 30%
خلال عامين
أو تفسير تباين
ارقام استهلاكه
وكلف ومصير
عقود القطاعين

أبواب الفساد الممكنة في قطاع الطاقات المتجددة



تضج مساحات الفضاء الإعلامي المحلي السوري هذه الأيام، ووسائل التواصل الاجتماعي، بالحديث عن «الواحد الطاقة الشمسية» و«البدائل الكهربائية» والتي من الواضح من مراقبة التفاعل معها، بأنّ الحديس الشعبي السليم غير مقتنع بها ويتوجس شراً منها، رغم جهود مروّج هذا «الحل» المزعوم في استغلال الانطباع «الأخضر» و«النظيف» الشائع عن الطاقات المتجددة، علماً بأنّه من المعروف تماماً، رغم كونها الخيار المستقبلي الأفضل للبشرية، لكنّها بالطبع عندما توضع بين أيدي الأنظمة الرأسمالية ولا سيما الشديدة الفساد، فحتى أنظف الطاقات من الناحية التقنية والفيزيائية يمكن أن تتحول بسهولة إلى بؤرة نتنه للنهب والفساد. المادة التالية تضيء على آليات الفساد الحكومي والشركاتي الممكنة في قطاع الطاقات المتجددة بشكل عام، وفق ما وردت ضمن إحدى الدراسات حول هذا الموضوع، والمنشورة على موقع «منظمة الشفافية الدولية» في 16 تشرين الأول 2020.

■ كاوين رحمن
تعبير وإعداد: قاسيون

إنّ صناعة الطاقة المتجددة، وكما هو الحال مع قطاع الصناعات الاستخراجية، تتطلب استثمارات كبيرة، يمكن أن تتراكم مع مخاطر سياسية كبيرة. وبالمثل، فإنّ الدعم الحكومي للمستثمرين وإصدار شهادات الطاقة المتجددة يجتذب سلوك البحث عن الربح.

يمثل الفساد عقبة كبيرة أمام تطوير أنظمة الطاقة المستدامة، بسبب الإمكانيات الهائلة لهذا القطاع في توليد الربح «وفق ما أفاد مركز موارد مكافحة الفساد U4 2019». وأشارت إحدى الدراسات إلى أنّ المبلغ الهائل من الأموال المتضمنة في معاملات الطاقة، تعود بثروة هائلة على الشركات، مما يسمح لشركات الطاقة بالحصول على أفضلية غير عادلة في السوق السياسية «دراسة 2020 Grasso».

وعلى هذا النحو، فإنّ هناك تحدياً متصلاً، يتمثل بالتأثير والنفوذ الاقتصادي والسياسي غير المبرر لشركات الطاقة التي تمارس الضغوط على المنظمين والمشرّعين، وفي بعض الحالات تسعى إلى إبطاء التقدم نحو تحول أخضر حقيقي «وفق دراسة 2019 Rimsaite».

بالإضافة إلى مصدر الأموال الفاسدة التي يمكن أن تستخدمها شركات الطاقة عديمة الضمير لتشويه الأسواق والسياسات والعمليات السياسية، يعدّ قطاع الطاقة أيضاً هدفاً، بمعنى أنّ الفاعلين السياسيين الفاسدين

يسعون إلى ابتزاز الأموال، أو التماس الرشاوى من الصناعة «وفق مركز موارد مكافحة الفساد U4 2019».

وينشأ التعرّض للفساد في القطاع أيضاً بوجود الدعم العام للمستثمرين، سواء في أسواق الوقود الأحفوري أو مصادر الطاقة المتجددة. وقد تخضع هذه الأموال للاستخدام التقديري لصالح مجموعات مصالح معينة أو ببساطة يتم اختلاسها، ولا سيما في البلدان التي تعاني ضعفاً برأس مالها الاجتماعي ومؤسّساتها «دراسة LU وزملاؤه 2019».

سيتمتع نوع ومدى الفساد الذي تتم مواجهته على كلّ من سلسلة التوريد لمصادر طاقة محددة بالإضافة إلى بيئة الحكم الأوسع في البلد. ويحدد دليل أعدّه «مركز موارد مكافحة الفساد» عام 2019 عدداً من أشكال الفساد في قطاع الطاقة المتجددة، ومنها:

● حرف الإنفاق العام لكي يصبح مخصصاً لدعم الطاقة المتجددة.

● تضخيم تكلفة تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة.

● التخصيص غير الفعال للوقود العامة للطاقة المتجددة لمن هم على استعداد للرشوة بدلاً من أولئك الأكثر قدرة على تقديم الخدمة المطلوبة.

وبالإضافة إلى ذلك، نستعرض فيما يلي

أدناه بعض أشكال سوء الممارسة الأخرى المحتملة.

«تزوير العطاء»

تميل أسواق الطاقة الوطنية إلى الاندماج بشكل جيد نسبياً، مما قد يثير مخاوف بشأن السلوك التواطئي مثل: اتفاقيات المشاركة في السوق، أو تخصيص العملاء، أو التلاعب بالعطاءات (Calzado et al. 2015). في عام 2003، قامت الوكالة الوطنية الفرنسية لمكافحة الجريمة بتزوير ثلاث شركات للطاقة المتجددة (Apex BP Solar و Vergnet و Total Energie) بسبب تقاسم السوق فيما بينها وتلاعبها بالعطاءات، بالإضافة إلى نقابة عمال الطاقة المتجددة «Siprofer» التي عملت على تسهيل وتعزيز الاتفاقيات المناهضة للمنافسة «دراسة كالزادو وآخرون 2015». ولا يكون التزوير دائماً من جانب العرض، ولكنه قد يكون من جانب الطلب للفساد أيضاً. على سبيل المثال، يحذر تقرير يعود إلى العام 2015 شركات الطاقة من تزوير الحكومات للمزادات وتقييد المنافسة لصالح بعض المتقدمين، ربما مقابل عمولات.

الرشوة وسوء الإدارة وعدم الكفاءة

في جميع أنحاء العالم، تعد الرشوة في نقطة تقديم الخدمات من أجل الوصول إلى الطاقة شكلاً بارزاً من أشكال الفساد في هذا القطاع «وفق دراسات: Boamah and Williams 2019؛ Transparency International 2019». وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الفشل في تحديد التعريفات وتحصيل الإيرادات ومراقبة الشركات والاستثمارات الخاصة في الطاقة إلى فائض كبير في الطاقة أثناء النقل والتوزيع.

السرقية

قد تحدث أيضاً خسائر غير فنية في قطاع الطاقة، بما في ذلك قطاع الطاقة المتجددة عندما يكون العرض المرتبط بشبكة المرافق ناتجاً عن واحد أو أكثر مما يلي:

● الفاعلين الأفراد سواء عن طريق السرقية المتعمدة، أو بغير قصد من خلال أخطاء في المحاسبة على سبيل المثال.

● المعدات المعيبة التي لا تستخدم مباشرة لتزويد الطاقة، مثل: العدادات على سبيل المثال.

إنّ المعيار القياسي الذي اقترحه البنك الدولي للخسائر غير الفنية في إفريقيا هو 10% من إجمالي الطاقة المنتجة. ولكن مع ذلك، قد يكون هذا الرقم في بعض البلدان الإفريقية أعلى بمرتين أو ثلاث مرات «وفق دراسة تعود للعام 2015». إنّ معظم هذه الخسائر ناتجة عن سرقة الكهرباء عادةً عن طريق العبث بالعدادات أو تجاوزها، وغالباً بالتواطؤ مع مسؤولي المرافق الفاسدين وفقاً للدراسة نفسها.

ولوحظ، أنّ معظم هذه السرقات ليست ناجمة عن تهريب المواطنين غير القادرين على تحمل تكاليف الكهرباء، من دفع الفواتير، بل في الحقيقة يقوم بها أولئك الأفراد والمؤسسات الذين يستهلكون كميات كبيرة من الطاقة رغم قدرتهم على دفع ثمنها. وغالباً ما تحتوي قائمة الجناة هذه على مجموعات حكومية وشركات صناعية وتجارية. ويتم تفويض خطر التعرّض للعقوبات بسبب عدم الكفاءة من جانب شركات المرافق في التصرف، أو من خلال الفساد في شكل رشوة للمسؤولين واستخدام علاقات المحسوبية. تعتبر سرقة الكهرباء بالتواطؤ مع المسؤولين الفاسدين إشكالية بشكل خاص لأنها تحرم مقدّم الخدمات من الإيرادات، وتقلّص قدرتهم على توفير بنية تحتية أفضل وتوسيع نطاق الوصول، مع زيادة التكاليف لأولئك الذين يدفعون.

■ كاوين رحمن Kaunain Rahman: من دراسة بعنوان «لمحة عن مكافحة الفساد في قطاع الطاقة المتجددة» Overview of anti-corruption in the renewable energy sector - موقع الشفافية الدولية transparency.org



استخدام الطاقة المتجددة من التشجيع إلى الإلزام!



آخر ما حرر بشأن الحديث عن الكهرباء، والتشجيع على استخدام الطاقة المتجددة، هو الحديث المنقول عن «مصدر في وزارة الكهرباء» عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2021/8/8، أنه يجري (بحث مشروع لصدك تشريعي يلزم الصناعيين في استخدام الطاقات البديلة «الشمسية والريحية» بدلاً من الطاقة التقليدية «الكهرباء») إما إلزام بالاعتماد الكامل أو الجزئي كمرحلة أولية وصولاً إلى تحول المنشآت الصناعية من الكهرباء التقليدية إلى الطاقات المتجددة بشكل نهائي».

■ عادل إبراهيم

وعلى سعر المنتج النهائي، مهما كانت طبيعة ونوع هذا المنتج، وهذا الحد الأدنى الذي سيتم التوقف عنده من قبل كل صناعي عند إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية من هذا الانتقال الطاقوي بحال الإلزام به!

صعوبات ومعوقات عملية

إذا كان من الممكن أن تتضافر جهود الصناعيين في المناطق الصناعية الكبيرة كي يشعروا بالانتقال إلى الطاقات المتجددة، وهو ما بدأ الحديث عنه مثلاً في كل من المناطق الصناعية في عدرا والشيخ نجار وحسياء، فإن ذلك ربما يكون متعزراً أو شبه مستحيل، في المناطق الصناعية الصغيرة المتفرقة، أو بالنسبة للمورشات الصناعية الصغيرة المنتشرة في كثير من المدن والمناطق، ناهيك عن طبيعة الصناعات المستهدفة بالإلزام «كبيرة- صغيرة- خفيفة- حرفية- مهنية...» التي يجري الحديث عنها بإطلاق مفردة «الإلزام» هنا!

ولعل الأهم بهذا الصدد، هو ما يقابل هذا الإلزام من توفر مساحات واسعة من الأراضي، أو الأسطح، بحال الحديث عن الطاقة الشمسية كي تستوعب العدد الكبير من ألواح الطاقة الشمسية التي تؤمن الكم الكافي من الطاقة الكهربائية المشغلة للصناعات في المناطق الصناعية، أو في غيرها من الأماكن التي توجد فيها صناعة وصناعيون!

لن نخوض في تفاصيل مثل هكذا مشروع لصدك تشريعي يجري العمل على إعداده وذلك لغياب تفاصيله، لكن سنتساءل مع المتسائلين عن الإمكانيات المتوفرة فعلاً لملئ هذا الانتقال «الإلزامي» للصناعيين بهذه المرحلة والآن، مع كل ما تعانیه الصناعة، والإنتاج عموماً، من صعوبات ومعوقات، أهمها: عدم توفر الطاقة وحواملها بالكم الكافي، بالإضافة لارتفاع أسعارها؟!!

فالإلزام بهذه المرحلة، سواء كان جزئياً أو كلياً، ستكون له انعكاسات سلبية كبيرة على الصناعيين، خاصة مع إطلاق المفردة «صناعيين».

الجدوى الاقتصادية وسعر المنتج النهائي

بعد الكثير من الترويج والتشجيع الرسمي على استخدام الطاقات المتجددة، ومع الحديث عن التسهيلات والمزايا التي يمكن أن يتم تقديمها للصناعيين الراغبين بهذا الانتقال إلى الطاقات المتجددة، يجري الآن الحديث عن الإلزام بهذا الانتقال، ما يعني ربما استنكاف منح التسهيلات والمزايا التي تخفف بعض النفقات على الصناعيين، وربما المزيد من النفقات الإضافية أيضاً، والتي ستعكس لا محال على التكلفة الإجمالية

بمطلق الأحوال، فإن الحديث عن صدك ملزم لا يعدو كونه تخبطاً جديداً يضاف إلى التخبط الرسمي بملف الطاقة وحواملها عموماً، والكهربائية خصوصاً. فقد احتارت الحكومة وحيرت الفعاليات الاقتصادية، الصناعية والزراعية بشكل خاص، كما حيرت المواطنين عموماً، بظل غياب استراتيجية واضحة بشأن ملف الطاقة في البلد بكافة مفرداته.

فما يجري على قدم وساق، هو أن الدولة ترفع يدها تباعاً عن هذا الملف، في تخبط يتم حصاد نتائجه الكارثية ليس على مستوى المواطن ومعيشتهم وخدماتهم فقط، وليس على مستوى الإنتاج بكافة قطاعاته أيضاً، بل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل! فهل من نهاية لهذا التخبط المدمر؟! وللحديث تنتمه مع تفصيلات المشروع المزمع عند الإعلان عنها.

فقد تكون إمكانية توفير مساحات من الأراضي متاحة في بعض المدن الصناعية الكبيرة، وهو ما تم الإعلان عنه رسمياً عبر الترويج التشجيعي لاستخدام الطاقة المتجددة من خلال تخصيص اقتطاعات من الأراضي فيها لهذه الغاية، فإن ذلك غير متوفر في غيرها من المناطق الصناعية الصغيرة.

تخبط على حساب الاقتصاد الوطني

من المفروغ منه، أن الحديث عن الإلزام بهذا الصدد يعني: صرف مبالغ كبيرة جداً، لكنها متفرقة، ما يفقدها جزءاً هاماً من الجدوى الاقتصادية منها من الناحية العملية، الأنيبة والاستراتيجية، فمثل هذه المشاريع الملزمة، مع كبرها وتوسعها وانتشارها، كان من الأجدى أن تقوم بها الدولة كي تخفف فاتورتها الإجمالية، وبالتالي، قد تحقق جدوى اقتصادية أفضل.

هل ستقلع محطة حلب الحرارية مجدداً؟



يقول الخبر المتداول عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية: «بدأ اليوم وصول أول شحنة من التجهيزات الأساسية اللازمة لإعادة تأهيل محطة توليد حلب الحرارية، وتمت المباشرة بتركيبها استكمالاً لعمليات إعادة التأهيل التي تجري في المحطة، والتي شملت أنظمة التحكم ومضخات تغذية المرجل ومبردات الزيت الخاصة بها، إضافة لتأهيل نظام التوربين المتوسط بالكامل في المحطة وصيانة قطع المولدة الخامسة».

■ مراسل قاسيون

فهل ستقلع المحطة، التي استعادت الدولة سيطرتها عليها نهاية عام 2016، في القريب العاجل، بعد أن كانت متوقفة منذ عام 2014 تقريباً، أم ستمر سنوات أخرى من الانتظار؟

توثيق التسويق والمماطلة

محطة حلب الحرارية توقفت عن العمل بسبب تضرر مجموعات التوليد فيها بشكل رئيسي، ومنذ استعادة السيطرة عليها بدأ الحديث الرسمي عن إعادة تأهيلها وتشغيلها، تارة عبر عقود لهذه الغاية مع الصين، وتارة أخرى من

شحنة البدائل والاستغلال

هل سيختلف الخبر المتداول أعلاه من حيث النتيجة عما سبقه من أخبار رسمية خلال السنوات الماضية كما سلف؟

فقد كانت السنوات الست الماضية قاسية على حلب المدينة واقتصادها وصناعاتها وزراعتها وحرفها، كما على المواطنين، يضاف إلى ذلك كل بوابات النهب والفساد باسم البدائل الكهربائية التي فرضت سطوتها استغلالاً تحت ضغط الحاجة والحالة الاضطرارية.

فخلال كل هذه السنوات من المماطلة والتسويق بذرائع الأزمة والحصار والعقوبات، وحتى تاريخه، وتحت ضغط الحاجة للطاقة الكهربائية في حلب، جرت شرعنة الأمبيرات في المدينة بأسعارها الاستغلالية، بالإضافة للاستعانة بالبدائل الكهربائية الأخرى، طبعاً على حساب ومن جيوب المواطنين، مع استمرار الأحاديث الرسمية عن المحطة، وما تعرضت له من تخريب، والتكثير الكثير من الوعود عن إعادة التأهيل والوضع بالاستثمار!

فهل ستشهد حلب إعادة إقلاع محطاتها الحرارية مجدداً؟ ننتظر مع المنتظرين.. عسى ولعل!

وزير الكهرباء: إن إحدى الشركات الإيرانية ستزور سورية للتعاقد لتأهيل محطة كهرباء حلب قريباً، وأن الجدولة المالية التي أدرجت في العقد مع الشركة ستكلف 63 مليار ليرة سورية «93 مليون دولار أمريكي».

نهاية شباط 2020 تم الإعلان عن توقيع اتفاقية مع إحدى الشركات الصديقة لإعادة تأهيل المجموعة الخامسة في محطة توليد حلب الحرارية باستطاعة 220/ ميغا واط بقيمة 60/ مليار ليرة سورية ومدة تنفيذ 13/ شهر.

وصولاً للإعلان الوارد في مقدمة الخبر المنقول أعلاه.

تعمل على مادتي الغاز والمازوت لتركيبها ضمن المحطة الحرارية في حلب.

بنهاية شهر كانون اول 2017 جرى حديث رسمي بأن المحطة الحرارية ستعود للعمل مع بداية عام 2018، من خلال عقود تمت مع الجانب الإيراني لتوريد خمس مجموعات توليد جديدة، باستطاعة 250 ميغاواط لكل واحدة.

مطلع شباط 2018 أعلنت وزارة الكهرباء، أنه تم الاتفاق على إعادة تأهيل المجموعات 2-3-4 في محطة حلب الحرارية، عبر عقد وقع مع روسيا بقيمة حوالي 1,8 مليار يورو.

في شهر تشرين الثاني 2019 قال

خلال عقود مع روسيا وأخرى مع إيران، وصولاً للحديث الآن بعد مرور 6 سنوات.

البداية كانت في شهر كانون الأول 2017 بالحديث عن مذكرة تفاهم مع إحدى الشركات الصينية لتركيب 6 مجموعات توليد في المحطة الحرارية تعمل على المازوت والغاز، استطاعة كل مجموعة 250 ميغا واط.

ثم وبعد عدة أشهر، وفي شهر نيسان من نفس العام، تم الإعلان بأن وزارة الكهرباء تقوم بدراسة عرض فني مقدم من إحدى الشركات الروسية لتوريد وتركيب عشر مجموعات توليد بخارية باستطاعة 250 ميغا واط

محافظة دمشق بين الكماليات والضروريات

أصدرت محافظة دمشق مؤخراً قرارين بتاريخ 7 آب الجاري، الأول: يتضمن تحديد أوقات «فتح وإغلاق» كافة الفعاليات ضمن المدينة، وأما الثاني: فقد كان يقضي بتحديد سعر تصوير المستندات!

■ عبير حداد

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل مضمون القرارات وحيثياتها، فقد أكد نائب محافظة دمشق، تعقيباً على بعض عبارات المواطنين التهامكية والمستغربة، أن قرار تنظيم الفعاليات موجود سابقاً، وتم إعادة تفعيله مع تعديل على ساعات العمل، وأنه قرار تنظيمي بحت.

مشاريع كمالية في غير محلها

القرارات أعلاه، ربما تندرج تحت مسمى جهود المحافظة الرامية إلى عملية ضبط وتنظيم الأسواق، وهي جزء من مهامها من كل بد، لكن يحق للمواطن القول: إنه في بعض الأحيان مثلاً فإن المحافظة، ومن ضمن مهامها وصلحياتها، تطلق بعض المشاريع وعمليات الترميم في غير محلها، أو لا تعود بالفائدة الفعلية على المواطن، طبعاً نقول في غير محلها كونه توجد مناطق في المحافظة بحاجة للمتابعة الملحة أكثر من غيرها، وتعود بفائدة تنعكس على واقع المواطن البائس.

فبعض المشاريع التي تعمل المحافظة عليها تعتبر مقارنة بما يخدم متطلبات المواطن من الكماليات التي يمكن تأجيلها، وتوفير النفقات عليها لتوظيفها في مشاريع أهم على المستوى الخدمي للمواطنين. فقد أطلقت المحافظة مشروع الاستثمار الخاص للمواقف المأجورة، والذي أدى إلى تحويل مدينة دمشق لمراب كبير، والمؤلم حقاً أنه استثمار ضمن الممتلكات العامة، ويضر بمصالح المواطن المقيم ضمن المكان، وأصحاب المحال التجارية بشكل خاص، وما تبع ذلك الاستثمار من تشكيل ازدحام

ضمن الطرق الفرعية والحارات السكنية غير المشمولة ضمن القرار، بالإضافة طبعاً للمزيد من التعدي على الأرصفة في المدينة وبكافة شوارعها وأحيائها.

بالإضافة لبعض مشاريع الترميم في بعض الشوارع، المكلفة وغير الملحة، كمشاريع إزالة المنصقات والشجيرات الموجودة ضمنها، ثم إعادة تشكيل هذه المنصقات مجدداً مع وضع شجيرات جديدة فيها، والأمثلة كثيرة من هذا النمط، حيث تعتبر تلك الخطوة إنفاقاً في غير محله، بل هدراً، خاصة عندما توجد ضرورات أكثر أهمية منها، وما أكثرها!

مع العلم، أن الفائدة الوحيدة المجنية ثمارها من مثل هذه المشاريع المكلفة تعود على المحافظة والمستثمر بالأرباح، والتي لن ينال منها المواطن شيئاً ينعكس عليه بالمعنى الإيجابي، بل وتشعره أنه يسدد ضرائب وفواتير بالهواء دونما فائدة!

فأين مثلاً المشاريع التي تحسن من وضع البنى التحتية والخدمية المتردية في المدينة؟ فلعل بدلاً من الإنفاق الكبير على تلك المشاريع الكمالية والتكلف عليها، أو ملء الفراغ بتصدير قرارات لن تقدم أو تؤخر على حركة السوق الذي أصبح متحكماً به ومسيطر عليه من قبل كبار الحيتان، كان الأولى من المحافظة مثلاً: توجيه جهودها نحو تحسين واقع البنى التحتية المتردي في بعض الأحياء المنسية في المناطق النائية والعشوائية.

فالطرق التي في الكثير من هذه الأحياء محفرة، وقد أصبحت شبه ترابية، لم يعاد ترميمها منذ ما قبل الأزمة، إلى واقع القمامة المترامية لأيام صيفاً شتاءً فيها دون ترحيل، أو بترحيل متباعد في أحسن الأحوال،



الكثيرة المترامية، فيعبرون عن الاستياء بطرق شبه كوميدية من خلالها. فتعقيباً عن قرار تنظيم الفعاليات ضمن أوقات محددة، انتشرت موجة من التهكم على شكل نكت ساخرة، على سبيل المثال: «عاجل.. محافظة دمشق الساعة الـ 7 صباحاً تفتيش عالدقن والأظافر بساحة العباسين».

«بذل ما تنظمو أوقات العمل الخاص روجو نظمو الكهريا ونظمو الخبز نظمو الشوارع والبلد وبعدين تعوا نظمو أرزاق الناس» «شعب فوضوي بعينكم الله عليه... إذا في مجال تجيبو غيرنا وتعتقونا»

ومع ساعات التقنين الطويلة خصوصاً أيام الصيف الحارة، مما يسبب الأمراض ويجلب الحشرات، إضافة لذلك واقع الإنارة الليلية المتردي في هذه المناطق، وغيرها من الخدمات التي تقتدر إليها هذه المناطق، وهي بعهدة ومسؤولية المحافظة، لكنها من منسياتها على ما يبدو!

موجة السخرية عبر وسائل التواصل!

يجد المواطنون في وسائل التواصل المنفس الوحيد للتعبير عن حجم الأهم ومعاناتهم الفاقعة مع غياب الحلول الجذرية لمشاكلهم

السورية للتجارة تتمدد بعيداً عن مهامها..



فهل هذا الحماس لمصلحة المواطن، أم أن تجارة البوظ، بزريعة حاجة المواطنين، ستر المزي من حصص الأرباح في جيوب البعض؟

ورسالة المواطنين إلى السورية للتجارة بهذا الشأن لو أنها تقوم بما عليها من مهام على أكمل وجه، وبما يحقق مصلحة المواطنين، وخاصة بما يتعلق بتوفير المواد المدعومة والمتبقية بمواعيدها دون تأخير، ودون المزي من القضم بها، قبل أن تخوض في تجارة البوظ، أليس ذلك أجدى وأهم؟!

الممكن طرح قوالب الثلج في الصالات في حال تم إيجاد أية طريقة مناسبة، ويمكن أن تتم دراسة الموضوع لاحقاً».

بالرغم من أن المواطن بأمر الحاجة لـ «قوالب الثلج» بهذه الأيام في ظل شبه الانعدام الكلي للكهرباء، إلا أن الملقت بالموضوع في التصريح أعلاه هو التحمس الزائد للسورية للتجارة بالتزامن مع التقصير الواضح في أداء واجباتها ومهامها في تأمين المواد الأساسية للمواطن، والتموينية المدعومة على أقل تقدير.

التي أصبحت مقتصرة فقط على مادتي «الرز والسكر»، مع تآكل حصة هذا الدعم بالنسبة للبعض من المواطنين مع نهاية كل دورة تسليم لها.

فمثلاً اليوم، يتم توزيع مادتي «الرز والسكر» للدورة الثالثة من هذا العام، أي لشهري نيسان وأيار، علماً بأننا في نهاية الثلث الأول من شهر آب! بما معناه هنالك تقصير في توزيع المواد المدعومة «المختصرة» بالحد الأدنى لمدة ثلاثة أشهر حتى الآن.

فهل يمكن اعتبار ذلك قضم للمواد المدعومة، أم تعبير عن العجز؟!

فحاجة المواطن المسحوق أصلاً لهذه المواد المدعومة - المنهوبة - تجاوزت سرعة السورية للتجارة في تأمينها وتوزيعها، مما يضطره للجوء إلى تأمين حاجته منها عبر السوق الحرة وبسعرها المرتفع.

وكما سأل أحد المواطنين بهذا الشأن: «هل وصلت جهود المسؤولين عن تأمين المواد المدعومة إلى حائط مسود؟».

على ما يبدو أنها قد وصلت فعلاً، بدليل التأخر المسجل في التوزيع حتى تاريخه، وهضم حقوق بعض المواطنين مع نهاية كل دورة توزيع، سواء للمادتين أو لمادة واحدة!

«الواح البوظ» في السورية للتجارة

بحسب تصريح مدير عام السورية للتجارة لـ «شام إف إم» بتاريخ 5 الشهر الجاري «من

■ دعاء دادو

وللتذكير، فقائمة المواد المقننة التي اندرجت ضمن سلة الدعم التي جرى الحديث عنها سابقاً لتقدمها السورية للتجارة كانت تضم الرز والسكر والزيت والشاي والمعلبات والبرغل...، لكنها اقتصرت لاحقاً على الرز والسكر، وتبخرت بقية المواد مع الوعود الرسمية حيالها!

أما الجديد على مستوى مهام السورية للتجارة فهو المزي من الابتعاد عن مهامها من خلال الحديث عن إدخال «البوظ» إلى تجارتها!

«سكر ورز» فقط!

أكد مدير المؤسسة السورية للتجارة بتاريخ 6 آب الجاري بـ «أن وضع المواد المقننة جيد، والبطاقة أصبحت مخصصة للسكر والرز فقط».

وتابع تصريحه بهذا الشأن بحجة غير مفهومة عن سبب تناهي موضوع توزيع مادة الزيت التي لم توزع لتاريخ اليوم في صالات السورية للتجارة، والشاي الذي ألغى توزيعه دون أي سابق إنذار، حيث صرح وقال «لأن المؤسسة لم تتمكن من تأمين الزيت النباتي، ولا يوجد أي عقد جديد بهذا الخصوص، وهناك عقود لم تُنفذ حتى اللحظة».

وبهذا الشق من التصريح، نرى العجز الحقيقي في تمويل وتأمين المواد المدعومة،

تعتبر «مؤسسة السورية

للتجارة» الواجهة الجديدة للإستيلاء الحكومي (غير الجديد)، ولكن بالطريقة الإلكترونية، عبر ما يسمى بـ «البطاقة الذكية» وآلية التوزيع عبرها، على ما يسمى «الدعم» على المواد المقننة، أو إن صح القول «بشفت» هذا الدعم تبعاً!

الجليد الملوّث في ظل الكارثة الكهربائية: كيف نتجنب التسمم والمرض؟



تشهد بلدنا سورية انهياراً كارثياً بالشبكة الكهربائية، وإلى جانب آثاره المدمرة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، فإنّ له بالتأكيد آثاراً صحية جسدية قد لا تكون تكشّفت بعد بكامل حجمها، ويخشى من أنّ تكون مقبلين على أوبئة جديدة، والتي نعتقد بأنّ الأسبوع الماضي، على الأقل، شهد حوادث وحوادث وبوادر لا بد أنّ يعتبرها أيّ معنيّ بالصحة العامة في البلاد نافوس خطر جدياً لا يجوز إهماله.

■ د. اسامة دليقان

على معاملة. كذلك يفترض بالجهات المسؤولة أنّ توضح بتفاصيل أكثر لكل من الكوادر الطبية والمواطنين ما هي بالتحديد «الجراثيم المكتشفة» التي جرى الحديث عن وجودها بنسب أعلى من الطبيعي في معامل الثلج، حتى يكونوا على استعداد أفضل للتعامل مع أيّ حالات تسمم أو أمراض ذات صلة.

بعض الأسباب التقنية

في نبذة مختصرة عن إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت هذه المشكلة، ونشرت عام 2019 تحت عنوان «تفشي عدوى نوروفيروس بسبب مكعبات الثلج وتسريب صمام التهوية» في مجلة علم الأوبئة والعدوى *Epidemiology and Infection* الصادرة عن جامعة كامبريدج، ورد ما يلي:

«تم الإبلاغ عن تفشي عدوى معوية بين 154 شخصاً حضروا بوفيه عيد ميلاد في 9 و 10 كانون الأول 2016. وأجريت دراسة استقصائية تم فيها اختبار عينات البراز والماء والجليد وجهاز التهوية من أجل المؤشرات ومسببات الأمراض الروتينية. ولاحظ بأن نسبة 26% من إجمالي العينة (24 من 91) حقّقوا تعريف الحالة لوجود أعراض عدوى معوية- معديّة فيروسية نموذجية. وتم اكتشاف مجموعة نوروفيروس الجينية الأولى في عينات براز من ثلاث حالات. وكانت إحدى هذه الحالات إيجابية أيضاً بالنسبة للفيروس السابوفي *sapovirus* وكان اختبار أحد أفراد الأسرة إيجابياً لكل من نوروفيروس وفيروس سابوفيروس. وكانت نسبة المخاطر *Risk Ratio* لدى الضيوف الذين إما شربوا الماء لوحده أو تناولوا مشروباً مع مكعبات الثلج، أعلى بـ 6.5 مرة من الذين لم يشربوا أيّاً منهما، في حين أنّ أولئك الذين شربوا كلا النوعين كانت نسبة الخطر لديهم 8.2 ضعفاً، وذلك بخطر متزايد مع زيادة الجرعة. ولاحظ بأن مكعبات الثلج من ثلاث آلات بيع ثلج كانت

وعلى كلّ من يفترض بهم تحمّل المسؤولية، وعلى رأسهم الجهات الرسمية، بأنّ يتحركوا بسرعة قبل أن تضاف كارثة صحية أو وبائية جديدة. وعلى سبيل المثال: في آخر تموز الماضي أصاب تسمم غذائي 11 شخصاً بينهم 7 أطفال في حمص، بسبب فساد الطعام في ثلاجتهم التي انقطعت عنها الكهرباء طويلاً. وفي 6 آب الحالي كشف مدير التجارة الداخلية في ريف دمشق عدة حالات لارتفاع نسبة بعض الجراثيم في عينات ضبّطت من معامل لتصنيع ألواح الثلج. في المادة التالية نتناول من وجهة نظر علمية وعمليّة موضوع تلوث الجليد بالجراثيم والفيروسات، وبعض النصائح حول الوقاية منها، علماً بأنّ هذا لا يغيّر إطلاقاً عن ضرورة حلّ المشكلة الأساسية عبر إعادة حقّ الناس المسلوب بالتيار الكهربائي، ومعه أبسط مقومات الحضارة البشرية، إلى بيوتنا.

هل يمكن للبكتيريا العيش حقاً في الجليد؟

ببساطة، نعم، وفق ما تؤكّد التقارير والأبحاث العلمية. فالبكتيريا التي يمكن أنّ تسبب ضرراً خطيراً للإنسان قادرة على البقاء حيّة في مكعبات الثلج. ومن الخطأ الشائع الاعتقاد بأنّ الجليد بارد جداً بحيث لا يؤوي بكتيريا. وهناك أنواع من البكتيريا مثل: *Listeria monocytogenes* قادرة على البقاء حية في البوظة «الآيس كريم». كما يمكن أن يؤدي تناول الثلج المتسخ إلى أمراض مثل: الكوليرا أو التهابات المعوية والإسهالات الحادة بسبب عصيات الإشريكية القولونية، إضافة لأمراض السالمونيلا والنوروفيروس والعدوى من الأمراض الأخرى. فالوجود المحتمل للبكتيريا ينبئنا بمدى أهمية التنظيف المنتظم لمكينات الثلج وأوعيته، وضرورة الرقابة

لذلك لا ينبغي أبداً استخدام الأطباق والأدوات والأوعية الزجاجية لعملية غرّف واستخراج الثلج.

كيفية تنظيف آلة صنع الثلج

يقوم المصنّعون دائماً بتضمين تعليمات التنظيف والتوصيات مع كل قطعة من المعدات، مما يبرز أهمية الحفاظ على نظافة صانعات الثلج. وفي حال وجود توصيات مرفقة بالجهاز فيجب الالتزام بها، أما التعليمات التالية فهي عامة وحصلنا عليها من موقع «أمان الغذاء والنظافة» hygienefoodsafety.org الذي أورد الخطوات التالية:

قم بتفريغ الماكينة تماماً وتخلّص من أيّ ثلج. لا تقم أبداً بإعادة استخدام أيّ ثلج تمت إزالته، حتى بعد اكتمال التنظيف.

إذا كان الجهاز يحوي دورة تنظيف، فقم بتشغيله لهذا الغرض.

أوقف تشغيل صانعة الثلج.

أخرج جميع المكونات التي يمكن إزالتها. نظف جميع الأسطح الداخلية والخارجية بما في ذلك الحاويات التي تحتوي على مادة معقمة («نّ وجدت».

يوصى أيضاً باستخدام مادة كيميائية لإزالة الترسبات الكلسية «اتباع التعليمات الموجودة على العبوة لمعرفة الكمية المسموح بها لنسبة الماء».

لا تستخدم أبداً مواد كيميائية قد تلوث الجليد. اشطف وجفف جميع الأسطح جيداً.

انتبه إلى نظام الصرف، ففي أيّ مكان يوجد فيه ماء هناك احتمال لتراكم البكتيريا.

نظف جميع المكونات بما فيها المجارف وما إلى ذلك، في المطهر، أو بدلاً من ذلك ضع القطع في غسالة الأطباق التجارية لتنظيفها بدرجات حرارة أعلى «يجب أن تكمل غسالات الأطباق التجارية الشطف النهائي عند 80 درجة مئوية على الأقل» - تذكر بأنّ البرودة لا تقتل جميع البكتيريا، لكن الحرارة الساخنة الكافية تقتضي عليها.

قم بتنظيف مرشّح هواء المكثّف لإزالة أي غبار أو أوساخ متراكمة. ومن المنطقي إجراء القليل من الصيانة أثناء التنظيف.

أعد تجميع جميع المكونات، لتصبح الآلة جاهزة للتشغيل لدفعة جديدة من الثلج.

تحتوي على مستويات عالية من البكتيريا غيرية التغذية *heterotrophic*. وتم اعتبار وجود صمام تهوية غير سليم، في المكان الذي توجد فيه آلة مكعبات الثلج، سبباً محتملاً لهذا التفشي. ولذلك نستنتج بأن صمامات التهوية التي تعاني من عيوب التسرب قد تمثل طريقاً، لا يتم الانتباه إليه، للعدوى في حالات تفشي الفيروسات الهضمية».

وفي مثال آخر، أظهر أحد التقارير الصادرة عن إحدى الشركات الغربية لتصنيع الثلج *Ice-O-Matic* أنّ ما يقرب من 40% من المشغلين يقرّون بأنهم لم يكونوا على دراية بعدد المرات التي تحتاج فيها آلة الثلج وخاصة فلاتر المياه إلى التنظيف، والتي غالباً ما تكون عرضة للإهمال. كما أنّ المشغلين كانوا جاهلين بمعلومة أنّ هناك أنواعاً من البكتيريا قادرة على البقاء حيّة حتى في الجليد.

كم مرة يجب تنظيف آلة الثلج؟

هناك نصائح متباينة بشأن معدل تكرار تنظيف آلة صنع الثلج التجارية. وهذا يعتمد على تكرار الاستخدام وحالة المياه في كل ظرف. لا بدّ من تنظيف الجزء الداخلي المرئي عندما تكون الماكينة فارغة. تذكر أيضاً إزالة تراكم الوحل أو العفن الضار الذي يحدث بشكل طبيعي عند سحب الهواء إلى الجهاز أثناء التشغيل.

لا تتوخّر التنظيف أبداً إلى حين ظهور العلامات السلبية، مثل المكعبات الناعمة أو المشوهة أو الملبّدة أو الرائحة المميزة، بل يجب البدء بالتنظيف قبل ذلك، لأنّ ظهور أيّ منها سيعني بالفعل أنّ التنظيف قد فات موعده. فالترّم بجدول زمني صارم استباقياً. أمّا «التنظيف العميق» *deep cleaning* فيوصي به المصنّعون كلّ ثلاثة أشهر على الأقل.

ومن المهم منع التلوث من خارج الجهاز أيضاً. يجب الاحتفاظ بمغرفة ثلج مناسبة ومخصصة في معقّم معتدل «لا يحتوي على الكلور أبداً» أو على الأقل بعيداً عن التلوث المتبادل المحتمل، وهذا يعني أنه لا يجب ترك المغرفة في الجليد. يجب ألا تلامس يداك الثلج أبداً. هناك دائماً مخاطر عالية من انكسار الزجاج وسقوطه في الماكينة، ولأنه شفاف، لن تتمكن من رؤيته أبداً.

حتى قطع الجليد قد تحتوي جراثيم وفيروسات ممرضة وإذا طالت الكارثة الكهربائية أكثر فيخشى من ظهور أوبئة جديدة

التطورات السياسية الليبية الأخيرة



يستمر العمل دولياً للضغط نحو إسراع الحل وتأمين ظروفه.

فقد أعلنت الخارجية الروسية في 2 من الشهر الجاري عن اتصال بين الممثل الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط والدول الإفريقية ميخائيل بوغدانوف مع المبعوث الخاص الدولي إلى ليبيا يان كوبيش، نوقشت خلاله القضايا المتعلقة بدفع التسوية الليبية وفقاً لقرارات مؤتمر برلين والقرارات الدولية 2510 و2570، وتأكيد الاهتمام بالتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في 24 كانون الأول، وتوحيد القوات المسلحة الليبية.

تبعه في اليوم التالي لقاء بين نائب وزير الخارجية سيدات أونال، مع المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرينتييف تطرقاً خلاله إلى التطورات الليبية والعملية السياسية الجارية هناك.

وفي 7 من الشهر جرى لقاء مغلق بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان، والليبي عبد الحميد ديبية، ورغم أن الأنباء أفادت بأن النقاش دار حول «تعزيز العلاقات بين البلدين، وعودة الشركات التركية للعمل في ليبيا، وتسهيل إجراءات التأشيرة ومتابعة الملفات العالقة» إلا أن الأمر لا يحتاج كثيراً من الاجتهاد لمعرفة أن جزءاً هاماً مما جرى مناقشته هو خروج القوات التركية من ليبيا وفقاً للقرارات الدولية ومؤتمر برلين.

أما على الجانب الأمريكي فقد أكد السفير في ليبيا، ريتشارد نورلاند، بأن الولايات المتحدة وبالعامل مع تركيا وروسيا تسعى للمساهمة بخروج القوات الأجنبية من البلاد رغم «صعوبة الأمر» على حد تعبيره، وهو الوصف الذي تختبئ خلفه مساعي واشنطن بتأخير هذه الانسحابات بغية استمرار العرقلة والتوترات.

بعثة الأمم المتحدة عن فشل الاجتماع، وعدم تمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق حول أي من المقترحات الأربعة المقدمة، ليحولها مجدداً إلى الجلسة العامة المقبلة للملتقى الحوار الوطني الليبي يوم الأربعاء المقبل في 11 من الشهر الجاري.

ويطرح المقترح الأول: إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة دون أية شروط للترشح، بينما يختلف المقترح الثاني عنه بوضع شروط على المرشحين، أما الثالث: فينص على إقامة مجلس تشريعي من غرفتين على أساس القاعدة الدستورية، ويجري انتخاب الرئيس بعد اعتماد الدستور، والمقترح الرابع هو: انتخاب هيئة تشريعية من غرفتين تختاران الرئيس في جلسة مشتركة على أساس القاعدة الدستورية.

فتح الطريق بين شرق وغرب ليبيا
أعلنت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 أواخر الشهر الماضي عن فتح الطريق بين شرق البلاد وغربها بعد توقف لأكثر من عامين «وكان قد سبقه فتح الطريق الساحلي»، وطلبت - في بيان لها - من بعثة الأمم المتحدة إرسال خبراء أمنيين على الأرض للمراقبة، وطلبت من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة الإسراع في تعيين وزير للدفاع، بينما أكدت كذلك بدأها بـ «الإجراءات التحضيرية» لإخراج القوات الأجنبية والمرتبقة من البلاد.

وقد رحب كل من قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، وعبد الحميد الدبيبة بفتح الطريق معتبرين إياه خطوة نحو البناء والتوحيد.

تحركات إقليمية ودولية جديدة
في سياق تطور الحل الليبي، وبالتوازي مع الخطوات المحلية سياسياً وميدانياً،

لتباره بذلك أساساً، ليبدو الأمر مرتبطاً أكثر بالاسم وما يحمله من قوة عطالة لا تزال تؤثر لدى بعض الليبيين، سواء إيجاباً أو سلباً تجاهه، وليشارك بهذا المهرجان عدد من الشخصيات والقوى كالبرلمانية الليبية ربيعة أبو راس التي اعتبرت ظهور القذافي أمراً إيجابياً لمجرد هذا الظهور، وقبائل الحزام الأخضر التي أصدرت بياناً ترحب بهذا الظهور، وتعلن تأييدها عبر صناديق الاقتراع مستقبلاً، ووسائل الإعلام التي تداولت عشرات الأخبار حول الظهور من جهة، وردود الفعل بنوعها من جهة ثانية بشكل تحريضي.

إن هذا التحرك السياسي والإعلامي الجديد ضمن التطورات الليبية - وبهذا الشكل، وعبر صحيفة أمريكية تحديداً - يشير إلى محاولة من بعض القوى محلياً وأمريكياً طرح وخط أوراق جديدة ضمن مسار الحل، ومما برز حتى الآن، فيبدو أن المحاولة تسعى للتوتر والعرقلة عبر صنع انقسامات قديمة عفا عليها الزمن، إلا أن هذا السلوك نفسه يشير إلى استئثار هذه الأطراف بجديّة الحل والانتخابات المقبلة، وبالتالي سعيها بشتى الأشكال لعرقلته، خاصة أن بعض وسائل الإعلام تداولت أنباء نقلاً عن مصادر مقربة من القذافي على حد تعبيرها، بأن المقابلة قد أجريت منذ شهر رمضان، ومستغربين من تأخر النشر وغاياته في هذه اللحظة تحديداً، وهي محاولة لإبعاد أنفسهم عن الردود السلبية التي تلقوها.

القاعدة الدستورية

جرت - يوم الثلاثاء في 3 من الشهر الجاري - جلسة للجنة التوفيق المنبثقة عن ملتقى الحوار الوطني الليبي، بغية حل مسألة القاعدة الدستورية وقوانين الانتخابات، لتعلن

تفاجأ الليبيون قبل أسبوع بعودة ظهور سيف الإسلام نجل الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، لأول مرة منذ عشر سنوات، متحدثاً عبر مقابلة صحفية مع روبرت ورت من نيويورك تايمز عن السنين السابقة وظرفه وتحليله ونيته للترشح في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في آخر العام، وسط ردود فعل سياسية وشعبية متباينة.

■ ملاذ سعد

ما غاية ظهور القذافي الآن؟

رغم أن ظهور القذافي خلال الطرف الراهن قد لا يكون له وزن وأثر حقيقي على سير الأحداث، خاصة وأن موازين القوى محلياً قد تغيرت واختلقت بعد عقد من الأزمة والحرب الطاحنة داخل البلاد، إلا أن رمزية الظهور في هذه اللحظة، ورمزية أن يجري هذا الظهور عبر وسيلة إعلامية أمريكية دوناً عن غيرها، ومحتوى المقال المنشور عبر الصحيفة، والذي يجري ضمنه تلميح صورة القذافي في الخارج قبل الداخل، كل ذلك يضع إشارات استفهام حول الأمر وغاياته.

بطبيعة الحال، لا يزال القذافي بما يمثله من قوة سياسية - بصرف النظر عن وزنها فعلياً - جزءاً من الأزمة الليبية التي ينبغي حلها وتسيير بهذا الاتجاه، إلا أن ما يجري الصراع حوله اليوم بين مختلف القوى السياسية الليبية وارتباطاتها الإقليمية والدولية يدور حول كيفية حل كل القضايا العالقة، وبحث ليبيا المستقبل، بدستورها وقوانينها وهيكلية نظامها وعلاقة المجالس السيادية مع بعضها البعض والخ. وإخراج القوات الأجنبية من البلاد، بينما يظهر القذافي متحدثاً بلغة تعود إلى أكثر من عقد من الزمن حول «الثورة» و«الحرب الأهلية» و«العودة إلى الماضي» ومعلنًا عزمه الترشح دون التطرق إلى المشاكل الراهنة وكيفية حلها إن كان هناك مشروع



إنّ هذا التحرك السياسي والإعلامي الجديد ضمن التطورات الليبية يشير إلى محاولة من بعض القوى محلياً وأمريكياً طرح وخط أوراق جديدة ضمن مسار الحل

ناقلات النفط مجدداً..

هل سينجح مشعلو الحروب هذه المرة؟



تعرضت ناقلة النفط «ميرسير ستريت» التابعة للكيان الصهيوني لهجوم من قبل طائرات مسيرة مجهولة قبالة سواحل سلطنة عمان، وارتفعت حدة التوتر مع توجيه أصابع الاتهام إلى إيران التي تنفي مسؤوليتها حول الهجوم، لتكون مياه الخليج الاستراتيجية أمام احتمال تجدد «حرب الناقلات».

■ علماء ابوفراج

لم يأخذ الكيان الصهيوني وقتاً طويلاً حتى وجه اتهاماً لإيران بالهجوم على ناقلة النفط التي كانت ترفع علم جمهورية ليبيريا، وخلصت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الاستنتاج ذاته، ليخرجوا علينا بالتصريحات المألوفة التي تقول بأنه «من المرجح» أن تكون إيران خلف الهجوم، وتبدأ الدول الثلاث جولة من التصعيد الدولية تراكمت بالإبلاغ عن حوادث «غريبة» في مياه الخليج.

ما الذي يجري؟

تعرضت ناقلة النفط المذكورة لهجوم يوم الخميس في 29 من شهر تموز الماضي، وعلى الرغم من أن ناقلات النفط والسفن التجارية كانت عرضة للاستهدافات والمضايقات في السنوات الماضية، وتحديداً أثناء الاعتداءات التي جرت العام الماضي في منطقة الخليج العربي، إلا أن للهجوم الأخير نكهة مختلفة، فالهجوم تم عن طريق طائرات مسيرة وصفتها التصريحات المختلفة بأنها تتمتع بتقنيات متطورة، بالإضافة إلى أن الهجوم تم على مرحلتين، فبعد أن هاجمت الطائرة الأولى الهدف، وتم إسقاطها سارعت طائرة انتحارية أخرى لتكرار الهجوم الذي أدى إلى سقوط قتيلين على متن السفينة وهما قبطانها روماني الجنسية، وأحد عناصر الأمن على متنها، والذي يحمل الجنسية البريطانية. لكن الأحداث لم تتوقف هنا، فوكالات الأنباء الغربية تنقل أنباءً منسوبة إلى مصادر مختلفة عن أحداث أخرى جرت في الأيام التي تلت الهجوم على «ميرسير ستريت». فأعلنت وكالة الأمن البحري البريطانية

التي استندت إلى «طرف ثالث» لم يتم إعلانه عما اعتبرته «محاولة اختطاف» للسفينة «أسفلت برينسيس» التي كانت متجهة إلى الإمارات العربية المتحدة، وتقول الرواية البريطانية: إن مجموعة من المسلحين صعّدوا إلى السفينة في الوقت الذي قامت عدة سفن أخرى في المنطقة بوضع نفسها في حالة «تتبع نظام AIS» التي تعني أن السفن فقدت السيطرة، ولم يعد بالإمكان قيادتها. ليتم الإعلان لاحقاً من قبل وسائل إعلام أمريكية وبريطانية أن المسلحين مجهولين فروا من السفينة بعد أن حاولوا اقتيادها إلى إيران حسب زعم المصادر ذاتها.

وفي الوقت الذي تصر فيه الدول الثلاث على مسؤولية إيران عن هذه الحوادث، تنفي الأخيرة ذلك وترى في الرواية الغربية «تفاصيل مشبوهة» وأكدت إيران في تصريح على لسان المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء أبو الفضل شكارجي: أن إيران لن تتردد في إعلان مسؤوليتها عندما تقرر الهجوم على الأعداء، «وستعلن ذلك بصورة واضحة كما فعلت في عين الأسد» عندما ردت القوات الإيرانية على اغتيال قاسم سليمان بضرير القاعدة الأمريكية الشهيرة في العراق.

من يقف وراء الهجوم!

السؤال الذي تحاول الدول الثلاث التي تقود حملة التصعيد ضد إيران إيهام العالم بأنه سؤال سهل الإجابة، يبقى شديد التعقيد ويحتاج إلى معلومات استخباراتية كثيرة قبل تقديم جواب حاسم حوله. فمن حيث المبدأ العام يمكن لإيران أن تقرر توجيه ضربات عسكرية للسفن مرتبطة بالكيان الصهيوني وتحديداً في مياه الخليج،

ولا نحتاج الكثير لإثبات وجود نية سياسية لإفلاق راحة الكيان، وخصوصاً أن القدرات العسكرية الإيرانية تسمح بذلك، ويأتي ذلك بعد محاولات الكيان لإيجاد موطئ قدم له في دول الخليج العربي التي كانت خطوة للضغط على إيران والتضييق عليها، وهذا ما فرض على طهران أن تتعامل معه بحزم شديد لما يشكله من خطر حقيقي على أمنها القومي، وفي الوقت الذي يركز الهجوم الدول الغربية على إيران بأنها تؤثر بسلوها المزعوم على استقرار التجارة العالمية وأمن السفن التجارية التي تعبر المنطقة الاستراتيجية هذه، تتجاهل أن المطلوب كان دائماً إيجاد أرضية للتفاهم بين الدول المطلقة على الخليج، والبحث عن العوامل التي تزيد من استقرار المنطقة، وتزيد درجة الثقة بين دولها وهو عكس السياسات البريطانية والأمريكية والصهيونية في المنطقة.

الوضع المتوتر بين الكيان الصهيوني وإيران خلق مناخاً كثرت فيه العمليات الاستخباراتية التي حاول الطرفان من خلالها تقويض عوامل استقرار وتفوق الطرف الآخر. لكن هذا لا يكفي لتحديد المسؤوليات حول هذا الحدث أو ذلك. فالأحداث التي تلت استهداف ناقلة النفط بدت بشكل واضح كما لو أنها جزء من حملة غربية تقليدية، تلك التي تخلق حدثاً ما لتحاول استثماره إلى حدوده القصوى، حتى ينسى الجميع السبب الأول الذي تطورت منه الأحداث، هذا لا يعني أن نحرّم إيران من شرف استهداف ناقلات النفط الصهيونية والترويج إلى أنها «بريئة» من هذا الاتهام، بل يعني وضع الشبهة على «المصادر» الأمريكية والبريطانية التي حاكت مكائد كثيرة في تاريخنا

كان للهجوم
الأخير نكهة
مختلفة
فالهجوم تم عن
طريق طائرات
مسيرة وصفتها
التصريحات
المختلفة بأنها
تتمتع بتقنيات
متطورة

القريب. لكن ما الذي يحاول التحالف الثلاثي «الكيان الصهيوني وبريطانيا والولايات المتحدة» فعله الآن؟

تصعيد في الدوائر الدولية

أعلن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب في مطلع شهر آب الجاري: أن بلاده تطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات بحق إيران على خلفية اتهامها بالهجوم، وقد وجهت بريطانيا إلى جانب رومانيا وليبيريا رسالة مشتركة لمجلس الأمن جاء فيها أنه «من المرجح للغاية» أن تكون إيران هي من وقفت خلف الهجوم، وعلى ذلك يجب حسب مطالب لندن معاقبة إيران على ذلك، ويجري مجلس الأمن مشاورات حول القضية. في الوقت نفسه أصدرت دول مجموعة السبع بياناً في السياق ذاته يدين إيران ويحملها المسؤولية. لتكتمل هنا ملامح الخطوة الغربية التالية، وهي ما أعلنت عنها بريطانيا وهو «بحث سبل الرد».

فالمحاولة الغربية من التصعيد واضحة، وهي دفع الأمور باتجاه تصعيد عسكري، وهو ما بات يدور الحديث حوله بعد صدور «تلميحات» رسمية «حول دراسة إمكانية الرد».

فالخيار العسكري للتعامل مع «المشكلة الإيرانية» كان يدور دائماً وكان موضوعاً على طاولة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في آخر موجة من التصعيد، بعد أن أعاده إلى الدرج، وما هي الأمور تعود بستارينو يتطابق إلى حد بعيد مع السيناريو السابق، فهل سيتحول هذا الخيار إلى أمر واقع فعلاً؟ وتتحول المنطقة إلى ساحة لصراع عسكري بهذا الحجم؟

الصورة عالمياً



- أصدر الرئيس الأمريكي جو بايدن - لقوات الاحتلال الأمريكي - أمراً باستهداف مسلحي حركة طالبان بالقاذفات

الاستراتيجية، بعد تقدمهم في ثلاث مدن رئيسية في أفغانستان، حيث وجهت ضربات استهدفت فيها مسلحي حركة «طالبان» في أفغانستان أثناء تقدمهم في 3 مدن رئيسية.



- تبنى حزب الله الهجومي الصاروخي الذي انطلق من أراضي جنوب لبنان ليطال عدة مستوطنات للاحتلال.

وذكر في بيان: أن الهجوم استهدف بعشرات الصواريخ من عيار 122 ملم أراضي مفتوحة في محيط المواقع «الإسرائيلية» في مزارع شبعا.



- أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد، قرارات تقضي بإنهاء تكليف 3 ولاية من مناصبهم. وقالت قناة «نسمت» التونسية: إن الولاية الذين تم إنهاء تكليفهم هم: أكرم السبوي والي المنستير، والحبيب شواط والي مدين، وصالح مطيراي والي زغوان.



- أكد مدير الإدارة الأوروبية في وزارة الخارجية الروسية، يوري بيليبسون، أن موسكو تقدر موقف أنقرة بشأن شراء نظام الدفاع الجوي الصاروخي «أس 400»، وتزى إمكانية جادة لتطوير التعاون الثنائي، وتنفيذ المشاريع المشتركة.



- أطلقت إيران تحذيراً لكيان الاحتلال، من أنها سترد بحزم على أية خطوة حمقاء تصدر من جانب هذا الأخير. وأكدت أن «ردنا على الصهاينة سيكون حازماً، إذا ما أقدموا على أية خطوة حمقاء ضد إيران».



- أكد الاتحاد العام التونسي للشغل، على ضرورة أن يكون رئيس الحكومة الجديد ملمماً بالأوضاع الاقتصادية، وأن يكون قادراً على تجميع التونسيين، ودعا إلى ألا يتجاوز عدد الحفائب الوزارية في الحكومة الجديدة 20 على أقصى تقدير.



يشكل عامل ضغط على عملية الانسحاب من بعض المناطق التي اعتادت على تواجد القوات الأمريكية. لكن وبغض النظر إن صحت هذه القراءة، لا يعتبر الظرف الحالي ظرفاً مؤثراً لتصعيد كهذا، فعلى الرغم من الآثار الخطيرة لحرب أو تصعيد عسكري واسع في المنطقة، تعتبر ضابطة نتائجها أمراً شبه حاسم في اتخاذ قرار الحرب. بالنسبة للكيان الصهيوني يمكن الاستشهاد بالتوصيف الدقيق الذي قدمه القائد العام لحرس الثورة الإيراني اللواء حسين سلامي، الذي اعتبر أن «الأرضية مهياة الآن لانتهيار الكيان الصهيوني ويكفي أن يصدر منه خطأ ما وستكون حرب موتهم» وهذا ما يمنح الكيان من التصرف منفرداً. أما بالنسبة للذين يرون أن التصعيد الأخير يمكن أن يؤخر تمظهر التوازن الدولي الجديد، فيجب أن يدركوا أيضاً أن هذه ليست المحاولة الأولى للتصعيد، وقد سبقها عدد كبير، ولم تصل المحاولات إلى مبالغها، بل إن فشل أية محاولة جديدة للتصعيد إنما يثبت القواعد الجديدة للعبة.

في خطابها حول ضرورة إنجاز الاتفاق النووي مع إيران. يصعب الجزم الآن بجوهر الموقف الأمريكي، وكيف سيتطور التصعيد الأخير. لكن من المؤكد أن الانسحاب الأمريكي الجاري من المنطقة لا يرضي بعض الأطراف، وبات واضحاً أن بريطانيا والكيان الصهيوني لا يشعرا بالاطمئنان لشكل العالم بعد أن تنجز الولايات المتحدة انسحاباتها الواسعة، فبريطانيا تشعر بالقلق لوضع أوروبا بدون الولايات المتحدة الأمريكية، وتشارك الكيان الصهيوني قلقه للتوازنات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط بعد إغلاق القواعد الأمريكية فيها. مما يجعل فكرة جر الولايات المتحدة لنزاعات عسكرية في المناطق التي تنسحب منها أمراً مغرباً بالنسبة لهم، وتعتبر حدث «الاختطاف» و«الإعتداء» على ناقلات النفط أمراً مفيداً بغض النظر عن الجهات التي تقف خلفه. فهو تهديد لمصالح الولايات المتحدة التي تعتمد على الطرق البحرية باطابق قبضتها على العالم ويعتبر سبباً كافياً لتحريض داخل مراكز القرار الأمريكية مما قد

أولئك الساخظون من الانسحاب الأمريكي!

من المثير للانتباه في سلسلة الأحداث الأخيرة هو أن الولايات المتحدة لا تحتل الصفوف الأولى كالعادة بين جمهور المنادين والغاضبين من السلوك الإيراني، فعلى الرغم من أنها وافقت على اتهام إيران، وأنها «أدلت بدلوها» وقدمت «دلائل تثبت ضلوع إيران فيما يجري» إلا أنها تبدو أقل حماساً من المعتاد! بل الأكثر من ذلك أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس قال في مؤتمر صحفي يوم الأحد 8 آب الجاري، بأنه من «السابق لأوانه الحكم على التقارير عن احتجاز ناقلة بالقرب من السواحل الإماراتية» تلك الرواية التي قدمتها بريطانيا وروجت لها. وأكد برايس أيضاً استعداد الوفد الأمريكي للعودة إلى مفاوضات فيينا. ففي الوقت الذي يؤكد وزير الخارجية مسؤولية إيران عن الهجوم الأخير، ويؤكد أن بحثاً جارياً مع دول المنطقة ودول أخرى لبحث الرد المناسب، لا تتبنى الولايات المتحدة الرواية البريطانية والصهيونية الكاملة حول الحادثة، ولم تجر تغييراً

الخيار العسكري للتعامل مع «المشكلة الإيرانية» كان يحور دائماً وكان موضوعاً على طاولة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في آخر موجة من التصعيد

توترات لاتينية متصاعدة..



بعد هدوء مؤقت من الاحتجاجات الشعبية والإضرابات التي عمّت أرجاء كولومبيا خلال شهر نيسان السابق، جرت هبة جديدة في 21 من الشهر الماضي ضد حكومة الرئيس الكولومبي إيفان دوكي.

■ حمزة طحان

لقد كانت شرارة الهبة الأخيرة تقديم الحكومة للكولومبي خطة جديدة للإصلاح الضريبي، بعد أن حذفت منها نصوصاً أثارت الجدل وأججت الاستياء خلال الاحتجاجات السابقة، وهي تشمل زيادة ضريبة القيمة المضافة على بعض السلع وتوسيع قاعدة دافعي الضريبة من الناس العاملين، ولكن الخطة الجديدة رغم الغائها الاستثناءات التي أدخلها الرئيس دوكي عام 2019 إلا أنها رفعت ضريبة الدخل على

بعض الأعمال التجارية والمالية، والتي بالمحصلة نتيجتها تكون رفع أسعار بعض السلع، مما أدى إلى الاحتجاجات الأخيرة.

بالتوازي مع ذلك، قامت كولومبيا باعتقال 10 أشخاص مشتبهين بتورطهم بالهجمات التي جرت على مروحية كانت تقل الرئيس إيفان دوكي عبر إطلاق الرصاص عليها في محاولة لاغتياله، وعلى قاعدة عسكرية بسيارة مفخخة خلال شهر حزيران، متهمة مجموعة تسمى «فارك» موجودة في فنزويلا، وتتهم الحكومة الفنزويلية

بدعمها، لتقوم كولومبيا بعد ذلك وعلى لسان رئيسها دوكي بدعوة السلطات الأمريكية لإدراج فنزويلا على قائمة «الدول الراعية للإرهاب» بتصعيد واضح ومباشر، ليرد وزير الخارجية الفنزويلي خورخي أرياسا بإشارته إلى أن ممن جرى اعتقالهم إثر عملية اغتيال رئيس هايتي جوفينيل موبينز نحو 20 مواطناً كولومبيا معظمهم من عسكريين سابقين. ويأتي هذا التصعيد الكولومبي-الفنزويلي المتبادل بعد فترة قريبة من أزمة اغتيال الرئيس الهائتي، والتوترات الداخلية في كوبا التي انطلقت بعدها، لتتوسع رقعة التوترات المتبادلة في الدول الأربع، والتي تهدف بالضغط على كل من فنزويلا وكوبا من قبل كولومبيا والولايات المتحدة من خلفها وداعمة لها.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التصعيد على فنزويلا يأتي بعد فشل مساعي التوفير داخل كوبا، وارتدادها إلى الداخل الكولومبي نفسه بالحراك الشعبي الجاري هناك، وزيادة الفوضى بنشاط عصابات الإتجار بالمخدرات الموجودة في البلاد، وحروبها التي تؤدي في نهاية المطاف دور الإرهاب والقمع، ومن خلاله بما يصب بمصلحة الحكومة.

رفض الصين التحوّل إلى اقتصاد مالي:



بإجراءاتهم عمليات بيع على المكشوف خبيثة للأسناد المضمونة للشركات الكبرى. كانت تلك هي المرّة الأولى التي تقود فيها القوى الأمنية تدخلاً رفيع المستوى في تاريخ سوق الأوراق المالية الصينية.

معركة الأرز والقطن عام 1949

في 1949، بعد فشل المضاربة على العملات الفضية، تحول رأس المال الخاص إلى المضاربة على الحبوب الأساسية والقطن. طمح المضاربون، من خلال حبس المواد والتلاعب بالسوق، لجني أرباح هائلة. تحول الأمر إلى ما عرف باسم «معركة الأرز والقطن». بين منتصف حزيران وأواخر تموز في شنغهاي، حيث أعلى نسب تركّز رأس المال الصيني الخاص، علت موجة من نشاطات المضاربة التي استهدفت السلع الأساسية. استغلوا الحصار العسكري للكونمينتانغ ضد حكومة الحزب الشيوعي الصيني، والاضطرابات التي أثارها عملاء الكومنتانغ، وكذلك الكوارث الطبيعية، مثل: الفيضانات والأعاصير في مناطق محددة، لإطلاق المضاربات على الحبوب والقطن وغيرها من المواد، مستخدمين كمية هائلة من النقود. بدأ الأمر بتضخم هائل بأسعار الأرز، وتبعه القطن المغزول. ازدادت أسعار الأرز بمقدار أربعة أضعاف، في حين ازداد سعر القطن المغزول بالضعف. أثر الأمر على شرقي وشمال الصين، وكذلك المناطق في وسط وجنوب الصين. ارتفع وسطي الأسعار في تموز بمعدل 1,8 ضعف بالمقارنة مع حزيران.

لاحظت اللجنة المالية والاقتصادية المركزية بأن المضاربين في شنغهاي يخزنون الغزل بشكل أساسي، بينما ركز المضاربون في شمال الصين على الحبوب. ولتجنّب فتح جبهتين في الوقت ذاته، ركزت اللجنة على الشمال أولاً. بدأ من 15 تشرين الثاني 1949 تم إرسال شحنة يومية من عشرة ملايين

العملة، بينما لم يتمكن الرمنبي إلا من لعب دور تكميلي في التبادلات ذات القيمة المنخفضة، أصبحت الفضة هدفاً للمضاربة. في البدء كان اليوان الفضي يساوي 100 رمنبي. بحلول 3 حزيران ارتفع إلى 720 رمنبي. ثم في 4 حزيران ارتفع بشكل مفاجئ إلى 1100 رمنبي، واستمرّ الاتجاه بالتصاعد. في 5 حزيران أصدرت اللجنة المالية لشرق الصين ولجنة شنغهاي البلدية 100 ألف يوان فضي بمحاولة لكبح المضاربة على العملات الفضية، لكنّها كانت بمثابة قطرة في المحيط. في 7 حزيران ارتفعت قيمة العملة الفضية لتصل إلى 1800 رمنبي.

كان فشل الإجراءات المعتمدة على السوق كبيراً، وكانت درساً هاماً للحكومة الجديدة. استغرق الأمر حتى 10 حزيران عندما أرسلت لجنة المراقبة العسكرية قواتها لإغلاق مبنى الأوراق المالية، واعتقال عدد من المضاربين، ليتمّ بذلك توجيه ضربة قوية للمضاربة. ثمّ أعلنت الحكومة عن إجراءات «إدارة الذهب والفضة والعملات الأجنبية في شرقي الصين» لتحظر التداول الحر والتجارة الخاصة للذهب والفضة والعملات الأجنبية. ثمّ بدءاً من 14 حزيران، أطلقت البنوك ودائع ثابتة القيمة. تمكنت الحكومة، من خلال استخدام هذا النوع من الإجراءات المباشرة ومنخفضة التكلفة، من التخفيف من تضخم الأسعار في ذلك الوقت.

بعد ستة وستين عاماً حدث تدخل قوي مماثل في سوق أسهم المضاربة. مع دخول رأس المال المالي الصيني في العملية العالمية، عانت الصين من حرب «طويلة- قصيرة»، وانهيارات في سوق الأوراق المالية، وتقلبات في أسعار الصرف في 2015. أنفقت الحكومة ترليوناً لإنقاذ السوق، بالتزامن مع استخدام قوة الشرطة. في صبيحة 9 تموز 2015، قاد نائب وزير الأمن العام فريفاً يضم «لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة» للتحقيق مع عشر مؤسسات وأفراد اشتبه

ربما النقطة الأكثر حساسية وإثارة للاهتمام عند الحديث عن الصين واختلافها عن الغرب هو مدى هيمنة رأس المال المالي، أو التوطئة لهيمنتها على الاقتصاد الصيني. بل ربما هو الأمر الأكثر أهمية في تقرير مدى انطباق الديناميكيات الرأسمالية على الاقتصاد الصيني. يسمح لنا فهم هذا الأمر بالتنبؤ بما يمكن أن يحدث للتنين الصيني من حيث الاستمرارية في الصعود وازدياد تأثيره العالمي، سواء على منطقتنا أو على النظام الاقتصادي العالمي ككل، وأشكال التأثير السياسي والاجتماعي التي تنتج عنه. تقدّم قاسيون لهذا الغرض ترجمة لمقال بحثي مبسط شديد الأهمية على ثلاثة أجزاء، نستعرض الجزء الثالث، بهدف فهم عقلية جهاز الدولة الصيني في التعامل مع الحاضر، أبرز محطات الصراع مع رأس المال والتراجع عن الأمولة وتجارب الدفاع عن الاقتصاد الحقيقي ما بين 1949 إلى 2015.

■ تسوي وزبونغ وشياوهوي ترجمة: قاسيون

معركة اليوان الفضي 1949

في الأزمنة الأولى «1949 إلى 1952» ساعد تطبيق اعتماد العملة على الإمدادات، جنباً إلى جنب مع سياسات إلغاء تداول العملة والاحتواء المالي، على تعزيز العملة الصينية حديثة الولادة، حيث ارتبطت قيمتها بالإمدادات الأساسية. كما أدى إصلاح الأراضي إلى استقرار القطاع الريفي، ووسع الطلب على النقود من قبل الفلاحين، مما مهد الطريق لإجراءات نقدية توسعية من قبل الحكومة لحل المشكلة المالية.

في بداية الصين الجديدة، بدأت الحكومة بخوض معركة الدفاع عن العملة. أصبحت «العملة الصينية = الرمنبي» هي العملة الشرعية الوحيدة، لكنّ هذا لم يطمع التضخم بشكل جوهري. أدركت الحكومة عندها بأنّ عدو الرمنبي لم يعد العملة التي تصدرها حكومة الكومنتانغ «المعتمدة على احتياطات الدولار الأمريكي»، والتي فقدت الثقة بها مع انهيار الحكومة السابقة، بل العدو الجديد هو العملات الفضية التي كان لها تاريخ طويل من التداول، واحتمال الارتفاع في ظل التضخم. بقي الأساس الائتماني للعملات الفضية

متيناً. في معركة اليوان الفضي في 1949 في شنغهاي، حيث تركّز رأس المال المضارب، كانت الوسيلة الرئيسية التي استخدمها النظام الجديد هي مزيج من القوة العسكرية والسياسة. استخدم الحزب الشيوعي الصيني القوة العسكرية لإغلاق سوق العملات الفضية، وأعلن الحرب السياسية باعتبار

التجارة بالفضة غير شرعي. تم تحرير شنغهاي في 27 أيار 1949. أعلنت لجنة شنغهاي للرقابة العسكرية عن قوانين استخدام الرمنبي وإلغاء عملة الجمهورية السابقة: جينيوانكوان. كان الرمنبي القديم يساوي عشرة آلاف جينيوانكوان. بعد الخامس من حزيران تمّ منع تداول الجينيوانكوان بشكل صارم في السوق. ونظراً لكون الجينيوانكوان قد تراجعت قيمته الائتمانية إلى قرابة الصفر، جرى الانتقال بسلاسة كبيرة. جمع خلال سبعة أيام 35,9 ترليون جينيوانكوان، أي قرابة 53% من كلي الكمية التي أصدرتها حكومة الكومنتانغ. لكنّ المائتي مليون رمنبي وجدت في الأسواق بشكل اصطناعي فقط، ولم تدخل التداول الفعلي. في الواقع، وبسبب عدم وجود سلع مكافئة، كان تحويل العملة لمجرد تحمل ضغط انخفاض قيمة الجينيوانكوان.

وبالنظر إلى أنّ الفضة استمرت بأداء دور

أدى إصلاح الأراضي إلى استقرار القطاع الريفي ووسع الطلب على النقود مما مهد الطريق لإجراءات نقدية توسعية من قبل الحكومة لحل المشكلة المالية



«3: إرث السيطرة على رأس المال»

لتسهيل سحب الأموال الصادرة حديثاً من التداول.

رغم الاختلاف بين المجالات الثلاثة، اعتمدت الاستراتيجية على ترسيخ القيمة نسبة إلى الإمدادات المادية. لم يخدم الرنمبي فقط كوسيط للتبادل، بل كذلك كوحدة حسابية وكخازن للقيمة، وهي الوظائف الكلاسيكية للنقود. الإمدادات الرئيسية هي التي ضمنّت قيمته في الحقيقة، بما في ذلك الحبوب الأساسية والقطن والفحم. التالي هو شرح للممارسة في المجالات الثلاثة:

وظفت الحكومة عدداً كبيراً من الموظفين والعمال في القطاع العام. من أجل تأمين معيشتهم، اقترحت وزارة العمل واللجنة المركزية للمالية والاقتصاد حلولاً لإصلاح الرواتب. بعد 1952 تم تطبيق إصلاح الرواتب في المناطق الكبرى في الصين. شكل تحديد نقطة الراتب بوصفها وحدة قياس للراتب المحتوى الرئيسي للإصلاح. تم تحديد نقطة الراتب من خلال خمسة إمدادات رئيسية: ضرورية للمعيشة: الحبوب الأساسية، وزيت الطعام، والملابس، والملح، والفحم. ساعد نظام المدفوعات المعتمد على السلع دون الحاجة لوسيط مالي بشكل كبير في قمع المضاربة على المواد الأساسية. وعليه كان وضع نقاط الراتب كوحدة محاسبية إجراء هاماً وفعالاً في استقرار سبل عيش الموظفين.

قدمت المدخرات المستندة إلى القيمة وسيلة ادخار للناس أفضل من المال. تم تجريب هذا النوع من الادخار لأول مرة من قبل بنك هوباي في شمال الصين خلال أعوام الثورة. تم تحويل الرنمبي إلى وحدة قياس إمدادات أساسية، وتم تأمين الادخار بكمية وحدة القياس. عندما يتم وضع المال في البنك، يتم تحويل القيمة إلى وحدات قياس محددة من الإمدادات الرئيسية «مثال: كل رنمبي = 2 كاتي من الفحم». وفي حال ارتفاع سعر الإمدادات، يتحمل البنك المملوك للدولة عبء تعويض الفارق.

تم بيع السندات العامة بسعر مبني على سلة من الإمدادات الأساسية «مثل الأرز والدخن والطحين»، ثم يتم استردادها وفقاً للأسعار المساندة لعدد من الإمدادات، وفقاً لأجال الاستحقاق المتنوعة. تم بذلك ضمان القوة الشرائية للأموال المستثمرة. يتم هنا استخدام السندات كوسيلة للادخار مشابهة لمثيلاتها في البلدان الأخرى. أما الأمر الذي كان إبداعياً بحق هو مصادقية السندات المضمونة بالإمدادات الأساسية.

حافظت الصين على سيطرة محكمة على تدفقات رأس المال من خلال القوة السياسية والانضباطية وحتى العسكرية. بعد انضمام الصين للاقتصاد العالمي، استمرت القيادة الصينية بوعيها الشديد لمخاطر «التوسع غير المنضبط لرأس المال المالي»، واتخذت تدابير لمحاولة احتوائه، ما أدى لاستياء المصالح الأمريكية والأوروبية الراغبة برؤية الصين تسقط. وبعد كل هذه الأعوام، يبدو بأن الصينيين قد راكموا دروساً تاريخية في تقييد التوسع الهيجي لرأس المال، وكسر لعنة التمويل. من الضروري الحفاظ على هذه السيطرة والدفاع عن الاقتصاد الحقيقي، فقصّة المضاربة الحديثة التي مثلتها شركة «أنت- فايننشال» ومجموعة «علي بابا» لن تكرر نفسها ما لم تستمر الأمولة.



القيمة المستندة للإمدادات

كانت معركة اليوان الفضي، والأرز والقطن، رد فعل استراتيجي على المضاربة، ونفذتها الدولة تحت القيادة العسكرية. من المفيد أيضاً الإقرار بأهمية نظام القيمة المستندة للإمدادات في ثلاثة مجالات، حيث أمن قيمة فائض الأموال المملوكة من قبل عامة الناس: 1) رواتب موظفي الخدمة المدنية، 2) مدخرات البنوك، 3) السندات العامة. وبهذا تم توحيد القاعدة الائتمانية لرأس المال التويلي الوطني.

ليس للمرء أن يتخيل اليوم بأنه في عام 1949 كانت الوحدة الحسابية في الميزانية المالية الوطنية هي حبوب الدخن وليس الرنمبي. عاد هذا الأمر إلى تقليد طويل في المناطق المحررة قبل 1949. فكما أشار شيويه موكيو، وهو الذي أصبح مدير المكتب الوطني للإحصاء لاحقاً، إلى أنه بالرغم من التنوع في أصناف وحجوم الإمدادات، تمت المحافظة عموماً على الكمية الكلية للأموال في المناطق المحررة حول متوسط: ثلاثون كاتي من الدخن لكل فرد. ستخفّض قيمة النقود إن تجاوز الإمداد هذا الحد، وبغير ذلك كانت ستفقد قيمتها ويتعرض الفلاحون للضرر بفعل الانكماش.

عند دخول الحزب الشيوعي إلى المدن، كانت قيمة الرنمبي لا تزال غير مستقرة. لهذا بقي الدخن هو الوحدة المحاسبية في نظام الدولة بأكمله. مثال: كان الراتب السنوي لخبير من الاتحاد السوفييتي يتراوح بين 18 إلى 20 ألف كاتي من الدخن، بينما تقاضى الأمين العام ونائب الأمين العام 3400 كاتي، والوزير 2400 كاتي، ومدير مكتب الإحصاء 1800 كاتي من الدخن. كان اعتماد الدخن بدلاً من المال كوحدة تسعير يهدف إلى ترسيخ القيمة. ثبت النظام الجديد قيمة المال كنسبة إلى الإمدادات الرئيسية في ثلاثة مجالات. تم الحفاظ على استقرار السوق بهذه الطريقة

الضرائب والائتمان وغيرها لممارسة ضغط كبير على رأس المال المضارب. قررت اللجنة المركزية للتمويل والاقتصاد وجوب إيداع أموال جميع المؤسسات المملوكة للدولة في البنوك المملوكة للدولة، ووجوب عدم إقراض البنوك أو المؤسسات الخاصة. لم يسمح للمصانع والشركات المملوكة بشكل خاص بالتوقف عن العمل، وكان عليها دفع أجور عادية للعمال. تم تكثيف تحصيل الضرائب ولم يسمح بأي تأخير، وفي الوقت ذاته تم إغلاق بنوك السوق السوداء لضرب مصدر تمويل المضاربين.

كان المضاربون قد حصلوا على السلع بكميات كبيرة، حتى أنهم اقترضوا للقيام بالشراء. رغم هذا، ومنذ ذلك اليوم فصاعداً، لم ترتفع مستويات الأسعار، بل انخفضت. بعد عشرة أيام من البيع المكثف المتتالي من قبل الحكومة، لم يعد بإمكان المضاربين الحفاظ على احتكارهم، وكان عليهم البيع بسعر زهيد. انخفضت الأسعار على إثر ذلك بمعدل 30 إلى 40%. بحلول ذلك الوقت، تمكن الحزب الشيوعي الصيني عبر القيادة والأفعال المنسقة من السيطرة على التضخم الذي دام خمسين يوماً.

كان للانتصار في المعركة أثر حاسم في ترسيخ مكانة الرنمبي. كان المفتاح هو عدم الاعتماد على امتلاك الحكومة الشيوعية للمزيد من العملة الصعبة أو اليوان الفضي أو الاحتياطات الأجنبية، بل على المزيد من السلع الأساسية التي تشكل الإمداد الأساسي للمعيشة. كان هذا أول اختبار قوة للحزب الشيوعي في الاقتصاد، ومنذ تلك اللحظة فصاعداً ازدادت ثقة الناس به، وابتدوا يدركون أن من يقف وراء الرنمبي هو أكثر من مجرد سلطة سياسية حكومية، بل احتياطات هائلة من الإمداد المادي المجمع عبر تعبئة كامل الأمة بثورة الأراضي.

كاتي «1 كاتي = ستمائة غرام» من الحبوب من الشمال الشرقي لتزويد منطقتي بكين وتيانجين. تم بالتزامن اعتقال ومعاينة ستة عشر تاجراً يضاربون على الحبوب. تغلبت هذه الإجراءات على المضاربين وهدأت الناس. بعد ذلك توجهت اللجنة ناحية قمع التضخم في شنغهاي.

رغم أن اللجنة قبلت بالتفسير أن السبب في التضخم هو زيادة الواردات النقدية من الحزب الشيوعي، فقد اعتقدوا أيضاً بأنه يمكن السيطرة على التضخم من خلال توريد البضائع من قواعد الحزب القديمة إلى المدن الكبيرة. قبل تشرين الثاني 1949، طبق الحزب نظامه المعد بشكل جيد لزيادة إمدادات المواد من جميع أنحاء البلاد. الحبوب كمثال: كانت الخطة هي استخدام أربعمئة مليون كاتي من سيشوان وعشرة ملايين كاتي من شمال-شرق الصين إلى شنغهاي بشكل يومي «لمدة نصف شهر». علاوة على ذلك قامت المناطق المحررة في شمالي ووسط الصين بتزويد عدد من المدن الكبرى بالحبوب بهذه الطريقة. بنهاية تشرين الثاني 1949 وصلت كمية القطن المغزول والملابس القطنية التي سيطرت عليها شركة النسيج المملوكة للدولة إلى نصف ناتج البلاد الإجمالي.

عبر سلسلة من الزيادات الصغيرة المتتالية في مستوى الأسعار من أجل جذب المستثمرين لشراء السلع، امتص بنك الشعب الصيني ثمانمائة مليار من السيولة من المجتمع. في 24 تشرين الثاني 1949، كان مستوى الأسعار العام قرابة 2,2 ضعف بالمقارنة مع كانت عليه في نهاية تموز. عند هذا المستوى، كانت كمية السلع الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية تعادل مقدار التداول النقدي في السوق. في 25 تشرين الثاني 1949 وجهت الحكومة تحركاً موحداً لبيع السلع على طول البلاد، بالإضافة للبيع المكثف، تم تنسيق إجراءات بخصوص

استمرت القيادة الصينية بوعيها الشديد لمخاطر التوسع غير المنضبط لرأس المال المالي واتخذت تدابير لمحاولة احتوائه ما أدى لاستياء المصالح الأمريكية والأوروبية

في تحولات جدلية التسارع والبطء



الشخصية والوعي الفرديين. ولكن يبقى لهذه الدول إرث عقود طويلة من الاشتراكية التي ما زالت ترمي بوزنها على قطاعات، تحديداً في قلب جهاز الدولة والمجتمع. ولكن ولادة العنصر الثوري لا تجري بشكل إرادوي بقراراتي عبر مؤسسات بناء الكادر فقط، بل هي ناتجة عن تجربة حياتية معقدة غنية، هي التي تصنع ملامح الوعي من حيث الأهداف والرغبات والمعاني التي تحرك الفرد في مشروعه الحياتي الاستراتيجي.

ونتيجة لهذا التأخير، في ظل أزمة عميقة ومتسارعة ومكثفة الأبعاد تظل البشرية، فإن المرحلة الحالية هي فعلا مرحلة ثبات توازن عالمي جديد، ولكن والأهم: هي أرضية غنية لولادة وتبلور العنصر الفردي الذاتي الذي يحمل ملامح وعي وشخصية أكثر ثورية مما سبق في العقود السابقة. وهذا ليس ذاته في كل البنى الاجتماعية، بل سيكون أسهل في بنى من غيرها. وتحول الفردي إلى عنصر مؤثر مرهون بظروف محددة تنظيمية لا يمكن إلا أن تكون عالمية. أي أن عملية الفعل الفردي يجب أن تكون أممية الطابع، لتعويض النقص الخاص في كل بنية، وللاستفادة من الوزن الثوري في البنى الأخرى، فهذا هو تحديداً فعل قانون تفاوت التطور الذي يكتسب اليوم ملامح جديدة يفعل فعله في العملية الثورية. وإذا ما أردنا أن نتوسع في بعض الاستنتاجات، فإن النقص المرحلي للعنصر الفردي الثوري سياسياً، نتيجة «هدوء وسهولة» بعض قطاعات المجتمع، فإنه يمكن أن يتم توفيره من قطاع الجيش في الدول الصاعدة تحديداً، فهذا القطاع هو الذي يقف اليوم على تخوم الصراع التاريخي بين عالمين. أخذاً بعين الاعتبار أن البطل الفرد ليس هو اليوم الطاغوي كما كان طاغياً في المراحل التاريخية السابقة. بل إن التعقيد الذي طال المجتمع يفرض العمل الجماعي المؤسساتي أكبر من ذي قبل.

كاراكاس محرراً عن عمر الـ 40 عاماً، أما نابوليون بونابارت الذي عايش تنصيبه بوليفار عندما كان في أوروبا فكان عمره 30 عاماً عندما وصل إلى حكم فرنسا، أما روبيس بيير انتخب زعيم اليعاقبة عن عمر 31 عاماً وصار شخصية سياسية. أما لينين فقد نفي أول مرة نتيجة نشاطه السياسي عن عمر 25 عاماً، وبلور ملامح الحزب في بداية الثلاثينيات من عمره. أما ستالين فنفي لأول مرة عن عمر 23 عاماً، حيث كان ثورياً ملتزماً، أما ماو تزي دونغ فكان في صلب قيادة الصراع الأهلي الصيني عن عمر الـ 34.

المرحلة النيولبرالية

بعد التحول الذي حصل في منتصف القرن الماضي، عبر رسوخ التوازن الطبقي عالمياً، وتحسن مستوى الحياة نسبياً نتيجة هذا التوازن، إن كان في الدول الاشتراكية أو في دول المركز الرأسمالي عبر الرشوة التاريخية التي قامت بها الرأسمالية، وبعد أن طبعت الليبرالية المجتمعات ثقافياً، تأخر «العمر الثوري» إلى حد كبير. فالهدوء النسبي الذي طبع البنية الاجتماعية، والظروف الأقل حدة عما سبق من مراحل، أخرجت ولادة العناصر الفردية بملامح ثورية. فالمرحلة العمرية من الطفولة وحتى الدراسة الجامعية الدنيا والعليا كانت أكثر استقراراً وشملت الغالبية من الفئات الاجتماعية. هذا التأخير اشد في العقود الأخيرة منذ التسعينيات، أي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحديداً، وهيمنة الثقافة والعلاقات ونمط الحياة الليبرالية. هذا التأخير مترافق مع التراجع الثوري للقوى السياسية المنظمة، أنتج فقراً شديداً في تبلور العنصر الذاتي من العملية الصراعية. وهذا ليس بعيداً حتى عن الدول الصاعدة كروسيا والصين، وإن كان بشكل نسبي عن بقية دول العالم. فالعلاقات السوقية والثقافة الليبرالية أثرت بشكل كبير على تبلور

للوّاقع، وهذا يتم تعميمه في المجالات الفردية المهنية، أو العاطفية، أو السياسية التي هي أبرز مؤشر عن هذا الإتجاه الفردي المراهق والمتطرف في ذات الوقت. وتطرّف هذا نابع من محاولة تضخيمه للجانب الفردي إلى مستويات كبيرة، فيصبح الخاص أعلى من العام الموضوعي، ويكتسب ملامح «التفوق» والتعالي والتميز التي كلها صفات تطرّف في التصور الخاص عن الذات، مؤسسة لتطرف ممارسي في المقابل. ولكن حتى لا نحيد عن فكرة المادة الأساس التي هي قضية التسارع والبطء لناحية تشكل الوعي والشخصية الثورية، سنحاول تقديم نماذج تاريخية عمّا هو مقصود. والمقصود بالثورية هنا: هي تلك التي تنخرط في عملية صراعية يتم فيها تملك الجانب الموضوعي وعلاقاته عبر فكر علمي انطلاقاً من الطرف التاريخي نفسه، بالاستناد إلى تراكم الخبرة الإنسانية في هذا الجانب. وفي مرحلتنا نقف الماركسية الليبنية كأساس في هذه الخبرة التاريخية للحركة الثورية.

نماذج تاريخية

عند مراجعة المراحل التاريخية السابقة على المرحلة النيولبرالية، أي المراحل التي كانت فيها للبورجوازية ملامح ثورية، أو مرحلة صعود التيار الثوري البروليتاري في القرنين السابقين، أو حتى عندما صارت البورجوازية فئة مهيمنة، في ظروف صراعية اجتماعية كانت فيها الحدود الطبقة أكثر حدة بالمعنى المباشر الظاهر (وغير موهمة كما عملت الليبرالية على ذلك، أو سابقاً على مرحلة وجود الاشتراكية كقوة فرضت تنازلات على الرأسمالية في منتصف القرن الماضي عبر نموذج دولة الرفاه)، فإن الشخصيات التي لعبت أدواراً فكرية وسياسية وعند ظهورها على مسرح التاريخ كانت عن عمر مبكر. فسيمون بوليفار دخل

تكتسب عملية الصراع السياسي ملامحها من الاقتصاد السياسي للمرحلة التاريخية. وهذا قول بدهي. ولكن عند التماس مع إحدائيات هذه العملية على المستوى الممارسي، أي بعيداً عن التنظير العام، نكتشف ظواهر محددة تعطي للعملية الصراعية طابعاً محدداً، يمكن أن يغني التصور العام عن المرحلة، لا بل قد يغني التصور حول تطور الصراع السياسي في مختلف البنى الاجتماعية ضمن النظام العالمي ككل، حسب خصوصية تلك البنى. ومن هذه الظواهر هي قضية التسارع / البطء الزمني في تشكل الاستعداد للوعي والشخصية الثوريتين بالمعنى الفردي.

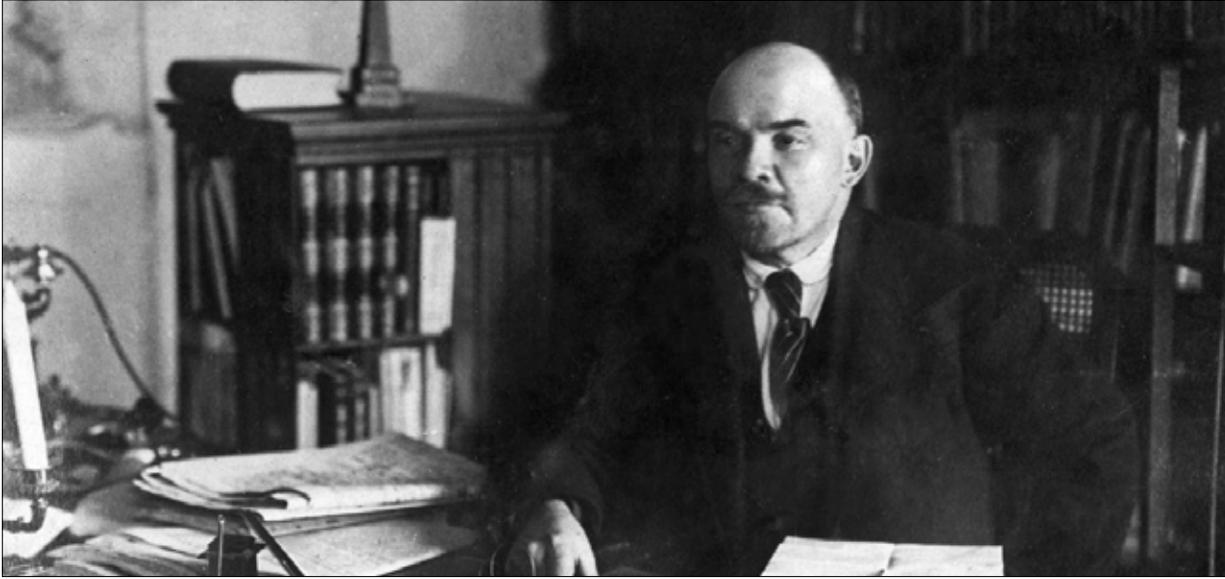
د. محمد المومش

دور الفرد في التاريخ

عالم جيورجي بليخانوف، في كتابه: دور الفرد في التاريخ، العلاقة بين الفردي والاجتماعي الموضوعي، وكيف أن الفردي الخاص يعكس فيه الجانب الاجتماعي الموضوعي العام، ولكن ضمن فعالية ما ينزع حكماً صفة السلبية عن عملية الانعكاس تلك. ولكن وفي ذات الوقت يؤكد عن لا إمكانية هذه الفعالية الفردية أن تتخطى الاجتماعي الموضوعي، بل تتحرك ضمن الشروط التاريخية الموضوعية للبنية الاجتماعية. أي، أن دور الأفراد مهما كانت قدرتهم لا يمكن أن تؤثر في الواقع إلا ضمن شروط هذا الواقع نفسه. وهنا وبشكل أدق، لا يمكن لهذه الصفات أن تظهر إلا لأن أساسها الممارسي موجود في البنية الموضوعية بشكل قبلي. ولهذا بالفردي والموضوعي الاجتماعي يتوحدان في هذه العقدة التي يتجاهلها الفكر الليبرالي اليوم في إظهاره تجرد الفردي في الموضوعي، وإعطاء الحرية للفرد وقدرته بغض النظر عن الظروف التي يتحرك فيها هذا الفرد. هذه الاتجاه الليبرالي «الفرداني» السائد يظهر اليوم في مقولات الطاقة الكامنة والعمل على تحريرها، أو في تقديم طروحات حل القضايا الفردية في حدودها الفردية، إما عبر التفاوض أو التأقلم أو التحدي

هي أرضية غنية لولادة وتبلور العنصر الفردي الذاتي الذي يحمل ملامح وعي وشخصية أكثر ثورية مما سبق في العقود السابقة

موقف الاشتراكيين من الحروب



إن الاشتراكيين قد شجّبوا دائماً الحرب بين الشعوب باعتبارها عملاً من أعمال البرابرة والقساة. ومع ذلك فإن موقفنا الخاص، تجاه الحرب، يختلف اختلافاً أساسياً عن موقف البرجوازيين.

■ فلاديمير لينين

فنحن نتميز عن الأولين بأننا نفهم الروابط الوثيقة التي تربط الحروب بنضال الطبقات في داخل كل بلد، ونحن نعرف أن من المستحيل القضاء على الحروب دون القضاء على الطبقات، ودون إقامة الاشتراكية. ونحن الماركسيون نتميز بأننا نعترف بضرورة دراسة كل حرب على حدة، دراسة تاريخية «من وجهة نظر

ماركس المادية التاريخية». «الحرب هي امتداد للسياسة بطرق أخرى عنيفة» إن هذه الحكمة الشهيرة هي لكلوزوتيز أحد مشاهير الكتاب في المسائل الحربية. والماركسيون يقدّمون دائماً هذه الفكرة، لأسباب وجيهة، على أنها الأساس النظري لمفهومهم عن دور كل حرب من الحروب. وكان ماركس وأنجلز ينظران دائماً إلى مختلف الحروب من وجهة النظر هذه تماماً. إذا طبقنا وجهة النظر

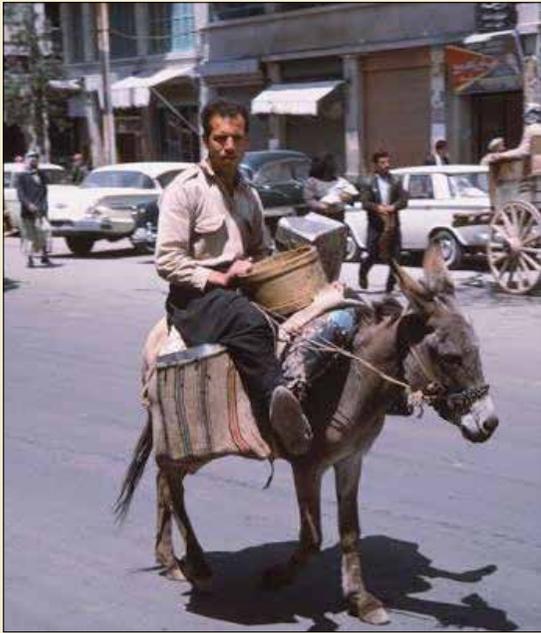
هذه على الحروب الحالية، فسندرى خلال عشرات السنين، خلال نصف قرن تقريباً، أن الحكومات والطبقات المسيطرة في إنكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وروسيا تتبع سياسة نهب المستعمرات واضطهاد الأمم الأخرى وسحق الحركة العمالية. فهذه السياسة، هذه السياسة وحدها، هي السياسة المتبعة في الحرب الحالية. ففي النمسا على وجه الخصوص تقوم

على أن الحكومات والبرجوازية قد علقت على هذا الأمر أهمية جدية. إن البيان عن الحرب الذي صوّت عليه بالإجماع عام 1912 في بال، كان يعني تماماً الحرب التي نشبت في عام 1914 بين إنكلترا وألمانيا مع حلفائهما الحاليين. وقد صرح البيان بوضوح، بأن أية مصلحة للشعب لا تبرر مثل هذه الحرب التي أشعلت من أجل فائدة الرأسماليين وامتيازات الأسر الحاكمة.

سياسة أيام السلم، مثل سياسة أيام الحرب، على إخضاع الشعوب، وليس على تحريرها. وكمثال على التأخي في الخنادق: ذكرت الصحف البورجوازية في جميع البلاد المتحاربة أمثلة على التأخي بين جنود الأمم المتحاربة حتى في الخنادق. وأن المراسيم الشديدة التي نشرتها السلطات العسكرية «في ألمانيا وإنكلترا» ضد هذا التأخي قد برهنت

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في الصورة: وسيلة مواصلات تقليدية إلى جانب السيارات الحديثة في أحد طرقات مدينة دمشق عام 1960، وتخبّرنا كتب التاريخ أن الترامواي كان وسيلة نقل رئيسية في دمشق في النصف الأول من القرن الماضي. أما حول المستقبل، فكيف ستحل مشكلة المواصلات في دمشق خلال السنوات القادمة؟



إجراءات الاحتواء في السينما الصينية

أصدرت هيئة السينما الصينية، يوم الخميس الماضي، تعميماً يطلب من دور السينما في جميع أنحاء البلاد، تطبيق تدابير وقائية مشددة لمواجهة معاودة ظهور كوفيد-19 بناء على الظروف المحلية الحالية. وقالت الهيئة في التعميم: إنه يجب إغلاق دور السينما في المناطق ذات الخطورة المتوسطة والعالية، مضيفاً أن معدلات الحضور في دور السينما الموجودة في المناطق منخفضة المخاطر، يجب أن تظل أقل من 75%. وتابعت الهيئة: إنه ومع الحفاظ على تهوية جيدة، يجب أن تتأكد دور السينما من تطهير غرف الفحص والردهات وغرف الاستراحة والمقاعد والنظارات ثلاثية الأبعاد بالكامل، وغيرها من الأمور المرافقة لإجراءات الاحتواء.



مسابقة ستينين للتصوير 2021

أعلنت لجنة التحكيم الدولية لمسابقة أندريه ستينين 2021 العالمية للتصوير الفوتوغرافي الصحفي عن نتائج تصويت المشاركين عبر الإنترنت لاختيار أفضل صورة مشاركة في المسابقة. وأفضل صورة في مسابقة أندريه ستينين 2021 وفقاً للمصوتين عبر الإنترنت هي العمل الفردي للمشارك رفيد يسار من بنغلاديش «المزارع السعيد»، والتي تحكي عن فلاح يعرض حصاد القرنبيط. حيث نالت هذه الصورة إعجاب ما يقرب من ربع أصوات المصوتين عبر الإنترنت. ومن خلال المراسم التي ستجري عن بعد، سوف تكشف مسابقة أندريه ستينين في نهاية شهر سبتمبر القادم النقاب عن سيحصل على الجائزة الكبرى لهذا العام.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/08/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الشبكة الاجتماعية السورية في زمن قوتها أو تمزقها «2»



الدراسات والأبحاث التي تكشف عن تأثيرات الوحدة على الصحة النفسية والجسدية للأفراد. ففي تقرير نشر مؤخراً عبر موقع البي بي سي ذكر أن الوحدة تشكل خطراً على حياة الإنسان أكثر من التدخين والزيادة في الوزن. فالأشخاص الوحيدون عرضة للأمراض النفسية والجسدية أضعاف الأشخاص المحاطين ببيئة اجتماعية حاضنة.

طوال سنوات، لم يكن مفهوماً بالنسبة لشخص سوري هذا النوع من العزلة أو المشكلات التي قد تتولد منها. فنحن نعيش في بيئة مكتظة لا تترك مجالاً للمرء كي يتنفس بمفرده، لكنها في الوقت ذاته تحميه وتضمن ألا يختبر شعوراً مغرقاً بالوحدة.

لطالما سخر الكثيرون من الطباع «العربية» للعائلة، فإذا ما مرض أحدهم مثلاً تجد غرفة الانتظار في المستشفى مليئةً بالأقرباء والأصدقاء، رغم تملل الكوادر الطبية من الازدحام غير المبرر، لكن اتضح مع الوقت أن تلك العادات، حتى التي كنا نسخر ونعلن عن ضيقنا منها كانت تحمينا وتحمينا والرعاية.

واليوم تتوالى الأخبار عن انتحار شباب صغار ضاقوا ذرعاً بالحياة وصعوباتها. فالوحدة كما يبدو بدأت تتسلل إلى مجتمع كان يوماً متماسكاً، وها هو الآن يترك أبناءه لمواجهة حظوظهم وأقدارهم وحيدين، بعد أن تهتك النسيج الاجتماعي الذي احتضنهم يوماً.

المنفعة، ويحاولون توطيد علاقاتهم بهم لتحقيق هذا الهدف. لكن ما مصير خيوط هذه الشبكة إذا ما تحققت الهدف أو فشل؟ هؤلاء الذين امتلكوا بحق مهارات مرتفعة بالتشبيك كسبوا شبكات مكتظة وهشّة ومزيقة وعانوا في السر من وحدة شديدة جداً. ورغم الخطوة التي يلقاها هذا المصطلح لكنه في العمق يقدم نموذجاً معاكساً للصلات الاجتماعية العميقة والعفوية التي نشأت بين الناس وترتبت عليها أجيال طويلة من السوريين تاريخياً.

الشبكة الاجتماعية كقيمة ومكسب حقيقي

تبدو شبكة العلاقات الاجتماعية في سورية، بشكلها الكلاسيكي نقيضاً لمفهوم الفردية الغربي، فلا شيء فيها يكرس القيم المرتبطة بالفردية. ولهذا كان بعض السوريين وتحديداً الشباب الذين كبروا وهم على تماس أكبر مع الثقافة الغربية يتوقون للتمتع بالفردية كامتلاك حرية القرار والحفاظ على الخصوصية والحق في التعبير عن ميولهم المختلفة دون أن يتم التضيق عليهم بحجة العادات والتقاليد ومخالفة القيم الاجتماعية.

لكن الآن فالوضع مختلف، لأن مفهوم الفردية الغربية ذاته مأزوم، كما أن التماس المباشر معه في تجربة السفر أظهر عيوبه، بحيث لم يعد براقاً كما يبدو. وفيما بعد جاء فايروس كورونا ليعري مفهوم الفردية وسليباته، وبعد عام أو أكثر من انتشاره بدأت تظهر

الاجتماعي والانطوائية والتحرش الجنسي وغير ذلك من المظاهر التي تنشي بأن مفهوم «العائلة» ودورها في حياة أبنائها بدأ يفتقد ويتلاشى.

الشبكة المزيفة بدلاً من تلك المتينة

كما أسلفنا سابقاً، وجهت قيم اقتصاد السوق الحر وما تبعها من أنشطة مؤسسات المجتمع المدني ضربة أخرى للبنية الاجتماعية المتينة، عبر طرحها قيماً وصيغاً جديدة للعلاقات بين الناس، وخير مثال على هذا مصطلح «التشبيك» الذي يبدو للوهلة الأولى مشابهاً لمفهوم الصلات الاجتماعية.

ويعرّف التشبيك بـ «التواصل وعملية تشجيع تبادل المعلومات أو الأفكار بين الأفراد أو المجموعات التي تشترك في مصلحة مشتركة». وهكذا تم تشجيع الموظفين على تطوير مهاراتهم في التشبيك عبر التواصل الفعال وتطوير مهارات الاستماع «أو التظاهر به»، والتحكم بلغة الجسد والإيجابية «أو التظاهر بها»، إلى جانب تنمية روح الدعاية ومهارات التحدث أمام الآخرين. لكن سرعان ما بات التشبيك أشبه بمرادف لكلمات مثل التزلف والمراءاة والادعاء والانتهازية. ويمكن تفسير الأمر ببساطة بكون الكلمة المحورية هنا هي «المصلحة المشتركة» أي إن الأشخاص ينطلقون من مصالحهم ومنافعهم ويبحثون عن أشخاص أو جهات قد تحقق لهم هذه

وجهت الحرب السوريّة ضربة قاصمة للبنية الاجتماعية السوريّة، وهذا بالطبع أمر لا يخفى على أحد. لكن ما يتم إهمال الحديث عنه أو حتى تغييره بشكل مقصود هو أن «الأسرة السورية النموذجية» كانت مهددة قبل الحرب بزمن طويل. فالطرف الاقتصادي الاجتماعي والاتجاه نحو سياسات السوق الحر، وما تبع ذلك من قيم وأخلاقيات بدأ يتم تكريسها قسراً في المجتمع السوري هي التي وجهت أولى الضربات للأسرة النموذجية.

■ نور ابو فراج

فيما بعد جاءت تجارب النزوح والهجرة وما حملته من تفتت مكاني وجغرافي، وما لحق ذلك من خلافات سياسية لتكرس المزيد من التشققات ضمن الأسرة الواحدة. وما نتج عن كل ذلك من تناقضات وهمية كداخل/ خارج، مؤيد/ معارض، وهي تناقضات سنضطر للتعامل مع نتائجها إلى أمد غير معلوم. لكن ذلك ليس كل ما في الأمر؛ فالظرف الاقتصادي الاستثنائي في صعوبته يكمل مهمته في تفتيت بنیان الأسرة. بنتنا نرى الآباء الذين يزاولون ثلاثة أعمال بحيث لا يبقى لديهم الوقت ليروا أبناءهم أو ينخرطوا في حياتهم. واليوم نشعر أكثر فأكثر بأن الجيل الشاب في سورية ينمو يتيماً بالمعنى الرمزي بحيث تغيب تأثيرات الأسرة على حياته. إذ يأتي الدليل على ذلك بالنسب المرتفعة لإدمان المخدرات عند المراهقين، أو ظواهر العدوانية والعنف المفرط وإدمان مواقع التواصل



جاء فايروس كورونا ليعري مفهوم الفردية وسليباته وبعد عام أو أكثر من انتشاره بدأت تظهر تأثيرات الوحدة على الصحة النفسية والجسدية للأفراد